جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID– EL– Tarf–
كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des sciences Economiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم التسلسلي:.....السنة الجامعية: 2020/2019

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

–دراسة مقارنة –

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة

– لعبار هاجر

– هادف إناس

إشراف الأستاذ:

قرقاد عادل

ملخص

حاولنا من خلال هذه الدراسة تبيان الدور الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في سبيل خلق روح مقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، من خلال ممارسة مختلف النشاطات للطلبة لضمان وصول أفكار حول مجال المقاولاتية وتبنيهم لهذه الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع، وقد سلطنا الضوء في هذه الدراسة على المقاولاتية والمقاول و دورهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة، بالإضافة إلى البيئة المقاولاتية الجزائرية وأهم أجهزة دعمها ومرافقتها، وكذلك تبيان مدى أهمية التعليم المقاولاتي وماله من إستراتيجيات وبرامج لغرس الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي. وقد إعتمدنا في هذه الدراسة على عينتين من طلبة جامعة الشاذلي بن جديد حيث مثلت العينة الأولى قسم العلوم الإقتصادية أما العينة الثانية فكانت لتخصص علوم الطبيعة بهدف المقارنة بينهم حول موضوع الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها هي أن الجامعة قد أدرجت مقياس المقاولاتية في بعض التخصصات فقط وهذا ما ولد الإختلاف البسيط في تبني الفكر المقاولاتي بين تخصصات الدراسة، وهذا ما دفع بنا إلى وضع مجموعة من المقترحات أهمها إدراج مادة المقاولاتية في جميع التخصصات دون إستثناء وتكثيف النشاطات التي تقوم بها بهدف إكتساب معلومات ومعارف عن المقاولاتية بصورة أكثر موضوعية.

-الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، الروح المقاولاتية.

Résumé

Dans notre étude nous avons essayé d'exprimer le rôle de l'université pour crées l'esprit d'entrepreneuriat à ces étudiant à partir des activités, pour assures un arrivage des idées entrepreneuriat, et nous avons mis en évidence a l'entrepreneurial et l'entrepreneur et leur rôle dans le développement économiques et social en général, et nous avons touché les facteurs les plus importants d'environnement entrepreneurial en Algérie, en plus, nous avons identifié l'importance et les objectifs pour étudier les entreprises selon des programmes et des stratégies pour augmenter l'esprit d'entreprise, et nous sommes appuyés sur l'échantillon de l'université de Chadli Bendjedid a el Tarf, la première échantillon qui présente la section de science économique, et la 2éme échantillon qui présente la section de science de la nature (biologie), pour faire un comparaison entre les deux spécialité du côté de l'esprit d'entrepreneuriat, et nous sommes arrivés un certain nombre de résultat dont les plus important, l'université qui inséré le module d'étude entrepreneurial juste dans quelque spécialité la chose qui a conduit un déférence dans l'esprit d'entreprise entre les deux spécialité, ce qui nous a incité à élaborer des propositions dont les plus important c'est d'ajoute un module d'étude entrepreneurials pour tous les filières et d'améliorer les activités universitaires.

– **Mots clés** : entrepreneuriat, éducation entrepreneuriale, l'esprit d'entreprise

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
الملخص.....	II
Résumé.....	III
فهرس المحتويات.....	IV
إهداء.....	VII
شكر وعرفان.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الجداول.....	XI
مقدمة.....	6-1
الفصل الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية.....	32-8
تمهيد.....	8
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية.....	9
المطلب الأول: نشأة المقاولاتية ومفهومها.....	9
المطلب الثاني: المقاربات الفكرية للمقاولاتية وأشكالها.....	11
المطلب الثالث: أبعاد المقاولاتية واليات دعمها.....	17
المبحث الثاني: أهمية المقاولاتية واهدافها، اثارها، مزاياها ومعيقاتها.....	19
المطلب الأول: أهمية وأهداف المقاولاتية.....	19
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية.....	20
المطلب الثالث: مزايا ومعيقات المقاولاتية.....	23
المبحث الثالث: ماهية للمقاول.....	25
المطلب الأول: مفهوم المقاول وخصائصه.....	25
المطلب الثاني: مهارات المقاول ودوافعه.....	27
المطلب الثالث: أنماط المقاول وأدواره.....	29

ملخص	33
الفصل الثاني: واقع المقاولاتية والتعليم المقاولاتي في الجزائر.....	64-35
تمهيد	35
المبحث الأول: البيئة المقاولاتية الجزائرية.....	36
المطلب الأول: نشأة المقاولاتية في الجزائر.....	36
المطلب الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر.....	38
المطلب الثالث: أجهزة مرافقة المقاولاتية في الجزائر.....	41
المبحث الثاني: ماهية التعليم العالي.....	44
المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي وأهميته.....	44
المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي ووظائفه.....	46
المطلب الثالث: أسس التعليم العالي والعوامل المؤثرة عليه.....	49
المبحث الثالث: دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية.....	51
المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي.....	51
المطلب الثاني: ماهية الروح المقاولاتية.....	54
المطلب الثالث: إستراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية.....	58
ملخص.....	64
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين طلبة الإقتصاد وطلبة العلوم الطبيعية بجامعة الطارف....	91-66
تمهيد.....	66
المبحث الأول: المنهجية الإجرائية للدراسية.....	67
المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة.....	67
المطلب الثاني: نموذج الدراسة.....	68
المطلب الثالث: مصادر جمع بيانات الدراسة.....	68
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الإستبانة (الإستبيان)	69
المطلب الأول: خطوات إعداد الإستبيان.....	69
المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج البيانات الشخصية.	70

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة.....	73
ملخص	90
خاتمة.....	93-92
قائمة المراجع.....	95
الملاحق.....	106

إهـــــــداء

إلى أعز وأغلى ما أملك في الوجود سندي وفرحتي في الحياة "أمي وأبي" حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى الغالي أخي محمد وأختي الحبيبة إيمان

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل صديقاتي وأخص بالذكر صديقتي "إناس" والتي شاركتني

في هذا العمل الذي بين أيديكم

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل هؤلاء أهدي

لكم ثمرة جهدي

هاجر

إهـــــــداء

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

أهدي عملي هذا إلى من نقشوا على جدران فؤادي تمثال المحبة والهناء ورسموا على وجهي البسمة والأمل

إلى من قال فيهما الله تعالى "وبالوالدين إحسانا"، إلى من سعى وشقي لأنعم

بالراحة والهناء أبي الغالي "محمد"

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء التي دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم

جراحي أمي الحنونة "حبيبة"

إلى الشمعتان اللتان تنيران حياتي وبذكرهما يتوهج فؤادي غاليتاي أختاي "خلود"

و"حنان" وإلى من حبه يجري في عروقي سندي أخي "زيكو"

إلى صديقاتي الغاليات على رأسهم "هاجر" وإلى من علمونا حروفا من ذهب وأحلى عبارات في مسيرة العلم والنجاح ابدأ بأستاذي "قرقاد عادل" وباقي أساتذتي الكرام

إنـــــاس

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه لنا في إتمام بحثنا هذا

يسرنا بصدق ووفاء أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي المشرف "قرقاد عادل"، على كل ما أسداه من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه المذكرة والذي غمرنا بأخلاقه ورقة تواضعه أسال الله ان يجزيه خير الجزاء، ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة قسم علوم الإقتصاد الذين كانوا سندا وعونا لنا من خلال تقديم التشجيعات والتوجيهات المستمرة والمتواصلة.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (3-1)	نموذج الدراسة	68
الشكل رقم (3-2)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس للتخصصين	70
الشكل رقم (3-3)	المستوى التعليمي لأفراد العينة للتخصصين	71
الشكل رقم (3-4)	توزيع افراد العينة حسب التخصص المدروس للتخصصين	72
الشكل رقم (3-5)	رأي الطالب الجامعي حول معنى المقاولاتية للتخصصين	73
الشكل رقم (3-6)	الفكرة التي يمتلكها الطلبة حول نشاطات المقاولاتية للتخصصين	74
الشكل رقم (3-8)	النشاطات التي قام بها الطلبة حسب الإجابة (نعم) للتخصصين	76
الشكل رقم (3-10)	رأي الطالب في ضرورية تلقي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات للتخصصين	77
الشكل رقم (3-11)	المتغيرات التي تؤثر في تفكير الطالب حول إنشاء مؤسسته الخاصة للتخصصين	78
الشكل رقم (3-12)	رغبة الطالب بعد تخرجه من الجامعة للتخصصين	79
الشكل رقم (3-13)	مدى ميول الطالب لمجال دراسته في إنشاء مؤسسته الخاصة للتخصصين	80
الشكل رقم (3-14)	مدى تشجيع المحيط الجامعي للطالب للتخصصين	81
الشكل رقم (3-15)	الدوافع التي تجعل الطالب يقوم بإنشاء مشروع خاص به للتخصصين	82
الشكل رقم (3-16)	نماذج المقاولين الموجودة في محيط الطالب للتخصصين	83
الشكل رقم (3-17)	معرفة مسار نماذج المقاولين من محيط الطلبة للتخصصين	84
الشكل رقم (3-18)	إعتقاد الطالب حول المجهودات المقدمة من طرف الجامعة لخلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة للتخصصين	85
الشكل رقم (3-19)	العراقيل التي تواجه الطالب أثناء انشاء مؤسسته الخاصة للتخصصين	86
الشكل رقم (3-20)	العوامل التي تساعد الطالب في التفكير في إنشاء مؤسسته الخاصة	88
الشكل رقم (3-21)	رأي الطلبة في إرجاع نجاح المشاريع لإهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	أنماط برامج التعليم المقاولاتي	63
الجدول رقم (3-1)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	70
الجدول رقم (3-2)	المستوى التعليمي لأفراد العينة	71
الجدول رقم (3-3)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص المدروس	72
الجدول رقم (3-4)	رأي الطالب الجامعي حول معنى المقاولاتية	73
الجدول رقم (3-5)	الفكرة التي يمتلكها الطالب الجامعي حول نشاطات المقاولاتية	74
الجدول رقم (3-6)	النشاطات التي قام بها الطلبة حسب الإجابة (نعم)	75
الجدول رقم (3-7)	رأي الطالب في ضرورية تلقي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات	77
الجدول رقم (3-8)	المتغيرات التي تؤثر في تفكير الطالب حول إنشاء مؤسسته الخاصة	78
الجدول رقم (3-9)	رغبة الطالب بعد تخرجه من الجامعة	79
الجدول رقم (3-10)	مدى ميول الطالب لمجال دراسته في إنشاء مؤسسته الخاصة	80
الجدول رقم (3-11)	مدى تشجيع المحيط الجامعي للطالب	81
الجدول رقم (3-12)	الدوافع التي تجعل الطالب يقوم بإنشاء مشروع خاص به	82
الجدول رقم (3-13)	نماذج المقاولين الموجودة في محيط الطالب	83
الجدول رقم (3-14)	معرفة مسار نماذج المقاولين من محيط الطلبة	84
الجدول رقم (3-15)	إعتقاد الطالب حول المجهودات المقدمة من طرف الجامعة لخلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة	85
الجدول رقم (3-16)	العراقيل التي تواجه الطالب أثناء إنشاء مؤسسته الخاصة	86
الجدول رقم (3-17)	العوامل التي تساعد الطالب في التفكير في إنشاء مؤسسته الخاصة	87
الجدول رقم (3-18)	رأي الطلبة في إرجاع نجاح المشاريع لإهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي	89

مقدمة

تهتم الدول المعاصرة بتطوير إقتصادها ومحاولة إستحداث آفاق جديدة للتنمية تعمل من خلالها على مواجهة المشكلات المتراكمة في المجتمع، كضعف قدرة الدولة على توظيف الخريجين مما يزيد من مشكلة البطالة التي لها إفرازات مختلفة في جميع الميادين متعدية الطابع الإقتصادي إلى الثقافي وحتى البعد الأمني.

أدت التحولات الإقتصادية الدولية التي شهدها عالم الأعمال المعاصر من عولمة التقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق إلى وجوب مواكبة الحركة المعرفية والمهنية والتكنولوجية، وذلك عن طريق وضع حلول جدرية وإيجاد حلول وفق إستراتيجيات تساعد على التغلب على هذه التحديات، ومن ضمن الحلول التي تعتبر ناجحة وأثبتت فعاليتها في بعض المجتمعات هو تشجيع المؤسسات أو الافراد على العمل الحر أو ما يسمى بالمقاولاتية ومحاولة إيجاد إنسان مبدع قادر على المشاركة الفاعلة في التنمية والإستفادة من عوائدها ونتائجها.

لذا شهد الإهتمام بالتعليم المقاولاتي نمو واضح في معظم أنحاء العالم، كما أصبح تدريسها يعد أحد الأشكال البديهية التي تهيئ الأفراد لخلق مؤسسات، ولهذا عمدت العديد من الدول إلى دمج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية كمساق لتشجيع المقاولاتية ودعمها، وعليه فالجامعة لها دور حاسم ومهم في دفع الطلبة نحو هذا المجال والعمل الخاص وغرس وتعزيز روح المقاولة والتأثير على التوجهات المقاولاتية للطلبة، وبالتالي جعل المقاولة بديل مهني ممكن وجذاب.

كما لجات الدولة الجزائرية إلى تشجيع وتدعيم فئة الشباب لإنشاء المشروعات الصغيرة والمشاريع التي تهدف إلى تذليل الصعوبات وتسهيل عملية إستحداث مؤسسات فيما يعرف بهيئات الدعم والمرافقة لكن لوحظ تواجد نوع من الخلل بين الجهود المبذولة لتدعيم المقاولاتية والعدد الفعلي للمقاولين الذي ينشأ كل سنة، حيث فسر ذلك بنقص دور الجامعات في إخراج الطاقات المثقفة المتمثلة في مخرجات الجامعة وهم الطلبة. حيث نجد أن معظمهم يتوجه للبحث عن وظائف حكومية مستقرة أكثر من ميلهم إلى إنشاء مشاريع خاصة بهم، وهذا ما يستدعي من كل الأطراف أن تهتم بهذه الفئة كونهم نواة مقاولي المستقبل وتوفير مقومات ومتطلبات التفكير الإبتكاري كي تنمي الروح المقاولاتية لدى الطلبة، وبالتالي نصل إلى إنشاء مشاريع ناجحة والوصول إلى الإرتقاء بالإقتصاد الوطني ومواكبة الدول الناجحة في مجال المقاولاتية.

أولا: إشكالية الدراسة

لدراسة هذا الموضوع وإبراز أهمية الإرتباط بين التعليم المقاولاتي وروح المقاولة لدى الطلبة الجامعيين تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟

وفي إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية في هذا البحث وبغية تسليط الضوء أكثر على دور التعليم المقاولاتي في تعزيز

الروح المقاولاتية تم وضع مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن من خلالها الوصول إلى إجابات تمكن من الإلمام بالموضوع بشكل كامل، حيث تتمثل هذه الأسئلة في:

- ❖ **فيما تتمثل المقاولاتية وما هي أهم مرتكزاتها؟**
- ❖ **هل يؤثر التعليم الجامعي في إتجاهات الطلبة الجامعيين؟**
- ❖ **ما درجة الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة الشاذلي بن جديد؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار صحة مجموعة من الفرضيات وهي:

- ❖ للتعليم المقاولاتي أثر في تكوين الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؛
- ❖ نجاح المشاريع المقاولاتية يعتمد بدرجة كبيرة على آليات تمويلها؛
- ❖ هناك تباين في تبني الفكر المقاولاتي بين طلبة العلوم الإقتصادية وطلبة علوم الطبيعة بجامعة الطارف إنطلاقا من إختلاف المقررات الدراسية في كلا التخصصين.

ثالثا: أهداف الدراسة:

توجد عدة أهداف مرجوة من هذا البحث أهمها:

- ❖ خلق الوعي بالمقاولاتية وتشجيع ثقافة العمل الحر؛
- ❖ إبراز أهم الأسس التي تقوم عليها المقاولاتية وأهم المحددات التي تتحكم في نجاح المقاول أو فشله؛
- ❖ التعرف على مدى تأثير التعليم الجامعي على تطوير روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؛
- ❖ بناء وتنمية جيل من المقاولين الجامعيين؛
- ❖ توجيه سلوك الطالب نحو صنع وظيفته بنفسه وليس البحث عنها؛
- ❖ توفير مرجع للطلبة على مستوى الكلية للإطلاع ولو بإيجاز على مفهوم التعليم المقاولاتي وأهم إستراتيجياته وبرامجه.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا في كون المقاولاتية أحد أهم الإستراتيجيات التي تساعد الطالب الجامعي في بناء مستقبل مهني من خلال إنشاءه لمشاريع تعمل على امتصاص نسبة البطالة والقضاء على الكثير من المشاكل الإجتماعية والتنموية وتزايد الإهتمام بالتعليم المقاولاتي، بإعتباره يعزز وينمي روح المقاولة لدى الطالب الجامعي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى العوامل التالية:

- ❖ أهمية موضوع المقاولاتية في الوسط الاجتماعي والجامعي وحداثته؛
- ❖ رغبتنا في إلقاء الضوء على أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولة لدى الطلبة الجامعيين؛
- ❖ كون الظاهرة تمس فئة الطلبة وهي فئة يعول عليها كثيرا في التنمية على جميع المستويات؛
- ❖ ميول شخصي إتجاه هذا الموضوع وصلته الوثيقة بتخصصنا.

سادسا: الدراسات السابقة

1. **دراسة الجودي محمد علي "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التعليم المقاولاتي كمتطلب أساسي لتعزيز وتطوير الروح والثقافة المقاولاتية لدى الطالب في جامعة الجلفة، وكذلك امدادهم بالمهارات المقاولاتية التي تسمح لهم بإنشاء وتأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا.

حيث إعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الجانب النظري للموضوع، من خلال إستعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها وإسقاطها على الواقع. حيث طبقت الدراسة الميدانية على طلبة جامعة الجلفة، وإشتملت عينة الدراسة على 165 طالبا تم الإعتماد فيها على أداة الإستبيان التي عولجت إحصائيا بإستخدام برنامج الحزم الإحصائي للعلوم الإجتماعية (spss).

حيث توصلت هذه الدراسة إلى الدور البالغ للتعليم المقاولاتي في نجاح النشاط المقاولاتي وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تزويد الطلبة بالمعرفة وإكسابهم المهارات اللازمة لإدراك الفرص وتحديدها بهدف خلق جيل جديد من المقاولين.

2. **فرحات افنان "التوجه المقاولاتي بين خريجي الجامعات وخريجي المعاهد (دراسة ميدانية مقارنة لعينة من طلبة الجامعة والمعاهد لولاية ورقلة)"، مذكرة ماستر في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توجه خريجي الجامعات وخريجي المعاهد نحو العمل المقاولاتي وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، والتعرف على الإختلافات الموجودة بينهما إطلاقا من العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمعالجة الشق النظري والميداني للدراسة، حيث إشتملت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من 235 فرد، تم توزيع فيه 117 إستبيان على خريجي طلبة الجامعة والباقي على متربصي المعاهد والتكوين بهدف المقارنة بينهما حيث تم معالجة وتحليل الإستبانة بإستخدام برنامج spss وبرنامج exel.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المقاول يعتبر نتاج الوسط الذي ينتمي إليه حيث أن هناك عدة عوامل تؤثر عليه تدفعه إلى التوجه نحو المقاولة وتساهم في تطويرها، وأن الفئة الأكثر توجها للعمل المقاولاتي بين خريجي الجامعات وخريجي المعاهد لولاية ورقلة هم خريجي المعاهد، كما يعتبر كل من الرغبة، المواقف المقاولاتية، الدوافع، القدرات محدد مفسر وعامل مؤثر في تشكيل التوجه نحو العمل المقاولاتي لخريجي الجامعة وخريجي المعاهد.

3. دراسة سفيان بدراوي "ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع للتنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة أساسية تتمثل في الديناميكية الملفتة للنظر فيما يخص خلق وإنشاء المؤسسات من قبل الشباب إنطلاقا من الفكرة إلى التجسيد، أي وجود مسار مقاولاتي بمساعدة أجهزة حكومية يتمثل دورها في متابعة ومساعدة الشباب على خلق وإنشاء مؤسسة والمحافظة على إستمراريتها.

حيث إعتمد الباحث على الطبيعة الإستكشافية والوصفية، التي تحتاج إلى توليفة أكثر كفاءة في كشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها، ووصفها والتعبير عنها تعبيرا كميا وكيفيا، وتم التنويع في أدوات جمع البيانات للإستفادة من دورها التكاملي في معالجة وتحليل المعلومات من خلال الإستمارة بالمقابلة بإعتبارها تساعد على جمع معلومات دقيقة وصريحة، وكذلك المقابلات الحرة كونها تساعد على جمع مادة علمية هامة تتمثل في الخطاب الاتي من الباحثين، إضافة إلى إستمارة إستبيان وزعت على عينة متمثلة في 172 مفردة تتكون من حوالي 93 سؤال.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود غياب كبير للثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول نتيجة غياب تربوي من بداية التعليم الأساسي إلى التعليم العالي، وهيمنة المنطق المجتمعي بمختلف قيمه بداية من الفكرة إلى الإنشاء وما بعد ذلك، وإتجاه الشباب نحو العمل الحر هي نتائج متغيرات إجتماعية مثل البطالة وتدني مستوى الأجور وأخرى سوسيو ثقافية تتعلق بالعائلة بدرجة كبيرة.

نستنتج أن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة:

- **دراسة الجودي محمد علي**: نجد أن كل من هذه الدراسة ودراستنا الحالية ركزت على التعليم المقاولاتي الذي يتلقاه الطالب الجامعي بهدف تكوين روح مقاولاتية لديه.

- **دراسة فرحات أفنان:** ركزت هذه الدراسة على العوامل المحيطة بخريجي الجامعات وخريجي المعاهد التي تقود بهم نحو المقاولاتية، عكس دراستنا التي ركزت على توفر البرامج والإستراتيجيات التعليمية التي يتلقاها الطالب الجامعي فقط، كما نجد أن دراستنا سعت للمقارنة بين تخصصين من نفس الجامعة عكس هذه الدراسة التي تدرس الفرق بين خريجي الجامعات وخريجي المعاهد.
- **دراسة بدراوي سفيان:** ركزت هذه الدراسة على الحقل السوسيولوجي للمقاولة بالخصوص لدى فئة الشباب المقاول بهدف معرفة وتحديد مدى تأثير العوامل السوسيو ثقافية على قرار وسيرورة إنشاء المؤسسة، عكس دراستنا التي هدفت لمعرفة دور التعليم المقاولاتي في تعزيز وغرس الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

سابعا: منهج وأداة الدراسة

من أجل الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الجانب النظري للموضوع، حيث نقوم بجمع المعلومات والبيانات ومحاولة تحليلها وإسقاطها على الواقع، وذلك بالإعتماد على أداة الإستبيان بإعتبارها الأداة الأفضل التي تسمح بتحقيق أهداف الدراسة، وبعد ذلك القيام بتحليل البيانات المجموعة إحصائيا للوصول للنتائج المرجوة.

ثامنا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** قسم العلوم الإقتصادية وقسم علوم الطبيعة بجامعة الشاذلي بن جديد "الطارف".
- **الحدود الزمانية:** إستمرت الدراسة التطبيقية من 15 جويلية الى 30 أوت وقد تمت عن طريق توزيع إستبيانات إلكترونية عبر مجموعات الفيس بوك الخاصة بكل تخصص.

تاسعا: صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجازنا لهذا البحث منها:

- صعوبة الحصول على مراجع وخاصة الكتب، بسبب إنتشار وباء كورونا وإغلاق الجامعات والمكتبات الأمر الذي صعب على الطالبتين الولوج إلى مصادر المعلومات في المكتبات الجامعية؛
- صعوبة الإلتقاء بالأستاذ المشرف وزميلة العمل؛
- صعوبة الحصول على إجابات للاستبيان الالكتروني الموزع على الطلبة.

عاشرا: هيكل الدراسة

فيما يخص تقسيم الدراسة فقد قسمت إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث تم في الفصل الأول والثاني إستعراض الخلفية النظرية للموضوع، أما الفصل الثالث فقد شمل الجانب التطبيقي.

حيث تم في الفصل الأول تقديم الأسس النظرية للمقاولاتية الذي تم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث يشمل المبحث الأول الإطار المفاهيمي للمقاولاتية، أما المبحث الثاني فقد تم إستعراض فيه أهمية المقاولاتية آثارها مزاياها ومعيقاتها، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لماهية المقاول.

أما الفصل الثاني فقد تناول واقع المقاولاتية والتعليم المقاولاتي في الجزائر، حيث تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث وكل مبحث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث يستعرض المبحث الأول البيئة المقاولاتية في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لماهية التعليم العالي والمبحث الثالث تطرقنا فيه للتعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية وأهم إستراتيجياتها وبرامجها.

أما الفصل الثالث فقد كان مخصصا للدراسة التطبيقية على عينة من طلبة جامعة الشاذلي بن جديد تخصص علوم إقتصادية وعلوم الطبيعة بهدف المقارنة بين هاذين التخصصين من حيث الروح المقاولاتية وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول حول إجراءات الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فكان حول عرض وتحليل بيانات الدراسة، إضافة إلى الخاتمة التي تتناول أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول
الاسس النظرية للمقاولاتية

تمهيد

أخذ مفهوم المقاولاتية في الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا وبعدا جديدا لا يقتصر فقط على إنشاء مؤسسة، ولكن أصبحت تمثل مشروع مجتمع يأخذ بعين الإعتبار جميع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات، ولذا إزدادت أهمية هذا الموضوع بوصفه أحد الخيارات التي تلجأ إليها المؤسسة للتكيف مع متطلبات المنافسة والتغيير، ونظرا لهذه الأهمية المتزايدة وجب الإهتمام بالمقاول كونه العقل المتسبب في إنشاء المؤسسات والمدير لتسييرها ونضوجها، وذلك من خلال مهاراته وخصائصه وطريقة تسييره.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية؛**
- **المبحث الثاني: أهمية المقاولاتية وأهدافها، آثارها، مزاياها ومعيقاتها؛**
- **المبحث الثالث: ماهية المقاول.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

إن الإهتمام بمجال المقاولاتية أصبح محل دراسة وإهتمام عدد كبير من الباحثين، مما أدى إلى تعدد وإختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهومها، لذا من المهم جدا تصفح التاريخ من أجل معرفة نشأة وتطور المقاولاتية وأهم المقاربات والإتجاهات الفكرية التي ساهمت في تفسير هذه الظاهرة، وكذا معرفة الأشكال التي تتخذها هذه الأخيرة.

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية ومفهومها

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن حيث يهدف هذا المطلب لمعرفة نشأة وتطور المقاولاتية بالإضافة الى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بها.

أولا: نشاة وتطور المقاولاتية

تعود جذور المقاولاتية إلى نظرية إحتكار الغلة حيث لم يكن بمقدور المقاول سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قرارا مناسبا بشأنها[1].

تأثرت المقاولاتية أثناء تطورها بمدارس فكرية مختلفة حيث:

ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية بنصيب وافر في تفسير السلوك المقاولاتي، حيث يرجع الفضل إلى ريتشارد كانتلون Richard Cantillon الذي يعتبر أول باحث إستعمل مفهوم المقاول بالتحليل وبمحتوى إقتصادي دقيق، وقام بأول عمل نظري سلط الضوء فيه على المقاولاتية بشكل منتظم في النظرية الإقتصادية، حيث عرف المقاول حسب وظيفته على أنه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الإنتاج، ليشتري أو يستأجر بسعر معروف من أجل أن يبيع أو ينتج بسعر غير معروف في المستقبل، وهذا ما يحمل في طياته المخاطرة والمغامرة، لذلك جعل من عدم التأكد عامل أساسي لتحديد تعريف المقاول ولم يقتصر كانتون Cantillon على الوصف الإقتصادي الكلي للعلاقات بين الإنتاج، العائد، الإستهلاك، والسكان، فالنسبة له المزارع، التاجر، الحرفي، الصناعي، كلهم يتحملون المخاطر[2].

في حين أن جون باتيست ساي Jean Baptiste Say واصل الفكر الذي جاء به كانتلون Cantillon حيث ميز بين المقاول والرأسمالي، فالنسبة له المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك رأس المال بل ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل المخاطر حيث تتطلب المقاولة بشكل أساسي تسيير الموارد، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على إستغلال رأس المال وتوظيفه في العملية الإنتاجية بكفاءة للحصول على الأرباح[3].

---

[1] إبراهيم بدران، "**الريادية (الإبداع في إنشاء المشاريع)**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 262.

[2] محمد قوجيل، "**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر (دراسة ميدانية)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 4.

[3] مجدي عوض مبارك، **الريادة في الاعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أربد، الأردن، 2009، ص 20.

أما المدرسة الإقتصادية إعتبرت المقاول عنصرا من عناصر الإنتاج، حيث أشار الفريد مارشال Alfred Marshal إلى أن المقاولاتية أحد تكاليف الإنتاج، بينما يشير شولتزSchultz إلى أن المقاول هو من له القدرة على التعامل مع ظروف عدم التوازن[1].

وقد ركزت المدرسة النمساوية على إعتبار المقاولاتية مرادف للإبداع والإبتكار، حيث أشار جوزيف شومبيتر Josef Schumpeter إلى أن المقاول هو ذلك الذي يضمن تركيبات جديدة، وليس فقط هو الذي يبدع أو يتحمل الخطر المالي فقط وقد شيد شومبيتر Schumpeter بدور المقاول القائد في النظام الإقتصادي، من خلال العمل على إستغلال الفرص وتوفيق تركيبات جديدة لخلق فائض القيمة وتحقيق الارباح[2].

أما رواد المدرسة الحديثة فقد أسهموا بنصيب وافر في تطوير مفهوم المقاولاتية فقد أشار كل من ماكليلاند Maclelland ودركر Drucker ومنتزبيرغ Mintzberg وروبرت هزبرج Robert Hezberg إلى المقاولاتية بإعتبارها تمثل الحاجة إلى الإنجاز وتعظيم الفرص والإبداع والإبتكار، وإنشاء منظمات الأعمال والمخاطرة وتكوين الثروة[3].

ثانيا: مفهوم المقاولاتية:

لقد تعرض الكتاب والدراسيين في مجال الإدارة والإقتصاد إلى تعريف المقاولاتية على نحو واسع ومتميز، وكل منهم عرف هذا المفهوم حسب مجال تخصصه ونوع عمله لذلك فإن الدارس والباحث في الموضوع يواجه تعديا كبيرة لتوضيح أو إعطاء تعريف محدد للمقاولاتية[4]، وعليه يتم عرض أهم الأفكار والتعاريف البارزة حول المقاولاتية كما يلي:

التعريف الأول: عرفها إيريش وبيتر Hirich and Peter أنها "عملية جلب قيمة مضافة، وشي جديد من خلال تخفيض الوقت، والجهد، والمال، وتقبل المخاطر، بمعنى التفرد والإعتماد على الإختلاف، والتوافق، والطرق الجديدة، ولا تعتمد على النماذج والعادات السائدة التي يفعلها الآخرون، وإنما هي الوصول إلى منتجات، وطرق، وأساليب عمل، فريدة وجديدة، لا تتطابق مع الطرق المعتادة او المعمول بها"[5].

---

[1] بن شهرة محجوبة، "**مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير)**"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 11.

[2] محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] مجدي عوض مبارك، "**التربية الريادية والتعليم الريادي مدخل نفسي سلوكي**"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011، ص 9.

[4] عمر علي إسماعيل، "**خصائص الريادي المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي)**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 04، القادسية، العراق، 2010، ص 70.

[5] علي فلاح الزعبي، "**ريادة الاعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)**"، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 178-179.

التعريف الثاني: يرى الباحث دافت Daft أن المقاولاتية هي "عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع إفتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به"[1].

التعريف الثالث: تعرف المقاولاتية كذلك من طرف بعض الباحثين عن طريق وصف ما يقوم به المقاول بحيث: "يقوم المقاولون بالإبداع شخصي ويخوضون المخاطر بخلق موضات جديدة، وذلك بالبحث عن المواد بهدف تنفيذ أفكار جديدة مبدعة تستجمع بحل المشاكل ورفع التحديات أو تلبية حاجيات سوق محددة بوضوح"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية:

1. المقاولاتية هي إكتشاف وإستغلال الفرص؛
2. المقاولاتية هي خلق الفرص وإنشاء منظمة جديدة؛
3. المقاولاتية تتضمن المخاطر؛
4. المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أساس شخص يتفرد بخصائص معينة.

المطلب الثاني: المقاربات الفكرية للمقاولاتية وأشكالها

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة إتجاهات فكرية، وإلى غاية بداية الستينات عرف هذا المجال من الدراسة سيطرة الإتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الإقتصادي، ليظهر بعدها إتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية ككل وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل مقاربة على حدا بالإضافة إلى أهم الأشكال التي تتخدها المشاريع المقاولاتية.

أولا: المقاربات الفكرية للمقاولاتية

1. المقاربة الإقتصادية أو الوصفية:

حيث ركزت هذه المقاربة على تحليل المقاولاتية من خلال المقاول حيث:[3]

---

[1] محمد جودت ناصر، غسان العمري، "**قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، عمان، الأردن، 2011، ص 147.

[2] حياة مراح، "**المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع**"، مذكرة ماجستير، تخصص علوم إجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 3.

[3] عبد الرزاق منيش، "**دور النسق الإجتماعي في تنمية المسؤولية الإجتماعية لدى الشباب المقاولين "(دراسة على عينة من الشباب المقاولين بولاية البويرة)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر ،2018، ص ص111-112.

إنصب تركيز هذا الإتجاه في تحديد الأنشطة والوظائف الإقتصادية التي يؤديها المقاول "ويسعى هذا الاتجاه للإجابة عن التساؤلين التاليين: ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الإقتصاد؟ ما هي الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

كما تضمن هذا الإتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا والتحولات التي عرفها النظام الإقتصادي العالمي، حيث إستعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف مونتكريتيان Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطة العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة...".

ثم ظهرت بعد ذلك تعريفات أخرى للمقاول لتساير التغيرات الحاصلة في الأنشطة الإقتصادية والمناخ الإستثماري السائد، حيث يشير كانتلون Richard Canntillion إلى أن "المقاول هو كل شخص يدخل في معاملة تجارية لحسابه الخاص حيث تجرى فيها عمليات التبادل من أجل الربح والإستثمار والأموال".

2. المقاربة السلوكية

في حين ان المقاربة السلوكية ركزت على:[1]

منذ بداية الستينات من القرن الماضي طرأ تحول كبير في طبيعة الأسئلة التي يطرحها الباحثون في سياق بحثهم في مجال المقاولاتية، ويرجع ذلك لعدة أسباب، يتمثل أهمها في عجز المقاربة الإقتصادية عن إيجاد تفسير متكامل للظاهرة محل الدراسة وهو ما نقل مجال الدراسة من العلوم الإقتصادية إلى العلوم السلوكية حيث تهتم المقاربة السلوكية بدراسة سلوك المقاول في ظل التأثر ببيئته الثقافية والإجتماعية والسياسية، وأصبح البحث في هذه الظاهرة "المقاولاتية" ينطلق من أسئلة أساسية منها: ما هو المقاول؟ ما هي الصفات الأساسية له؟ هل هي مجموعة من الصفات الفطرية التي تولد معه؟

وإنطلق معظم الباحثون من فرضية أساسية مفادها أن المقاولين يختلفون عن غيرهم، وبالتالي ركزت هذه المقاربة على البحث في الخصائص السيكولوجية وكذا دوافعهم ومحفزاتهم وسلوكياتهم، إضافة إلى أصولهم ومساراتهم الإجتماعية، بحثوا أيضا في السيرة الذاتية كل ذلك في محاولة منهم لوضع صورة نمطية للمقاول من خلال صفاته وخصائصه حتى نتمكن من معرفة المقاولين المحتملين ومن منهم قد ينجح.

يعتبر أرنولد ميكل Arnold mecle land عالم نفس في جامعة هارفرد هو أول من قام بدراسة في مجال المقاولاتية

[1] لفقير حمزة، "**روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017، ص ص35-36.

إنطلاقا من العلوم السلوكية، وذلك في عمله الرائد لعنوان "المجتمع المؤلم" "the acheving society" كما بنى شيلاند mc chelland على أعمال ماكس ويبر max weben الذي درس التفاعل ما بين الثقافة والتطور الإقتصادي للمجتمع وتوصل إلى أن تعاليم وقيم المسيحية البروتيستانية كانت السبب في ظهور بعض الصفات والخصائص للمجتمعات الغربية مما سمح بتطوير الرأسمالية في تلك المجتمعات.

وعليه يمكن القول إن بروز المقاربة السلوكية كان كمحاولة لتفادي الفجوات التي وقعت فيها المقاربة الأولى لكثرة إهتمام هذه الأخيرة بدور المقاول فقط.

3. المقاربة المرحلية أو سير النشاط المقاولاتي

يتمثل هدف هذه المقاربة في التحليل ضمن منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطة التي تشجع أو تمنع وتعيق روح المقاولاتية حيث يرى رواد هذه المقاربة أن:[1]

يعتبر غارتنار Gartner من رواد هذا الإتجاه، حيث إقترح على الباحثين الإهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة، أي الإهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوضا من الإهتمام بما هم عليه، وقدم في هذا الصدد نموذجا يصف عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة، وإعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد دون إهمال الأبعاد الأخرى، وتتمثل هذه النشاطات في البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، إنتاج المنتج، تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

كما أقر غارتنار Gartner بعدم كفاية مدخل السمات، وإقترح دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول وسلط الضوء على إنشاء المنظمة نتيجة تعدد المؤتمرات المتدخلة في العملية المعقدة وبالتالي أصبح البحث يرتكز حول ما يقوم به المقاول وليس من هو المقاول.

مع ذلك فهم لم يهملوا الإشارة إلى المكانة الرئيسية للمقاول في العملية، كذلك التأكيد على وجود تسع مميزات ترتبط بالعملية المقاولاتية وهي:[2]

أ. المقاولاتية هي عملية ناتجة عن رغبة إنسانية، فمحرك المقاولاتية هو المقاول؛

ب. تكون على مستوى مؤسسة واحدة؛

[1] بيبي وليد وآخرون، "**المسؤولية الإجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية (دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالجزائر)**"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 01، العدد 01، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 8.

[2] محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

ت. تؤدي إلى تغيير الحالة، تغيير البيئة من حالة (غياب المؤسسات الجديدة) إلى حالة (وجود مؤسسات جديدة)؛

ث. تؤدي إلى عدم الاستمرار خاصة في القطاع التنافسي لأحد الصناعات وأحيانا إنشاء صناعات جديدة؛

ج. هي مسار كلي لا يمكن تقييمها إلا بالنظر إلى كل النظام الصناعي؛

ح. هي مسار ديناميكي حيث تتطور فيه المؤسسة والصناعة بشكل مترابط؛

خ. هي مسار فريد من نوعه لأنه لا توجد تجربة أخرى لإنشاء المؤسسة لا تكون مشابهة لها؛

د. تحتوي على عدد كبير من المتغيرات المتداخلة في الحدث المقاولاتي (عدد وتموقع المنافسين الموارد تموقع وإستراتيجية المؤسسات الجديدة نمو وحاجات الزبائن)؛

ذ. النتيجة النهائية لهذا المسار جد حساسة للظروف الأولية لهذه المتغيرات.

ثانيا: الأشكال المختلفة للمقاولاتية:

إن إقامة مشروع مقاولاتي يمكن أن يتخذ عدة أشكال قد يلجا المقاول لإعتمادها رغبة منه في إستغلال الفرصة المتاحة ومن أهم هذه الأشكال:

1. **إنشاء مؤسسة جديدة:**

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية أقرب من أن تكون متداخلة وغير متجانسة وأحيانا صعبة تختلف من مقاول إلى آخر حسب دوافعه ومصادر حصوله على فكرة مؤسسته وبعد دراسة مختلف البدائل يقوم بإتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة أو بدون ما سبق وذلك من خلال الصدفة في مصادفته لفرصة مربحة، أو هناك من يكون مضطرا لكونها الطريقة الوحيدة لإيجاد عمل أو الإندماج في المجتمع[1].

إن القيام بإنشاء مؤسسة جديدة قد يتخذ عدة أشكال كما يلي:[2]

أ. **إنشاء مؤسسة من العدم:** إن إنشاء مؤسسة من العدم ليس بالأمر السهل، فإطلاق منتجها في السوق وإقناع المستهلكين به يحتاج وقتا كبيرا، ويزداد هذا الأمر صعوبة مع ازدياد درجة الإبتكار في المنتج، وللتغلب على هذا الأمر يجب

[1] أحلام قزال، "**المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الإبتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود (دراسة حالة مجموعة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص التسويق الإستراتيجي والإبتكار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 38.

[2] دباح نادية، "**دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص ص 29-30.

على المقاول تحديد إحتياجات المؤسسة بدقة خاصة المالية منها، كما أن عملية إنشاء المؤسسة في هاته الحالة تتطلب الكثير من العمل والجهد، والكثير من الصلابة والإصرار، بالإضافة إلى ضرورة توفر الدقة والحذر في تحديد الأخطاء المحتملة.

ب. الحصول على إمتياز: يعتبر الإمتياز صيغة مهمة من أشكال إنشاء المؤسسات الجديدة، إذ عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بعد التأكيد على حقوق الملكية في مختلف الدول، حيث يمثل الإمتياز نظاما تسويقيا يحتوي على إتفاقيات قانونية تعطي الحق للمرخص له، والمسمى أيضا الطرف الحاصل على إمتياز، إن إنشاء مؤسسة وفق هذه الصيغة يسمح للمقاول بالإستفادة من دعم مهم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للإمتياز مقابل دفع مبلغ معين، وبهذا الشكل تمثل إتفاقية الإمتياز.

ت. إنشاء مؤسسة عن طريق التفريع: في هذه الحالة يقوم الإجراء عن طريق الدعم المقدم لهم من المؤسسة التي يعملون لصالحها، بإنشاء مؤسساتهم الخاصة والمستقلة أن هذه الطريقة تسمح للعامل بإنشاء مؤسسته الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن المؤسسة الأصلية التي يغادرها، والتي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم والمرافقة وذلك بهدف التقليل من مخاطر الفشل.

كما تمثل هذه العملية بالنسبة للمؤسسة الأصلية طريقة للإبداع أو النمو تهدف من خلالها لإكتشاف نشاطات جديدة قريبة من نشاطها الأساسي كما تهدف إلى إنجاز بعض أوجه نشاطها الحالي بشكل أفضل، ويمكنها أيضا الإستفادة من هذه المؤسسات عن طريق إنشاء علاقات تعاقدية معها كالمقاولة من الباطن والمناولة أو شراكة تتمتع فيها بمزايا تفضيلية مقابل الدعم المقدم لها.

ث. إنشاء الفروع: في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل لها مشروع ذو طبيعة مقاولاتية، والأخطار الشخصية التي يتحملها المقاول في هذه الحالة جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بإمتيازات مثل تلك الإمتيازات الممنوحة للإطارات والمدراء.

2. شراء عمل قائم:

إن شراء مؤسسة قائمة يختلف عن إنشاء مؤسسة جديدة لا المؤسسة موجودة في الأساس ولا حاجة لإنشائها، حيث يتم الإعتماد في هذه الحالة على ما تملكه المؤسسة من إمكانيات في الحاضر، وعلى تاريخها السابق وأيضا على هيكلها التنظيمي، مما يقلل من درجة عدم اليقين ومستوى الخطر، ومثلما هو عليه الحال في حالة إنشاء مؤسسة جديدة أي يمكن أن تتم عملية شراء عمل قائم من طرف فرد لحسابه الخاص أو من طرف مؤسسة قائمة[1].

[1]. عمر فرحاتي، "**العوامل المساهمة في تحقيق الإستدامة للمشاريع الصغيرة**"، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 6 و7 ديسمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 7.

وفي هذا النوع من النشاط نميز وجود حالتين وهما:[1]

أ. **شراء مؤسسة في حالة جيدة:** في هذه الحالة تكمن الصعوبة في كيفية الحصول على معلومات تتعلق بوجود مؤسسة في حالة جيدة للبيع، ومن ثم يجب على المقاول إمتلاك موارد مالية معتبرة كافية لشرائها، خاصة أن سعر السوق لهذه المؤسسات قد يكون مرتفعا، ومن الضروري أيضا إمتلاك المهارات الجيدة، وتجربة ناجحة في التسيير.

ب. شراء مؤسسة تواجه صعوبات: في هذه الحالة يجب على المقاول أن يكون على دراية بالإلتزامات القانونية التي تقع على عاتقه نتيجة شراء مؤسسة تمر بوضعية صعبة، كما أن إمتلاك علاقات جيدة مع المتعاملين الأساسيين في القطاع يعتبر شرطا أساسيا للنجاح في هذه العملية، وبالرغم من إنخفاض ثمن هذه المؤسسات مقارنة مع المؤسسات ذات الوضعية الجيدة، إلا انها تتطلب هي الأخرى ضخ أموالا كثيرة فيها حتى تتمكن من إعادة نشاطها، والوصول إلى حالة الإستقرار، وتتطلب أيضا إمتلاك خبرة في التعامل مع حالات الأزمات، والعمل بسرعة من أجل إعادة بناء الثقة مع الموظفين، الزبائن، الموردين ومختلف الشركاء.

3.المقاولاتية الداخلية:

لقد تزايد إهتمام المؤسسات بشكل كبير بهذا النوع من النشاطات خاصة في ظل التغييرات السريعة التي يشهدها محيطها والتي يصعب التحكم فيها، وبالتالي فإن المقاولاتية الداخلية تعني تنظيم مشاريع داخل المؤسسات القائمة تستطيع المؤسسة مواكبة المستجدات والتكيف معها بشكل سريع، كما يمكنها أيضا العمل على تطوير وتنويع منتجاتها بشكل دائم وممتد عن طريق تشجيع الإبداع والإبتكار، إذ تعتبر المقاولاتية الداخلية مخرجا للمؤسسات يمكنها من تفادي الإنعكاسات السلبية لتفادي ميول الافراد الى العمل الحر والإستقلالية، حيث وجدت هذه الأخيرة في اللجوء إلى المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة والتي لا تتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة حلا يمكنها من تشجيع روح المبادرة لدى الموظفين الذين يتمتعون بميول للمقاولاتية، وبالتالي توظيف طاقاتهم وإستغلال إمكانياتهم وأفكارهم البناءة لصالحها، هذا النوع من المواقف المقاولاتية بإمكانه المساهمة في إخراج المؤسسة من حالة الجمود ونقص الإبداع التي تعيشها[2].

ومن أجل تطوير المقاولاتية الداخلية يجب توفر مجموعة من الشروط والإجراءات والمعالجات، يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

أ. تشجيع التجربة والعمل على خلق جو يسمح بوقوع الخطأ والفشل داخل المؤسسة؛

ب. يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة وتسهيل عملية الحصول عليها؛

---

[1] سليماني منيرة، "**أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي (دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على مستوى ولاية عنابة)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017، ص 100.

[2] عمر فرحاتي مرجع سبق ذكره ص 7.

[3] دباح نادية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ت. تشجيع العمل الجماعي المنظم حيث يعمل الأفراد المتخصصون في مجال السلعة الجديدة معا بغض النظر عن الدائرة التي يعملون فيها داخل المؤسسة؛

ث. يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما إلى أن يكافأ بشكل جيد على كل الجهد والطاقة التي بدلها في تطوير المشروع الجديد ويجب وضع أهداف أداء عريضة يكافأ المقاول إذا ما حققها وأفضل المكافآت في المشاريع الجديدة هي منح المقاول حصة سهمية لقاء جهده وفعاليته في إنجاح المشروع؛

ج. يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا، ومعنويا، والعمل على توفير المصادر المالية، والبشرية اللازمة، وبدون الحصول على مثل هذه المساندة، لا يمكن توفر بيئة مناسبة للمقاولة الداخلية؛

المطلب الثالث: أبعاد المقاولاتية وآليات دعمها

بعد تعرضنا لأهم الإتجاهات الفكرية للمقاولاتية وأشكالها سيتم تسليط الضوء في هذا المطلب على أبعاد المقاولاتية وأليات دعمها.

أولا: أبعاد المقاولاتية

يشير عدد من الباحثين إلى أن المقاولاتية تقاس من خلال مجموعة من الأبعاد وهي:

1. الثقافة المقاولاتية:

يختلف مفهوم الثقافة الريادية من بلد إلى آخر حسب التعليم ومدى التطور الإقتصادي في البلد يلعب دورا مهما في تحقيق هده الثقافة مما يساعد على القليل من الهجرة للخارج للعمل على تحقيق الأفكار التي تلقى إهتماما في الشركة لذا على المنظمات العمل على تطوير تلك المهارات لدى الافراد والتي تعزز أدائها مع المنافسين[1].

2. العقل المقاول:

هو منظور متجه بإتجاه النمو الذي يروج من خلاله الافراد المرونة والخلق والإبداع المستمر والتجديد، وحتى في ظروف عدم التأكد بوسع الأفراد ذوي العقل المقاول تشخيص وإستغلال الفرص الجديدة لكونهم يمتلكون القدرات المعرفية التي تعطي لهم حلولا لمختلف الحالات الغامضة[2].

---

[1] لميس يوسف أحمد القرنة، "**أثر ابعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة (دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة عمان)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014، ص 23.

[2] صادق راشد الشمري، "**دور أبعاد الريادة الإستراتيجية في تحسين الأداء المصرفي المتميز (دراسة تحليلية في عينة مختارة من المصارف العراقية الخاصة)**"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، بغداد، العراق، 2015، ص 181.

3. الإبداع والإبتكار:

الإبداع والإبتكار هي طرق جديدة في التفكير والتعلم تقوم بشكل رئيسي على عمليات المؤسسة ومخرجاتها ويميل بعض الكتاب إلى التفريق بين مصطلحي " الإبداع والإبتكار " ليعطي كل من المصطلحين دلالة مستقلة، أن الإبداع يتمثل في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الإبتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها ،أي أن الإبتكار ما هو إلا تحويل الفكرة الإبداعية إلى عمل ابداعي، فالعمل محكوم بإمكانية تطبيق الأفكار المبدعة ،فليس من المهارة دائما أن يحمل الانسان أفكار مثالية مجردة عن الواقع وأكبر من قدرة البشر، بل المهارة في أن يحمل أفكارا مبدعة خلاقة قابلة للتطبيق[1].

4. المخاطرة:

هي أن يجازف المقاول بطرح منتجات جديدة بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الأسواق، فالمخاطرة ما يتم أخده بعين الإعتبار مع إمكانية التعرض لخسارة، وتتسم المخاطرة بالتالي:[2]

أ. تعد المقاولاتية جزء من أخذ المخاطرة؛

ب. تتجه المقاولاتية إلى إمتلاك الأعمال مع أقل قدر من المخاطرة، وبمعنى آخر أن المقاولون لا يتجهون إلى الأعمال مع البداية بأخذ جزء كبير من المخاطرة مثل غير المقاولون لكن يتم التنبؤ بتمييز وضع الأعمال أكثر إيجابية؛

ت. المخاطرة المحاسبة التي تكون فيها إحتمالات النجاح أكبر من إحتمالات الفشل.

ثانيا: آليات دعم المقاولاتية

تتمثل آليات دعم المقاولاتية في:[3]

1. التعليم والتدريب:

يعني تطوير المناهج التعليمية والذي من شأنه أن يفضي إلى تحفيز الأعمال والتفكير الإبداعي والتوسع في برنامج التدريب بهدف تطوير مهارات الذات وبناء القدرات الشخصية وإكتساب مهارات العمل الأساسية (مهارات الإتصال، إعداد خطة العمل، بناء فريق العمل مبادئ التسويق، مبادئ المحاسبة المالية، خدمات العملاء وغيرها)؛

2. التوجيه والإرشاد:

توسيع قاعدة التوجيه والإرشاد من خلال ربطه ببرامج تحفيز للأفراد والمؤسسات. وكذلك إنشاء حاضنات أعمال داخل

---

[1] باسم عمر محمود اللوح، "**أثر العوامل الريادية في تحقيق التميز المؤسسي (دراسة حالة موظفي شركات الوساطة للأوراق المالية)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2017، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص 13.

[3] راشد بن محمد الحمالي، هشام يوسف مصطفى، "**واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية**"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 76، بغداد، العراق، 2016، ص ص407-408.

المؤسسات الإقتصادية الكبرى؛

3. التمويل:

التوسع في إستحداث أنظمة تمويل غير تقليدية تلائم المشروعات الناشئة كشركات رأس المال الجريء؛

4. التمكين:

وذلك عن طريق تبسيط الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس المشروعات الناشئة ومزاولة نشاطها (مراكز الخدمة الموحدة، البوابات الإلكترونية)، بالإضافة إلى تهيئة البنية التحتية المادية والمعلوماتية والمؤسسية الداعمة لرواد الأعمال.

المبحث الثاني: أهمية المقاولاتية وأهدافها، آثارها، مزاياها ومعيقاتها

تعتبر المقاولاتية من أهم الدراسات الواعدة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير نظرا لدورها الحيوي في تحريك عجلة النمو الإقتصادي وأحد الركائز الأساسية في تقديم منتجات جديدة والمساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات وتحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسسات بالإضافة إلى كونها تعد من أهم مؤشرات الوعي الإجتماعي لما لها من دور وتأثير في المجتمع.

المطلب الأول: أهمية وأهداف المقاولاتية

قبل التطرق إلى الأثار الإقتصادية والإجتماعية للمقاولاتية سيتم سرد مختصر إلى مدى أهمية المقاولاتية والأهداف التي يسعى العمل المقاولاتي إلى تحقيقها.

أولا: أهمية المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية العمود الفقري للإقتصاد فلها الدور الفعال والأهمية البالغة في تحريك الإقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك في:[1]

1. المساهمة في توفير فرص العمل والتقليل من مشكلة البطالة: خلق فرص عمل أكثر وفرة وإستمرارية لتشغيل الشباب والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى؛

2. تقديم منتجات وخدمات جديدة: هناك طريق آخر هام تساهم فيه المقاولاتية في النمو والتنمية الإقتصادية وهو تبنيها تشجيعها للإقتراعات، وتقدر منظمة العلوم الإنسانية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجهوي للمنتجات الجديدة

[1] جواري هادية، "**أثر المقاولة في تحقيق التنمية المحلية**"، مذكرة ماستر، تخصص الإدارة الإقتصادية للأقاليم والمقاولة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014، ص ص 13-14.

3. إنطلقت من المقاولاتية وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المقاولة من المقاولاتية وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المقاولة تنفق نسبة تقل عن 95% من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا؛
4. **المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات**: تأكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج مثل: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا التي وصلت نسبة صادراتها الصناعية حوالي 30% من إجمالي الصناعات بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20%؛
5. **وسيلة لتصحيح مسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة**: فعالية هذه المشروعات لا تقوى على الصمود والمنافسة إذا لم تكن هناك إدارة خبيرة تستغل الفرص وتتحاشى التهديدات وتبحث عن الفرص للتوسع والإنتشار بطرق مبتكرة وجديدة غير تقليدية لتحقيق ربح، يمكن هذه المشروعات من مواجهة النفقات ومواكبة التوسع والإنتشار والقدرة على المنافسة؛
6. **المساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسسات**: حيث تقوم بعض المقاولات بإنتاج الإحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الأخرى أي تعتبر مغذية لها.

ثانيا: أهداف المقاولاتية:

إن للمقاولاتية أغراض وغايات أساسية من أهمها:[1]

1. تهدف المقاولاتية إلى تطوير وتحسين المنتجات أو الخدمات القديمة، أو إبتكارها أو إستحداثها؛
2. تهدف إلى المساهمة في نمو المشروعات وتمنحها الميزة التنافسية والصمود في وجه التحديات والمعيقات؛
3. السعي إلى تكوين أصول دائمة يتجاوز مداها الاحلام البسيطة الى بناء الثروة الكبيرة في فترة قصيرة؛
4. المقاولاتية من أهم عوامل الربط ما بين عمليات الإنتاج والجهود التي يتم بذلها من أجل الإرتقاء بالعمل؛
5. تنمية العديد من المهارات الإدارية التي تعتمد بشكل كبير على المبادرات والجهود الفردية، كي يتم إستغلال الموارد المتاحة بشكل جيد؛
6. التفكير بإيجابية وبإستمرار مما يتيح للمقاولين مزايا التفكير المتفتح التي دائما ما ينظر إلى الأفضل وإيجاد الحلول المناسب ووضع الخطط البديلة للتخلص من الأزمات.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمقاولاتية

إن الأنشطة المقاولاتية لها دور محوري في تعزيز النمو الإقتصادي وإحداث نوع من التغيير في المجتمع وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم آثارها الإقتصادية والإجتماعية.

[1] سعيد محمد أبو قرن، "**واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الازهر والإسلامية)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 13.

أولا: الآثار الإقتصادية للمقاولاتية:

سعت الأبحاث إلى إيجاد العلاقة ما بين المقاولاتية والنمو الإقتصادي وبينت إن بالرغم من الاختلافات حول مفهوم المقاولاتية وحول دورها وسبل النهوض بها، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أهمية الأنشطة المقاولاتية ودورها المحوري على النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

حيث تتمثل الأثار الإقتصادية للمقاولاتية في:[2]

1. زيادة مستوى الإنتاجية في الأعمال والأنشطة من خلال إستغلال المواد المتاحة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
2. خلق فرص من خلال إنشاء مشاريع ومؤسسات جديدة؛
3. الإسهام في تنويع الإنتاج والخدمات من خلال من خلال الإبداع والإبتكار وتنويع الأنشطة المقاولاتية؛
4. زيادة القدرة على المنافسة التي تؤدي إلى إجبار المؤسسات المماثلة على تحسين الأداء والخدمة والجودة والسعر؛
5. نقل التكنولوجيا من خلال المبادرة وإبتكار سلع وخدمات جديدة وبأساليب وتقنيات عمل جديدة؛
6. التجديد وإعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية وتنميتها وتطويرها من خلال التغيير في الإدارة، والأداء، والأنظمة، والإجراءات، والمعايير...الخ؛
7. إيجاد أسواق جديدة من خلال إستغلال الفرص في الأسواق والبحث عن عملاء جدد خلق طلب وعرض جديدين على المنتوج او الخدمة؛
8. المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الإنتاج المحلي بدل استراد وكذلك الذهاب إلى للتصدير جلب العملة الصعبة.

ثانيا: الآثار الإجتماعية للمقاولاتية

بالإضافة للآثار الإقتصادية للمقاولاتية يمكن أن نحصي بعض الآثار الإجتماعية من خلال ما يلي:[3]

1. **زيادة مستوى التشغيل**: إن زيادة الاهتمام بالمقاولاتية راجع الى الدور الذي تؤذيه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لإستيعاب

---

[1] بسمة فتحي عوض برهوم، "**دور حاضنات الأعمال في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة (دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 53.

[2] محمد الهادي مباركي، "**المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية**"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، المنعقد يومي 8 و9 أفريل، مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر،2002، ص85.

[3] شماخ نهاد، عفروني زينب، "**تأثير كفاءات المقاول على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية (دراسة ميدانية على عينة من المقاولين الناشطين في ولاية قالمة)**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017، ص 12.

العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

2. **مكافحة الفقر والترقية الإجتماعية**: ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر من وإدماج الفئات المقصاة إجتماعيا وإقتصاديا بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الإقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر وتحقيق الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل.
3. **محاربة الآفات الإجتماعية**: في أغلب الأحيان عدم الثبات في العمل، البطالة، أو عدم وجود التحفيزات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة كالجرائم، الأمراض العصبية والإدمان على المخدرات، لهذا فإن المقاولاتية تمثل الحل الأمثل لهذه المشاكل من خلال التعليم والتدريب الهادف وإستراتيجيات التوظيف.
4. **المساهمة في تشغيل المرأة**: تلعب المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في الإهتمام بالمرأة العاملة، من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة.

إضافة الى ما سبق هناك أثار إجتماعية أخرى تتمثل في:[1]

5. **عدالة توزيع الدخول**: إن وجود المقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث انها تتطلب إمكانيات إستثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينها تحتاج عملية الإستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات إستثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الإجتماعي.
6. **ترقية روح المبادرة**: تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الإقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان بقوله "تأتي معظم الإبتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الإقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن أخذه في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة المنظمون الأمريكيين ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الإستثمار وإبتكار المستقبل".

[1] شرفة خديجة، تلال نور الهدى، "**قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاولة (دراسة ميدانية في كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير)**"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017، ص ص 48-49.

المطلب الثالث: مزايا ومعيقات المقاولاتية

المقاولاتية تعني القدرة على المبادرة في إنشاء مشاريع خاصة جديدة ذات أفكار مختلفة والرقي بها نحو القمة وهذا ما يميز العمل المقاولاتي عن غيره من الأعمال الأخرى ولكن بالرغم من مزاياها إلا أن لها العديد من السلبيات والمعيقات التي تعرقل العمل المقاولاتي وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

أولا: مزايا المقاولاتية

تعددت مزايا المقاولاتية وتنوعت، حيث إجتمعت إسهامات الباحثين على وجود عوامل إيجابية لا يمكن إغفالها وهي:[1]

1. الإستقلالية:

إن ملكية المشروع تتيح للمقاول الإستقلالية والفرصة لتحقيق ما يصبوا إليه حيث يكون مستقلا في تسيير موارده المالية او البشرية، ويكون مستقلا في قراراته المستقبلية ومتحملا لنتائج هذه القرارات؛

2. فرصة للتميز:

يمكن من خلال المقاولاتية تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين، وهي فرصة لتحقيق أقصى الطموحات، فالفكرة المقاولاتية المتميزة والتي توجت بالتجسيد لمشروع ناجح على أرض الواقع، هي بالضرورة مختلفة وتتيح للمقاول أن يستغلها كميزة تنافسية فكثير من الناس يجد ان عمله لا يحمل لي تحدي وغير ممتع عكس المقاولين الذين يرون في عملهم التحدي ويقومون به على أكمل وجه؛

3. فرصة لتحقيق الأرباح:

بالرغم من أن الحصول على المال ليس هو الدافع الوحيد لمعظم المقاولين، فإن الأرباح التي تمنحها مشاريعهم تعد من أهم الدوافع لإنشاء هذه المشاريع؛

4. فرص للمساهمة في تنمية المجتمع:

في الغالب يتمتع ملاك المشروعات الصغيرة بالإحترام والثقة في مجتمعاتهم، لأن المؤسسات التي تم إنشاؤها تساهم في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية وهي مصدر لخلق الثروة لدى الأفراد، لذلك يستغلها المقاول للقيام بنشاطات أخرى تساهم في تطوير المجتمع؛

[1] بشير إبراهيم، "**دور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية (دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ ومعهد IFE جزر موريس)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إتصال إشهاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2011، ص ص22-23.

5. التوظيف الذاتي:

إن توجه المقاولين نحو المقاولاتية هدفه خلق فرص عمل لهم وللأخرين من حولهم، فالمقاولاتية توفر المزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة مع إمكانية توظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم؛

6. تطوير المزيد من الصناعات:

المقاولاتية هي محرك عجلة التنمية خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد كفاية من التطورات الإقتصادية، مثل تأثير العولمة الكبير ومساهمته في تنمية العديد من الصناعات؛

7. إنشاء أسواق جديدة:

السوق هو مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع إحتياجاتهم، وهذا ما يسمى إقتصاديا بالطلب الفعال، فالمقاولون هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص وخالقون للثروة فهم يخلقون عملاء وبائعين وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال الأعمال التقلدين؛

8. إكتشاف مصادر جديدة للموارد والمواد:

فالمقاولون لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية وذلك لطبيعتهم الإبتكارية، فهم يعملون على إكتشاف مصادر جديدة للموارد لتحسين مؤسساتهم لأنهم مختلفون بالفطرة وهم في بحث مستمر عن التميز.

ثانيا: معيقات المقاولاتية

بالرغم من مميزات المقاولاتية، إلا أنه هنالك العديد من المخاطر التي تواجه الأعمال المقاولاتية والتي تجعل الكثير من الناس يخشون من إقتحام هذا المجال في ظل تفضيلهم العمل الروتيني الذي يحقق الإستقرار الوظيفي ومن أهم هذه المعيقات ما يلي:[1]

1. عدم إستقرار الدخل:

حيث لا يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي الحصول على دخل كاف وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الإلتزامات المالية؛

2. المخاطرة (خسارة الاستثمار بأكمله):

ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى، لذلك وجب على المقاول ان يقوم بمجموعة من الإعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل كوضع أسوء التوقعات كالفشل وبالتالي وضع خطة لمواجهة الفشل...إلخ؛

[1] بن شهرة محجوبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

3. ساعات العمل الطويلة:

يتطلب نجاح أي مشروع مقاولاتي في بداية تطبيقه ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق دخل مناسب؛

وإضافة لما سبق يوجد سلبيات ومعيقات أخرى للمقاولاتية تتمثل في:[1]

4. مستوى معيشة اقل:

حتى يتم تأسيس وإنتعاش المشروع فلا بد من قضاء ساعات العمل الطويلة والجهد الكبير في العمل من دون كلل فهي مرحلة إنتقالية محدودة المدة، وأمر طولها أو قصرها مرتبط بالجهد الذي يبدله المقاول في تنمية مشروعه، وبما أن المقاول هو صاحب المشروع ومحركه فكل المسؤولية تقع على عاتقه، إذ يكاد يجمع الباحثون وذوي الإختصاص على أن أغلب المقاولين قد حظوا بمستوى معيشة أقل في فترات عدة من مراحل حياتهم المقاولاتية، وقدموا كل التضحيات من أجل إنجاح المشروع المقاولاتي؛

5. الإحباط:

إن تأسيس أي مشروع يعتبر بحد ذاته نجاحا ويتطلب تضحية كبيرة وصبر طويل من طرف المقاول، فهو الذي قدم التضحيات الكبيرة في العائلة والأصدقاء والمحيط والمال، وهو الذي نأى بنفسه عن كل ذلك وفضل البقاء في مشروعه لإخراجه إلى النور. وفشل المشروع أو تعثره قد يسبب إحباطا لشخص المقاول وقد يؤثر على عزيمته، ولذلك وبحكم خصائصه وقدراته الشخصية التي تميزه عن الآخرين يمكنه التغلب على الصعاب وتجاوز المحن الذي قد تلم بمشروعه الصغير؛

6. المسؤولية الكاملة:

إن من الثقافة المقاولاتية أن يكون الفرد قادرا على أن يدير نفسه ويتمتع بالإستقلالية، فالمقاول بإختياره هذا المنهج عليه تحمل العواقب فنجاح أو فشل المشروع يكون على عاتقه وهو نتيجة لقراراته التي إتخذها، لذلك فهو مسؤول عن كل النتائج المترتبة عن هذه القرارات، وهذا يعتبر تحدي بالنسبة للمقاول حتى يبرهن عن على ذاته وقدراته على حل المشكلات والمواقف التي تواجه مؤسسته ودراسة كل الخطوات اللازمة قبل التقرير في أي مسالة تخص تسيير مؤسسته.

المبحث الثالث: ماهية المقاول

بعد ما تم توضيح مفهوم المقاولاتية وتبيان أهميتها وأهدافها وأهم مميزاتها وآثارها، بات من المؤكد أن مفهوم المقاول أصبح أكثر وضوحا، حيث يمكننا القول أن المقاول هو الذي يمارس العملية المقاولاتية لذا سيتم التطرق إلى مفهوم المقاول وخصائصه ومهاراته وأنماطه ودوافعه وأهم الأدوار التي يقوم بها.

[1] بشير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

المطلب الأول: مفهوم المقاول وخصائصه

كما تعددت مفاهيم المقاولاتية تعددت مفاهيم المقاول تبعا لإختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين لهذا المجال وفي هذا المطلب سيتم عرض بعض التعاريف للمقاول وأهم خصائصه.

أولا: مفهوم المقاول

التعريف الأول: حسب شونبيتر "هو شخص مبدع يقوم بإستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الإختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة"[1].

التعريف الثاني: حسب مكليلاند McClelland على أنه "إنسان غير تقليدي، والذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة فالمقاول الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه ويتعامل مع الاخرين بإيجابية، وإستثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم المقاولاتية"[2].

التعريف الثالث: يعرفه دريد Druid "هو ذلك الشخص الذي لديه القدرة على أخذ المخاطرة بشراء البضائع أو جزء منها بسعر معين وبيعها من أجل الحصول على الربح، سواء كانت البضائع جديدة أم قديمة"[3].

التعريف الرابع: كما يمكن تعريف المقاول على أنه "هو الشخص الذي يحسن إستغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته بل ينشئ من مهنته ميزة تنافسية ولن تتحول أفكاره إلى حقيقة إلا إذا إتسم بروح المبادرة والإبتكار على أن يكون أقدامه محسوب المخاطر"[4].

ثانيا: خصائص المقاول

يتصف المقاول بمجموعة من السمات والخصائص تتمثل في:[5]

---

[1] بن ليفة كلثوم، "**الفكر المقاولاتي النسوي في الوسط الجامعي (عينة من طالبات جامعة قاصدي مرباح)**"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 3.

[2] جعفر إدريس، أحمد عثمان إبراهيم، "**دور ريادة الأعمال في الحد من مشكلة البطالة بمنطقة الطائف (دراسة إستطلاعية)**"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، الطائف، السعودية، 2016، ص 133.

[3] طارق عادل ثابت، "**العوامل المؤثرة في نجاح إختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج مبادرون**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 15.

[4] يحياوي مفيدة، "**إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة؟**"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، المنعقد أيام 7/6 و8 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 4.

[5] وفاء بنت ناصر المبيريك، أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، "**مبادئ ريادة الأعمال**"، الطبعة الأولى، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص 20.

1. **البحث عن الأفكار الجديدة:** المقاول يحب التغيير والأفكار الجديدة، ولا يحب التقليد والتكرار، وفي الوقت نفسه يبحث بصورة مستمرة عن طرق مبتكرة لتحسين الأشياء، لذا تجده مطلعا على أحدث التقنيات والوسائل ومستعدا لتبني الأفكار الإبداعية الجديدة؛

2. **المثابرة والإصرار:** المقاول يعمل بإصرار ومثابرة حتى يصل إلى الهدف المطلوب، وهو يرفض الإنسحاب من المواقف الصعبة؛

3. **الثقة في النفس:** يمتلك المقاول الثقة بالنفس والقدرة على التمكن من الإلتزام بتحقيق أهدافه، حيث أن التفاؤل الذي يحمله يجعله يثق بأنه سوف يحقق النجاح الذي يطمح اليه؛

4. **الحماس:** يمتلك المقاول طاقة إيجابية كبيرة تدفعه للإنجاز. لديه طموح عال ونشاط كبير ولا يحب الخمول والكسل والبقاء بلا عمل؛

5. **القدرة على الإقناع:** المقاول لديه القدرة على إقناع الآخرين بفكرته ووجهة نظرته، ويستطيع جعل الآخرين يقبلون الفكرة؛

6. **يتقبل النقد:** المقاول لديه مرونة كبيرة لتقبل آراء الآخرين، والإستفادة من نصائحهم ومشورتهم، ويعد الإنتقاد والرأي الاخر طريقا للتحسين والتطوير؛

7. **لا يخشى الفشل:** الخوف من الفشل هو أحد العوائق الكبيرة التي تواجه المقاول. لذا فهو ينظر إلى الأمور بإيجابية وتفاؤل ويقبل المخاطرة المحسوبة التي تؤذي إلى نجاح كبير.

المطلب الثاني: مهارات المقاول ودوافعه

يعتبر المقاول فردا متميزا عن الآخرين، إذ يمتلك دوافع ومهارات خاصة به تختلف عن غيره مما يؤهله لتحمل مخاطر إنشاء مؤسسة جديدة.

أولا: مهارات المقاول

يزاول المقاول نشاطه المهني بكل روح مقاولاتية وحسن التسيير لنشاطات المقاولة وذلك من خلال إمتلاك مهارات تؤهله لذلك ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات أساسية:[1]

1. المهارات التنظيمية :

أ. القدرة على تسيير عمله؛

[1] شيخ خولة، لعموري زينب، "**دور الجامعة في خلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر (دراسة حالة ميدانية على عينة من الطلبة)**"، مذكرة ماستر، تخصص إتصال وعلاقات عامة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص ص17-18.

ب. القدرة على إنشاء وتسيير شبكة أعماله وتكثيفها؛

ت. القدرة على التعرف على الفرص في مجال الأعمال والإستفادة منها.

2. المهارات التسييرية:

أ. القدرة على تنسيق وتنظيم أنشطة المقاولة؛

ب. القدرة على وضع إستراتيجية للمقاولة؛

ت. القدرة على السيطرة على نشاطات المقاولة؛

ث. القدرة على قيادة العاملين.

3. المهارات التقنية الوظيفية:

أ. القدرة على تسيير العمليات؛

ب. القدرة على تسيير الشؤون المالية والمصادر البشرية؛

ت. القدرة على تسيير النصوص التنظيمية؛

ث. القدرة على تسيير التسويق والمبيعات.

ثانيا: دوافع المقاول الإيجابية والسلبية

في أغلب الأحيان ما يجعل المقاولين ينطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل، ويمكن تقسيم الأسباب التي تدفع بالمقاول للتوجه إلى العمل المقاولاتي إلى مجموعتين هما:

1. الدوافع الإيجابية: وتتمثل في:[1]

أ. دوافع إقتصادية: الرغبة مثلا في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، إستغلال فكرة أو فرصة في السوق، أو إستخدامات جديدة لمنتج موجود...إلخ؛

ب. دوافع إجتماعية: كضرورة إتباع عادات وتقاليد عائلية، أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية...إلخ؛

ت. دوافع شخصية: كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الإستقلالية، الإستفادة الشخصية من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا...إلخ.

[1] بن عمارة منصور، **"أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي (دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية)"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015، ص ص113-114.

2. الدوافع السلبية: وتتمثل في:[1]

أ. **عدم أهلية أو جدارة المقاول**: وتتمثل في ضعف الكفاءة وضعف القدرة على إتخاد القرارات؛

ب. **النقص في الخبرة**: فمن البديهي أن المقاول يحتاج إلى الخبرة المتنامية في المجال الذي يريد الدخول إليه؛

ت. **عدم السيطرة على النمو**: يعتبر النمو مسالة طبيعية وحالة مرغوبة لأي نشاط، إلا أنه ينبغي أن يكون مخططا أو مبرمجا ومسيطرا عليه؛

ث. **الموقع الغير ملائم**: إن عملية إختيار الموقع الصحيح تمثل الفرصة المناسبة لتدعيم المركز التنافسي للمشروع وعكس ذلك يؤدي إلى فشل المشروع.

ويجدر الإشارة إلى أنه لا يجب إهمال دور الدوافع السلبية، فاللجوء إلى هذا المجال يمكن أن يكون كفرصة أخيرة يضع فيها المقاول كل طاقته من أجل تحقيق النجاح.

المطلب الثالث: أنماط وأدوار المقاول

يختلف المقاول الذي ينشأ أعمال جديدة حسب النمط الخاص به، والدور الذي يقوم به حيث يؤدي خدمة ذات قيمة كبيرة لبقية أفراد المجتمع، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

أولا: أنماط المقاول

1. المقاول الحرفي والمقاول الإنتهازي

وضعت سنة 1967 وتشمل وجهين للمقاول:[2]

أ. **المقاول الحرفي**: الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة، فهذا النشاط نابع من قلبه إذ يتقبل إمكانية توارث الحرفة من الأباء كما له قابلية توريثها لأبنائه، فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة، ويرفض بصفة عامة نمو مؤسسته؛

ب. **المقاول الانتهازي**: يعرض وجه متناقض لسابقه فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوعة ومتعددة هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها يرفض أن يستمد نشاطه من الأباء فهو ليس نمطيا يحب المخاطرة ويمنح لنفسه مكان في النمو والتطور حتى وإن كان ذلك على حساب الإستقلالية.

---

[1] فلاح حسن الحسيني، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 31.

[2] خذري توفيق، حسين بن طاهر، "**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المسار والمحددات)**"، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 5 و6 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2013، ص ص7-8.

2. تصنيفات لوفر:

قامت جاكلين لوفر سنة 1975 بدراسة إمتدت من 1950 إلى 1970 لحوالي 60 حالة لإنشاء مؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدافع المهيمن للمقاولين يمكن عرضها في 3 أنواع هي: [1]

أ. **المقاول المدير أو المبدع:** حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة هذا المقاول تحركه حاجات الإنشاء، التحقيق، الإنجاز، والسلطة، فهو المطور والمبدع؛

ب. **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:** هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الإستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، فهو يبحث عن السلطة؛

ت. **المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية:** هذا المقاول يختار بوضوح هدف الإستقلالية كأولوية أولى ويرفض النمو، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة.

3. تصنيفات شومبيتر:

لقد قام شومبيتر ببلورة مقاربة 1935 تتعلق بوظائفه الإقتصادية وتأخذ بعين الإعتبار موقعه الإجتماعي، وأرسى أربع معالم للمقاول:[2]

أ. **المنتج المسوق:** الذي يقدم مشروع رأسمالي، حيث يمارس هذا النوع من المقاولين وظائف متعددة؛

ب. **قبطان الصناعة:** سواء من خلال التأثير الشخصي، أو من خلال إكتساب الملكية أو مراقبة أغلب الإجراءات؛

ت. **المدير الموظف:** يمتلك قانون أساسي خاص به، وقد يهتم أو لا يهتم لنتائج المؤسسة وأفعاله ليست رأسمالية؛

ث. **المؤسس المشارك:** يشارك بقوة في بداية النشاط، فهو الذي يبعث نشاط وينسحب بعدها بسرعة.

وهناك العديد من الإقتراحات الأخرى حول أنماط المقاولين نذكر من بينهم إقتراح كل من جوليان ومار كنزي والذي صنف المقاولين تبعا لمنطق النشاط CAP وPIC حيث إعتمد في هذا الإقتراح على مبدأ تواجد ثلاث عناصر وهي:[3]

1. إستمرارية المؤسسة: أي أمل إستمرار المؤسسة عبر الزمن حتى لو إضطر المقاول إلى بيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو لمؤسسات أخرى؛

---

[1] بن يغزر حكيمة، تمار هاجر، "**رضا المقاول على صيغ التمويل المصرفية**"، مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص ص7-8.

[2] خذري توفيق، حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] عمر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

2. **الإستقلالية**: يملك المقاول مستوى عالي من الأنا ويرغب دائما في الحصول على الإستقلالية فيما يخص إمتلاك رأس المال أو فيما يخص إتخاذ القرار؛

3. **النمو**: والذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة والسلطة.

ومن خلال هذه العناصر الثلاث قام الباحثون بإستخلاص نمطين هامين من المقاولين وهما:[1]

1. الفرد الذي يعمل تبعا للمنطق الوراثيPIC:

يبحث المقاول عن تكديس الثروة قبل كل شيء، قد تكون في شكل ممتلكات ذات قيم إستعمالية يعطي الأولوية لإستمرارية المؤسسة، ويطمح للحفاظ على إستقلالية ذمته المالية فيرفض إدخال شركاء أو مقرضين خارجيين، ما قد يجعل هدف نمو المؤسسة يتنافى مع فكرة الإستقلالية المالية، وينشر هذا النمط بشكل كبير على مستوى المؤسسات العائلية، الذي يرغب المقاول فيها بتوسيع إستثمارات عائلته ويظهر بشكل أكبر في إستثمارات البناء والزراعة؛

2. الفرد الذي يعمل تبعا للمنطق الوراثيCAP :

إنطلاقا من منطق تكديس الثروة يمكن إقتراح منطق آخر ألا وهو منطق رأس المال، ويتعلق هذا الأمر بأنشطة خدماتية خاصة، والتي قد تظهر قدرة عالية على النمو وبالتالي ستكون ذات مردودية عالية ولكن في حالة ما تم التخلي عن هذه المؤسسة فستكون قيمة التخلي شبه معدومة، والمقاول ضمن هذا النمط يبحث عن الأنشطة ذات النمو القوي، فلا يولون إهتماما كبيرا بالقيمة المادية للمؤسسة، ويتوجهون نحو المشاريع المخطرة (في حين أن مقاولون PIC يحاولون تفادي الخطر) وهم في بحث دائم عن الإستقلالية في إتخاذ القرار دون الإهتمام بمسألة الإستقلالية في رأس المال، الأمر الذي يجعله يلجأ للبحث عن أموال خارجية، و التي تؤذي إلى إستقلالية فروع المؤسسة، مع بقائه سيد المؤسسة، في حين لا يأبه كثيرا لإستمرارية مؤسسته فيمكن تغير النشاط بسهولة ، ماعدا في بعض الحالات الإستثنائية ويطلق على هذا النوع المقاولين CAP فالمقاول من هذا النوع يكون ضمن أنشطة متزعزعة ومتطورة وفي توسع وله ميل لإخراج البعض من وظائفها، ويعطي الأولوية للإستثمارات المعنوية مثل البحث والتطوير، والإشهار وبالإتصال وتكوين الأفراد ويفضل الهياكل المرنة القادرة على التكيف مع المحيط؛

[1] شماخ نهاد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثانيا: أدوار المقاول

وضع الباحثون عدة أدوار للمقاول فهو الفرد الذي يبدا الأعمال، والفرد الذي يتخذ المخاطرة، والمبدع ومجهز رأس المال، ومالك الشركة، ومتخذ القرار، وقائد صناعي، ومدير ومنسق، ومقاول وموزع الموارد الإقتصادية بين الإستخدامات البديلة[1].

تتمحور أدوار المقاول الأساسية فيما يلي:[2]

1. **توفير الوظائف الجديدة**: إن الوظائف التي توفرها المشروعات الصغيرة تختلف عن ذلك التي توفرها الشركات الكبرى في نواحي رئيسة عديدة فالمشروعات الصغيرة عادة ما تدفع أجورا نقدية وتقاعد وما إليهما أقل مما تقدمه الشركات الكبرى، كما أن العاملين في المشروعات الصغيرة حاصلين على مؤهلات علمية أدنى من تلك التي حصل عليها الذين يعملون في الشركات الكبرى، وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة تكون بمثابة توفير فرص وظيفية جديدة تقلل من البطالة؛
2. **تقديم منتجات وخدمات جديدة**: إن تبني المشروعات الصغيرة وتشجيعها للإختراعات يساهم بشكل كبير في تحسين الموقف التنافسي، حيث أن التطور الجوهري للمنتجات الجديدة إنطلقت من المشروعات الصغيرة؛
3. **توفير إحتياجات الشركات الكبرى**: بالإضافة إلى توفيرها للوظائف والمنتجات الجديدة فإن المشروعات الصغيرة تلعب دورا هاما في تنشيط الشركات الكبرى، فهي تقوم بدور الموزع وكذلك وكلاء خدمة الزبائن بالإضافة إلى دورها كمورد؛
4. **تقديم المنتجات والخدمات الخاصة**: إن العديد من الشركات الصغيرة إنما وجدت وبقيت لأنها تتمكن من تلبية حاجات ومتطلبات الزبائن الخاصة كون أن نظام الإنتاج فيها يعتمد في أغلب الأحيان على التنوع وليس على الإنتاج الواسع وهذا قد لا يتماشى مع نظم الإنتاج في الشركات الكبرى التي تركز على الوفرة في الإنتاج.

[1] إيثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، "**دور ريادة منظمات الاعمال في التنمية الإقتصادية**"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 6.

[2] عمر علي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص75-76.

خلاصة الفصل الاول:

لقد تم إظهار أهمية المقاولاتية ومميزاتها بالإضافة إلى أهم الأثار الإقتصادية والإجتماعية لها إنطلاقا من التعرف على مفهومها، وكذلك نفض الغبار على مختلف الإتجاهات والمقاربات التي تناولت المقاولاتية من جوانب عديدة ومتنوعة وأهم الأشكال التي تتخذها، ومن ثم إظهار أهمية المقاول في العملية المقاولاتية وتبيان أهم خصائصه وأدواره التي تساعده على العمل المقاولاتي وترسيخ مبادئها لديه.

لكن هذه المشاريع الصغيرة تحتاج إلى طاقات بشرية متعلمة لتديرها بكفاءة وهذه الطاقات هم طلبة الجامعة الذين يمتلكون روح مقاولاتية ويفضلون العمل الحر، وبالتالي وجب الإهتمام بالتعليم المقاولاتي الذي يعتبر من أهم السبل لتكوين هذه الروح وإنشاء هذه المشاريع وهذا ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

واقع المقاولاتية

والتعليم المقاولاتي

في الجزائر

تمهيد

إن التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال المعرفة والتكنولوجيا يؤثر على المؤسسة التعليمية وطرق ومناهج التعليم والإعداد والتمكين، لذا برزت الحاجة إلى نمط جديد من التعليم يلائم بمحتواه الإحتياجات الجديدة للأفراد والمجتمعات، ولا يمكن أن تقتصر مهمة المؤسسة التعليمية على نقل المعرفة فقط، بل إلى تنوع مضامين التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها، وقد عمدت العديد من الدول إلى دمج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية كمساق لتشجيع المقاولاتية ودعمها من خلال تأسيس برامج لتعليم المقاولة بهدف تزويدهم بالمعارف وتعزيز مهارات الإبداع والإبتكار والقيادة اللازمة لتعزيز روح المقاولاتية لديهم وتوجيه الطلاب على التفكير بتأسيس مشاريعهم الخاصة.

حيث عادة ما تعرف المؤسسات الصغيرة التي يؤسسها خريجو الجامعات فشلا راجع إلى أسباب أهمها سوء التسيير وغياب روح المقاولاتية بالرغم من المجهودات المبذولة لإنشائها ودعمها، لذلك فالجامعات تلعب دورا مهما وفعالا في تقديم التعليم وتشجيع طلبتها بالشكل الذي يجعل من مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ.

سنتطرق في هذا البحث إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: البيئة المقاولاتية الجزائرية؛
- المبحث الثاني: ماهية التعليم العالي؛
- المبحث الثالث: دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية.

المبحث الأول: البيئة المقاولاتية الجزائرية

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المشاريع خلال مزاولتها لنشاطها، لذا تعد عملية دعم ومرافقة المشروعات الصغيرة خاصة في السنوات الأولى من إنشاءها وبداية نموها أمرا ضروريا يساعد ويحفز المقاول على الإستمرار، لذا من خلال هذا المبحث يتم تسليط الضوء على نشأة المقاولاتية في الجزائر وأهم هيئات دعمها وأجهزة مرافقتها.

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية في الجزائر

مر قطاع المقاولاتية في الجزائر أثناء تطوره بثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: من 1962 الى 1979

نتيجة لحداثة الإستقلال وهجرت الفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات متوقفة عن الحركة ففرضت الدولة نفسها كمقاول رئيسي في الإقتصاد والمالكة لهذه الشركات والمسؤولة عن إنشاءها فقامت بما يلي:[1]

إصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الإشتراكي للمؤسسات منذ سنة 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر 1962/08/11 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 32/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...).

خلال الفترة الممتدة بين 1965-1970 أنشات الدولة 20 شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة صناعية.

المرحلة الثانية: من 1980 الى 1993

في هذه المرحلة بدا يتحدد الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بعد إنطلاق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الإقتصادية ليتشكل على المؤسسات المحلية معا لم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت لها دورا إقتصاديا وإجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب الصناعات الكبيرة، لكن هذا الأمر كان تحت قيود وشروط تمثلت في أن يكون التمويل المقدم من طرف البنوك لا يتجاوز 30 من حجم المشروع بالإضافة إلى عدم تجاوز قيمة المشروع 30 مليون دج بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و10 مليون دج بالنسبة لشركات الأشخاص[2].

---

[1] عومري سالم، بايوسف عبد القادر، "**المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع ادرار)**"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص 38.

[2] زيتوني صابرين، "**الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 37.

في سنة 1991 أنشات الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إعتبارا من سنة 1993 من أجل ترقية هذه المؤسسات وقد كانت مكلفة بما يلي:[1]

أ. تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛

ب. تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت. المساهمة في إيجاد الحلول لهذا القطاع؛

ث. إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع؛

ج. تبني سياسة ترقويه للقطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة: من 1994 الى 2003

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للإنتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد منفتح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي[2]، حيث عرفت صدور قانون الإستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 1993/10/05، إذ يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الإستثمار الخاص والأجنبي في الجزائر بفتحه آفاقا واسعة ومنحه إمتيازات مالية وجبائيه، وتقديمه التسهيلات والحوافز والضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك، وعلى أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الإستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية الإستثمارات[3].

وبهدف تقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 الأمر الخاص بتطوير الإستثمار رقم 01-03 الصادر في 2001/12/20 والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة تشكيل شبكة إستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانون كما أن القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحدد ويضبط إجراءات التسيير الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة وينص أيضا على إنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

---

[1] مبطوش العلجة، "**تحليل إجراءات واليات دعم المقاولاتية في الجزائر**"، يوم دراسي حول **إستراتيجية** إنعاش وتطوير المقاولاتية في الجزائر، المنعقد يوم 6 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018، ص 9.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] زيتوني صابرين، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4] بلغاشم نورية، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري (دراسة حالة دهرة فيب حجاج)**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص 19.

المطلب الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر:

أولا: الصندوق الوطني للتأمين (CNAC)

1. مفهوم الصندوق الوطني للتأمين:

هو هيئة حكومية جزائرية أنشئت لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل، وبالتالي تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الإستثمار والتقليص من حجم البطالة[1].

2. مهام الصندوق الوطني للتأمين

تكمن مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في:[2]

أ. التأمين عن البطالة

لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات إحتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل من خلال:

- ✓ المساعدة على البحث عن الشغل؛
- ✓ دعم العمل الحرّ؛
- ✓ التكوين بإعادة التأهيل.

ب. دعم إحداث وتوسيع النّشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة:

تكمّن الخدمات الموجّهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصّصة في المرافقة الشّخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتّصديق على الخبرات المهنيّة والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الإنتقاء والإعتماد وترتكز الإستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة إستثمارية لا تتعدّى عشرة (10) ملايين ديناراً جزائرياً، علاوة على ذلك خصّص لصالح ذوي المشاريع المؤهلين إمتيازات متمثلة في:

- ✓ تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛
- ✓ تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛

[1] مريم سماعيل، "**واقع وافاق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة بوكالة أم البواقي)**"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2018، ص 53.

[2] الصندوق الوطني للتأمين www.cnac.dz تم الإطلاع عليها يوم 03\08\2020 على الساعة 21:34.

- ✓ الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛
- ✓ الإستفادة من قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ت. جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل:

حيث يحدد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الإجتماعية لصالح أرباب العمل وتُطبّق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الإقتصادي كما يمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى بإستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

1. مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، وهذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة في مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها، خاصة المشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار كما أنشئ أساسا لمساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع من خلال تنضيج المشروع وضع مخطط العمل[1].

2. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تكلفت بالمهام التالية:[2]

تدعم وتقدم الإستشارة وتراقب الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريع الإستثمارية؛

تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من القروض، والمؤسسات المالية؛

متابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)

1. مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تهتم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة www.ansej.org.dz تم الإطلاع عليها يوم 03\08\2020 على الساعة 22:07.

[2] إيمان بوزيدي، **"أثر التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الإستثمارية (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص19.

للقروض المصغرة وتسييره، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة أنشطتها، ويسيرها مجلس توجيه ولجنة مراقبة[1].

2. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة فيما يلي:[2]

أ. تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛

ب. دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛

ت. إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛

ث. متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على إحترام الإتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛

ج. الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ وإستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛

ح. تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛

خ. تنظيم معارض جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر؛

د. التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

رابعا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

1. مفهوم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالإستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مهمة تسهيل وترقية وإصطحاب الإستثمار، وتعمل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير والمقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل:[3]

---

[1] وسطاني زينب، "**دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الإستثمار (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأم البواقي)**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 56.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة www.angem.dz تم الإطلاع عليها يوم 04\08\2020 على الساعة 13:30.

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz تم الإطلاع عليها يوم 04\08\2020 على الساعة 14:12.

أ. CNUCED للإستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الإستثمار في الجزائر؛

ب. ONUDI لتكوين وإتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الإستثمارات؛

ت. البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات وإقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في:[1]

- ✓ إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم؛
- ✓ تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- ✓ منح المزايا الخاصة بالإستثمار؛
- ✓ تسيير صندوق دعم الإستثمار؛
- ✓ ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- ✓ تساهم في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التطوير بالتعاون مع القطاعات الإقتصادية المعينة؛
- ✓ يوفر للمستثمرين المحتملين بورصة الشراكة.

المطلب الثالث: أجهزة مرافقة المقاولاتية في الجزائر

تتم خدمة المرافقة من خلال العديد من الهيئات فهي خدمات مقدمة للمقاولين حسب إحتياجاتهم وتأتي حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات على رأس هذه الهيئات وتكون كالتالي:

أولا: حاضنات الأعمال

1. تعريف حاضنات الأعمال

لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع حاضنات الأعمال إلا أن هناك عدة تعاريف مفهوم الحاضنات من أهمها: يصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 "بأنها تمثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية

[1] محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، **"أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في إنشائهم لمؤسساتهم الخاصة (دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة)"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019، ص30.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"[1].

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية حاضنات الأعمال على أنها "هيئات تساعد على تسارع تنمية وتطور المشاريع الحديثة النشأة التي يقيمها صغار المستثمرين، حيث توفر لهم محيط متكامل من الخدمات والمساعدات والتسهيلات المختلفة لأجل تخطي أعباء المراحل الأولى للإنطلاق، وهدفها الأساسي تخريج مؤسسات قوية قائمة بذاتها وقادرة على البقاء والإستمرار"[2].

2. أهداف حاضنات الأعمال

تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق الأهداف التالية:[3]

أ. خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة؛

ب. مساعدة أصحاب الإبتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛

ت. توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها؛

ث. زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة؛

ج. ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي)؛

ح. تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الإستمرار والتطور مستقبلا.

ثانيا: مشاتل المؤسسات

1. تعريف مشاتل المؤسسات

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

---

[1] سهيلة عيساني، **"دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة)"**، مذكرة ماستر، تخصص مالية، تأمينات، وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 51.

[2] أمال بعيط، " **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق (دراسة حالة Ansej, Angem, Cnac لولاية باتنة – محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة –)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2017، ص 72.

[3] بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، "**حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة)**"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 18 و19 افريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 6.

[4] برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، "**واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**"، الملتقى الدولي حول اليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد أيام 05/04/03 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2011، ص 8.

2. أهداف مشاتل المؤسسات

تتمثل أهدافها في:[1]

أ. ضمان إستمرارية المؤسسات المرافقة؛

ب. تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الإقتصادية من مكان تواجدها؛

ت. تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وإحتضان المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛

ث. تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل وتقديم دعم لأصحاب المشاريع يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع؛

ج. العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الإقتصادي من مكان تواجدها.

ثالثا: مراكز التسهيل

1. تعريف مراكز التسهيل

هي هيئات إستقبال وتوجيه ومرافقة لحاملي المشاريع ومنشئي المؤسسات والمقاولين، كما تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل رجال الأعمال، والمستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والإستشارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية والمالية[2].

2. أهداف مراكز التسهيل

تهدف مراكز التسهيل إلى:[3]

أ. وضع شباك يتكيف مع إحتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين وتطوير ثقافة المقاول؛

ب. ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛

ت. تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها وتشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛

---

[1] بن يحي زهير، **دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي (دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج)**"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 13.

[2] منصوري الزين، "**آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)**"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، المنعقد أيام 7/6 و8 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 10.

[3] برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، مرجع سبق ذكره، ص ص9-10.

ث. الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛

ج. إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها للإندماج في الإقتصاد الوطني والدولي.

المبحث الثاني: ماهية التعليم العالي

يعتمد نمو المجتمعات الحديثة وإستمرارها إعتمادا كليا على التعليم وخصوصا التعليم العالي والجامعات ومخرجاتها، لأن هذا الأخير لا يعني مجرد جمع معلومات فقط، إنما يهدف لإكساب الفرد معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي وأهميته

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لإكساب الفرد معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل.

أولا: مفهوم التعليم العالي

التعريف الأول: هو "تعليم يقوم على الإبداع في كيفية إدارة العملية الجامعية يقوم على آلية أساسها فن الإنتقاء وفن التحليل والتركيب بل هو فن إكتشاف علاقات بين ظواهر لا تبدو مترابطة وبالتالي هو نقطة إنطلاق لفهم ورؤية جديدة"[1].

التعريف الثاني: فهو "التعليم الذي يأتي بعد التعليم الجامعي ويحتوي ثلاثة أصناف من المستويات التعليمية هي الدبلوم العالي والماستر والدكتوراه إذ تكون بمختلف الإختصاصات الأكاديمية والعلمية والتي تمثل هي الأخرى حاجة كبيرة من إحتياجات التنمية في مجال تطوير وتحديث التعليم العالي والبحث العلمي"[2].

التعريف الثالث: "هو عملية صناعة أجيال المستقبل وإن إستثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الإستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة"[3].

---

[1] يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العبادي، "**التعليم الجامعي من منظور إداري**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص29.

[2] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، "**إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص33.

[3] ساجد شرقي، " **دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته**"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد العاشر، الكوفة، فلسطين، 2008، ص 173.

مما سبق يتضح أن تقدم الجامعات تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لإستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع[1].

ثانيا: أهمية التعليم العالي:

يحسن التعليم العالي نوعية حياة الفرد بشكل كبير، حيث تشير الدراسات إلى أن خريجي الجامعات، بالمقارنة مع خريجي المدارس الثانوية، لديهم فترات حياة أطول، وفرص أفضل في كافة أبعاد الحياة وممارسات غذائية وصحية أفضل، وإستقرار إقتصادي وأمن أكبر، وفرص عمل أكثر رقيًا، ورضا وظيفيًا أكبر، وإعتماد أقل على المساعدة الحكومية، والمزيد من الثقة بالنفس. بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن يكون لدى خريجي الجامعات قدر أكبر من القابلية على التعلم المستمر والمشاركة في الأنشطة الترفيهية والفنية، وشراء الكتب، وإرتفاع معدلات التصويت. وتتجلى أهمية التعليم العالي فيما يلي:[2]

1. **خلق قوة عاملة عالية الجودة:** يعطي التعليم العالي الشخص فرصة للنجاح في الإقتصاد العالمي اليوم. تقدم الجامعات الحديثة لطلابها برامج متنوعة تهدف إلى إعدادهم لقطاعات إقتصادية مختلفة، ومساعدتهم على البقاء والتقدم في سوق العمل لفترة طويلة، وهي البرامج التي تحدث فرقا لنتائج سوق العمل وتواكب التغيرات في الإقتصاد العالمي والتغيرات في عملية الإبتكار. كما تعزز الجامعات التعلم مدى الحياة؛ وتوفر فرصا للمشاركة وجذب المهنيين في التدريب والتطوير المهني؛
2. **دعم الأعمال والصناعة:** تؤكد مؤسسات التعليم العالي على أهمية معرفتها، وتحديد الفجوات في المهارات، وإنشاء برامج خاصة، وبناء المهارات المناسبة التي يمكن أن تساعد الدول على تحسين الإزدهار الإقتصادي والتماسك الإجتماعي، وتكييف تنمية القوى العاملة مع الإقتصاد، وتغيير الطلب على المهارات الجديدة، وتطوير المهارات ذات الصلة. وتنشيط توفير المهارات، وبالتالي دعم تحسين الإنتاجية والنمو؛
3. **تقديم البحوث وتعزيز التقنيات:** التعليم العالي هو محرك للتكنولوجيا والإبتكار. تتمثل إحدى مهام الجامعات الحديثة في إيجاد حلول للتحديات الكبيرة وإجراء البحوث ضمن المجالات ذات الأولوية العالمية، والمساهمة في النتائج الإجتماعية مثل الصحة والمشاركة الإجتماعية.

---

[1] نوال نمور، "**كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)**"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص15.

[2] عمر أحمد، **أهمية التعليم العالي**، 2019 ورقة متاحة عبر الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع عليه في 2020/07/17 على الساعة 23:10 من الموقع الإلكتروني. www.maktabatk.com

المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي ووظائفه

إن الإهتمام بتطوير التعليم العالي هو ضرورة من ضرورات المجتمع وليس تعليما يستهدف تحويل عقولنا إلى معازم، فهو علم هدفه الإرتقاء والإسراع في حركة التقدم في المجتمع من خلال الإرتكاز على أشكاله ووظائفه وأساليبه وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث.

أولا: مكونات التعليم العالي

أصبح التعليم المستمر من أهم بنود إستراتيجيات الدول ولكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها لا بد لها من عناصر وأطراف فاعلة ومتفاعلة تتمثل في:

1. هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس في الجامعات أحد الركائز الرئيسية لبناء المجتمع ليشكلوا هذا العقل الواعي والفكر المستنير، حيث يعهد الأستاذ الجامعي بتعليم شباب المجتمع والإسهام في إعدادهم تربويا وإجتماعيا ومهنيا، فعضو هيئة التدريس من أهم عناصر العملية التعليمية فهو المسير والمنظم والمطور لعملية التعليم[1]، إذ يعتبر الوسيلة التي تكاد ان تكون الوحيدة التي تحمل على عاتقها مسؤولية بناء العقول وإعداد الكفاءات البشرية للمجتمع في مختلف التخصصات، فهو الأساس في البناء الجامعي ومفتاح التنمية والتطوير المجتمعي، كما أنه دائم النشاط في مجال البحث العلمي الذي يعتبر أهم ما تسعى الجامعة إلى تحقيقه بالإضافة الى بعض الأدوار التي تبين الأهمية التدريسية للأستاذ الجامعي والتي تتمثل في النقاط التالية: [2]

أ. تحفيز قدرات الطالب المختلفة بهدف تنميتها وتطويرها؛

ب. التوجيه الأخلاقي والإجتماعي للطلبة وحثهم على الإعتماد على الذات؛

ت. تنمية الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية والإستمرار في التعلم الذاتي؛

ث. الإشراف على رسائل الطلبة وتوجيههم إلى الأسلوب البحثي السليم؛

ج. المصدر الأساسي للمعرفة بإعتباره صاحب رسالة مطالبا بتوفير معلومات وخبرات ضرورية وكافية لنجاحه في تأدية رسالته.

---

[1] صالح بن أحمد صالح دخيخ وآخرون، "**أساليب التدريب الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات**"، مجلة العلوم التربوية، المجلد 3، العدد الأول، مصر، 2017، ص 5.

[2] زرقان ليلى، "**إقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي بجامعة سطيف 1-2 نموذجا**"، مذكرة دكتوراه، تخصص إدارة تربوية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -2-، سطيف، الجزائر، 2013، ص ص108-109.

2. الطلبة:

يعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية، فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة حتى يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته وإستعداداته الشخصية، وتنمية مهاراته بهدف التحصن بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية ولعل أفضل الطرق التعليمية التي توفر للطالب الجامعي ذلك، هو أن يكون محور العملية التدريسية، مما يسمح له بإكتشاف المعرفة بنفسه عن طريق قيامه بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية، والطالب الجامعي الذي يصبح بعد نهاية دراسته خريجا جامعيا، يتجه لتطبيق معارفه ومهاراته المكتسبة في سوق العمل وخلال الحياة المهنية، التي من المفروض أن تكون وجهته القادمة في مشوار حياته العملية[1].

3. الهيكل الإداري والتنظيمي:

وهو تلك المكونات البشرية المتكاملة والمتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية وفقا للنظام الهيكلي العام والوظيفي، والتي تدير وتسير المؤسسة الجامعية وتسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها وإن من أهم عوامل نجاح المؤسسة الجامعية تكوين الإطار الإداري الكفء والمتخصص، وبناء الهيكل التنظيمي المرن دون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتنظيمي[2].

4. الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، ولابد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعلمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل التي تحتاجها المؤسسة التعلمية بدرجة أو بأخرى، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وأعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها[3].

ثانيا: وظائف التعليم العالي:

حددت وظائف التعليم العالي وقسمت إلى ثلاث وظائف رئيسية هي:

---

[1] غربي صباح، "**دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي (دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضرة ببسكرة)**"، مذكرة دكتوراه، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص60-61.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

[3] نوال نمور، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1. التعليم:

وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الإطارات المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية والمهنية والإدارية ذات المستوى العالي[1].

2. البحث العلمي:

يعد البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية التي يستند إليها التعليم العالي في مفهومه المعاصر، بإعتباره أحد العوامل المهمة في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتحقيق التقدم العلمي والتقني. ولا يمكن أن تكون هناك مؤسسة للتعليم العالي بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي أو لم تعره الإهتمام الذي يستحقه، إذ يجب أن تكون لدى أساتذة وطلاب مؤسسات التعليم العالي إتجاهات قوية نحو الإهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها، وأصبح البحث العلمي في هذا العصر يشغل حيزا كبيرا من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات[2].

3. خدمة المجتمع:

إن المهمة الأولى والأساسية للجامعات بإعتبارها من مؤسسات التعليم هي إعداد القوى البشرية العالية المستوى، وبذلك تكون الوظيفة الأساسية للجامعة هي القيام بالتعليم العالي لإعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية من المستور العالي في مختلف التخصصات التي يحتاج اليها المجتمع وفي مختلف مواقع العمل لبدء التنمية الإجتماعية وتحقيقها وتوفير المناخ المناسب لهذه القوى من أجل المساهمة في دفع عجلة المجتمع إلى الأمام[3].

وهناك وظائف أخرى أساسية ومتكاملة تتمثل في :[4]

1. إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيقها؛
2. القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها؛

---

[1] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبة، **"الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي"**، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26.

[2] حنان بشتة، نعيم بوعموشة، **"البحث العلمي في الجزائر بين المفهوم النظري والممارسة الاكاديمية"** مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01، جيجل، الجزائر، 2018، ص 155.

[3] محسن عبيد منشد العارضي، **"التعليم الجامعي والحراك الإجتماعي في العراق (دراسة ميدانية في مدينة الديوانية)"**، مذكرة ماجستير، تخصص علم إجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 74.

[4] غربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

3. المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الإجتماعية التي تؤدي إلى التقدم الإقتصادي والإجتماعي؛
4. المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن ومناسب؛
5. إيجاد قاعدة إجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة؛
6. المساهمة في تعديل نظام القيم والإتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنمية في المجتمع، زيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة؛

المطلب الثالث: أسس التعليم العالي والعوامل المؤثرة عليه

إن التعلم ليست في المعلومات نفسها وإنما في إستجابة الطالب لها وتأثره بها والتعليم عندما يفشل في توجيه حياة المتعلمين فذلك لأن أسسه وأنظمته تقوم بإهمال العوامل المؤثرة عليه.

أولا: أسس التعليم العالي

تتمثل أهم أسسه في:[1]

1. وعي القيادة السياسية بدور التربية وما يخصص لها من أموال لخلق مجتمع علمي معاصر؛
2. قيادة عصرية ذات نظرة إجتماعية شاملة متكاملة نقود عمليات الثورة العلمية في إطار الثورة الإجتماعية الشاملة؛
3. أسس وأبحاث ودراسات عملية من واقع المجتمع تستمد إليها في إرساء دعائم هذه الثورة؛
4. الإنفتاح العالمي على الجامعات الإقليمية والدولية وإجراء المقارنة المرجعية المستمرة لأجل تطوير عمل وأساليب العمل التربوي في الجامعة؛
5. التغيرات البيئة الجديدة وإدخالها حيز التطبيق من حيث التغيرات التكنولوجية والعلمية والسياسية والإقتصادية وإنعكاس ذلك على العملية التربوية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على التعليم العالي:

يتأثر التعليم العالي بكثير من العوامل المحيطة به، والتي يكون لها أثر كبير على أهداف الجامعات وعلى نطاق وطبيعة وظائفها وهذه العوامل متداخلة بحيث يكون من الصعب تحديد آثار كل عامل منها بصورة محددة ومميزة، وأهم هذه العوامل

[1] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي "مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"**، مرجع سبق ذكره، ص37.

(العوامل السياسية، العوامل الإقتصادية، العوامل الإجتماعية، العوامل الأنتروبولجية، العوامل الديمغرافية، العوامل التكنولوجية، العوامل التاريخية، العوامل الجغرافية، العوامل الإدارية)[1].

تكمن العوامل المؤثرة في التعليم العالي في:[2]

1. الثورة المعرفية والمعلوماتية:

مع بداية الألفية الثالثة ونتيجة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت قدرات الدول تقاس بإمتلاكها للمعارف والمعلومات ومدى تمكنها في هذا المجال، وتعد الشبكة العنكبوتية من أهم مصادر المعلومات التي يصعب الإستغناء عنها في كل مكان في العالم، ما جعلها تؤثر على جميع المجتمعات والتعليم العالي شأنه في هذا شأن كل المؤسسات التربوية التي وقفت في وجه التغيرات السلبية التي قد تمس نوبات المجتمع من جلال تحسين أدائها ومواكبة تطور وتغير المناهج الدراسية، ولهذا يجب أن يتدرب ووضعوا المناهج على ثلاث مهارات رئيسية وهي: القدرة على إختيار المعلومات وإنتقائها، القدرة على إعادة تنظيم المعرفة في نسق علمي ومعرفي، القدرة على إستخدام المعارف في إنتاج أفكار ومعلومات ومواد جديدة؛

2. الثورة العلمية والتكنولوجية:

إن أي إصلاح او تطوير لنظام التعليم الجامعي يتطلب ان نكون على وعي بنوع وسرعة التغيير التكنولوجي مع إعادة تصميم بما يسمح بتطبيق التكنولوجيا المتطورة وتوفير التجهيزات الملائمة والإعتمادات المناسبة، هذا فضلا عن إعداد وتدريب الكوادر البشرية لإستيعاب تلك التكنولوجيا؛

3. تحديات العولمة:

تعرف العولمة بأنها الميل إلى ربط الظواهر الإجتماعية ببعضها البعض على مستويات النطاق والتأثير والتواصل، أو الوعي الشامل بتواصل العوامل الإجتماعية والفاعلة، وكمتغير فإن العولمة يمكن أن تغير عددا غير محدود من أوجه الحياة الإجتماعية ويمكنه أن يتعدى مداها من مجرد التعدد القاري الى الكون بأكمله.

---

[1] يوسف حجيم الطائي، هاشم فوزي العابدي، "**التعليم الجامعي من منظور إداري**"، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

[2] بن مجدوب عائشة، "**العوامل المعرقلة لتحقيق الأهداف التعليمية في المنظومة الجديدة ل. م. د (دراسة عينة طلبة السنة الثالثة علوم إنسانية وإجتماعية)**"، مذكرة ماستر، تخصص علم النفس المدرسي، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2012، ص ص28-29.

المبحث الثالث: دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية

المطلب الأول : ماهية التعليم المقاولاتي

تزايد في الآونة الأخيرة الإهتمام بالتعليم المقاولاتي بإعتباره يساهم في توجيه الطلبة للعمل المقاولاتي بالإضافة إلى محاولة معرفة مدى إمكانية الطلبة في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق أسس تجعل منه عملا ناجحا.

أولا: تعريف التعليم المقاولاتي

التعريف الاول: تم تعريف التعليم المقاولاتي في وثيقة مشتركة لليونيسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية" كما يلي: "ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف الى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغدية المواهب والإبداعات الفردية وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على إستخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة"[1].

التعريف الثاني: قد حددت منظمة العمل الدولية تعريفا إجرائيا على أنه يشير إلى أدوار متعددة، حيث يشمل الطلبة والمؤسسة التعليمية والمجتمع، وعرفت مفهوم التعليم الريادي على أنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مشروع يهدف الى تعزيز الوعي الريادي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة"[2].

التعريف الثالث: كما عرفت موسوعة وكيديا الإنجليزية التعليم المقاولاتي بأنه "تلك العملية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة وإثارة دافعتيهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة"[3].

---

[1] نوري طه حسين، غربي ياسين سي لاخضر، "**عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**"، ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الإستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المنعقد يوم 11 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تندوف، الجزائر، 2016، ص 4.

[2] صفاء المطيري، "**التعلم الريادي**"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 149، الكويت، 2019، ص 5.

[3] فضيلة بوطورة، "**أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية (دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة)**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التعليم المقاولاتي والإبتكار، المنعقد يومي 10 و11 ديسمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2018، ص5.

التعريف الرابع: ويعرفه كوريلسكي kourilsky أن التعليم المقاولاتي على أنه "أداة تساعد على التعرف على الفرص، حشد الموارد في وجود الخطر، وبناء مشروع عمل"[1].

وبالتالي يمكن القول أن التعليم المقاولاتي هو عبارة عن أنشطة وأساليب هدفها هو غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وذلك عن طريق تزويدهم بالمهارات اللازمة قصد تأسيس مشاريعهم الخاصة.

ثانيا: أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي

1. أهمية التعليم المقاولاتي

لبيان مدى مساهمة ترسيخ التعليم المقاولاتي في العديد من جوانب الحياة المهنية والمجتمعية والشخصية نشير إلى ما يلي:[2]

أ. تعلم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الإقتصادي الوطني المتواكب مع التوجهات العالمية؛

ب. تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الإستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة؛

ت. تعلم المقاولاتية ينتج مقاولين في الإبداع والإبتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الإقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛

ث. تعلم المقاولاتية يساعد في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن؛

ج. تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم؛

ح. تعليم المقاولاتية يزيد من إحتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛

خ. تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة إحتمال إمتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة؛

---

[1] قايدي أمينة، "**تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2017، ص106.

[2] أيمن عادل عيد، "**التعليم الريادي مدخل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمن الإجتماعي**"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، ص ص155-156.

د. تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الإستقرار الإقتصادي والتحول من إرتكاز الإقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو إمتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الإستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

وهكذا يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل طاقات طلاب التعليم الجامعي حيث يساعد على بناء جيل قادر على مواجهة العقبات والصعوبات والمشاكل الإقتصادية، بحيث يتحول الأمر من مجرد مواجهة العقبات في المشاريع إلى طريقة تفكير في إيجاد الحلول والبدائل المبتكرة بالإضافة إلى تحويل أفكارهم إلى واقع من خلال الخبرات التي حصلوا عليها من التعليم المقاولاتي وجعلها مشاريع تساهم في تنمية المجتمع، فيصبحون من خلال التعليم المقاولاتي عناصر منتجة ومساهمة في دفع عجلة الإنتاج والإقتصاد في مجال المقاولاتية[1].

2. أهداف التعليم المقاولاتي

إن الجامعات تلعب دورا مهما في تحديد وتطوير الصفات المقاولاتية للطلاب، وخلق فرص عمل، وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تحقيق الإزدهار الإقتصادي. كما بينت البحوث أن طلاب الجامعات الذين يحصلون دورات في التعليم المقاولاتي يكون لديهم حرص شديد على أن يصبحوا أصحاب مشاريع أكثر من الطلاب الذين لم يحصلوا على هذه الدورات، فالأشخاص يميلون إلى تجنب المهن و البيئات التي لا تتناسب مع كفاءاتهم، وإختيار تلك التي تتناسب معهم، حيث أن الكفاءة الذاتية للفرد الريادي تشير إلى أن قدرات الفرد تلعب دورا مهما في أداء المهارات اللازمة لتحقيق فرصة إستثمارية جديدة، كما أظهرت الأبحاث أن الكفاءة الذاتية تؤثر بشكل كبير على النزعة الريادية والسلوك الريادي التي يمكن تنميتها من خلال البيئة التعليمية الجامعية الداعمة.[2] وعليه يمكن القول أن الهدف الأساسي للتعليم المقاولاتي في الجامعة هو التركيز على الطبيعة المبهمة للدخول في عالم الأعمال والخاصة بالمخاطرة والتشجيع على تجاوزها كما أن التعليم المقاولاتي ليس مجرد تكوين طالب لبداية أعمال فقط بل تستهدف لتطوير جيل مبدع وله القدرة على المغامرة[3].

من خلال ما سبق يمكن توضيح أهداف التعليم المقاولاتي في النقاط التالية:[4]

---

[1] عماد عبد اللطيف محمود، "**التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي**"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 37، مصر، 2017، ص 216.

[2] عصام سيد أحمد السعيد إبراهيم، "**مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر**"، مجلة كلية التربية، العدد 18، بورسعيد، مصر، 2015، ص145.

[3] محمود سيد علي أبو سيف، "**إستراتيجيات مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الإتجاهات المعاصرة**"، مجلة كلية التربية، المجلد 35، العدد 167، مصر، 2016، ص 22.

[4] عصام سيد أحمد السعيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

أ. تغيير نمط التفكير التقليدي للطلاب إلى أنماط التفكير الحديثة المبنية على الإبداع والإبتكار والتجديد؛

ب. بناء إتجاهات إيجابية للطلاب نحو الريادة والعمل الحر؛

ت. تعزيز الروح والنزعة الريادية وإثارة الدافعية لدى الطلاب؛

ث. مساعدة الطلاب على بناء تصور أفضل لمهنة المستقبل؛

ج. تطوير السمات والمهارات الشخصية للطلاب التي تساعد على إنشاء القاعدة الرئيسية للتفكير والسلوك الريادي (الإبداع والإبتكار، المخاطرة، الإستقلالية، الثقة بالنفس، القيادة، روح العمل الجماعي)؛

ح. تعزيز مهارات بناء العلاقات والإتصال الإيجابي في بيئة تربوية مناسبة؛

خ. زيادة وعي الطلاب حول التوظيف الذاتي والريادة كبديل لمهنة المستقبل؛

د. تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع من خلال عمليات التحديث والتجديد التي يحدثها الرياديون في جميع المجالات التي سيعملون بها في المستقبل.

المطلب الثاني: ماهية الروح المقاولاتية

لقد إزداد إهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الأخير في دعم وتشجيع المقاولاتية، ولأن هذا المصطلح حديث ومزال محل بحث لم يتم التوصل إلى إتفاق موحد وشامل له وفي هذا المطلب سيتم تبيان ماهيته وأهم المقومات الداعمة له.

أولا: تعريف الروح المقاولاتية

التعريف الأول: تم تعريف روح المقاولاتية على أنها: "هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني، تتعدى في مفهومها عملية إنشاء مؤسسة فردية، لتشمل تطوير الكفاءات والقدرات لتقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، وإكتساب مهارات ومعارف ناتجة عن الإنتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير وإكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات"[1].

[1] سفيان منيط، هشام بورمة، "**ثقافة وروح المقاولة لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل (دراسة ميدانية لعينة من الشباب بجامعة جيجل)**"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 01، عدد خاص، جيجل، الجزائر، 2018، ص 224.

التعريف الثاني: كما عرفت من طرف ليجر وجرنيو" C. Leger Jarniou إنطلاقا من توضيح الفرق بين مصطلح روح المقاولاتية وروح المؤسسة فيرى بأنه لا يجب الخلط بين المصطلحين حيث يعرفون روح المؤسسة على أنها "مجموعة من المواقف العامة والإيجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول"[1]، أما عن روح المقاولاتية فهي تنفيذ التصور الذي يعتبر عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر الى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها[2].

التعريف الثالث: هي المبادرة التي يبديها الفرد بقدرته على الخروج عن المألوف في التفكير ويحصل التغيير من خلال العملية التي يصبح عندها الفرد حساسا للمشكلات التي يواجهها والتغيرات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة فعندها يوجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية وخاصة في مجال الأعمال[3].

التعريف الرابع: أما كيرني Kearney فعرف روح المقاولاتية على أنها "الذهنية وطريقة التفكير التي تقود الفرد أو مجموعة من الأفراد لملاحظة فرص وتعبئة الموارد الضرورية لإستغلالها، وذلك لهدف خلق القيمة"[4].

ومن هذا يمكن تعريف الروح المقاولاتية بأنها عبارة واسعة الدلالات والمعاني، بحيث تمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، وإكتساب مهارات جديدة توجههم للواقع العملي، لتطبيق الأفكار الجديدة، وبالتالي التغلب على الخوف لتقبل التغيير.

ثانيا: مقومات الروح المقاولاتية

إن الحديث عن الروح المقاولاتية يحيل إلى الحديث عن المقومات الدافعة والمكونة لهذه الروح، والتي تتعلق بمجموعة من المقومات الشخصية والبيئية المحيطة بالفرد.

1. المقومات الشخصية

هناك مجموعة من العناصر الشخصية المتواجدة في ذهنية الفرد تعد كركيزة أساسية للفرد كي يمتلك روح مقاولاتية، وهذه المقومات متمثلة في سمات الفرد ذاته وهي: السمات الذاتية، والسمات السلوكية، السمات الإدارية[5].

---

[1] منيرة سلامي،" **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر – بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة–**"، ص 3، ورقة بحثية متاحة عبر الموقع الإلكتروني تم الإطلاع عليها يوم 20/07/2020 على الساعة 20:20 من الموقع الإلكتروني sellamimounira@yahoo.fr

[2] محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص52.

[3] فرحات أفنان، "**التوجه المقاولاتي بين خريجي الجامعات وخريجي المعاهد (دراسة ميدانية مقارنة لعينة من طلبة الجامعة والمعاهد لولاية ورقلة)**"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 5.

[4] قايدي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص6.

[5] بن شهرة محجوبة، مرجع سبق ذكره، ص32.

2. **المقومات البيئية**: تتمثل فيما يلي:[1]

أ. **المحيط الإجتماعي**: يعتبر المحيط الإجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة والثرية.

ب. **الأسرة**: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

ت. **الدين**: يعتبر الدين من بين المؤسسات الإجتماعية التي يستمد منها الفاعلون الإجتماعيون الكثير من القيم والمعايير فقيم العمل وإتقانه وكذا الإعتماد على النفس في الحصول على القوت.... إلخ، هي عناصر تشترك فيها كل الديانات السماوية وعليه يشكل الدين والقيم الحامل لها أحد مقومات الفعل المقاولاتي.

بالإضافة إلى:[2]

ث. **الجهات الداعمة** نظرا لأن الروح المقاولاتية لدى الفرد تنشأ من المحيط الذي يؤثر فيه ممثلا من المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم والمرافقة وقد لاحظنا الدور الذي تلعبه هذه الجهات في دفع الفرد نحو المقاولاتية، فكلما كانت فعالة كلما زادت من الروح المقاولاتية لدى الأفراد الذين لم ينشئوا مؤسسات بعد.

ج. **مراكز البحث العلمي**: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الإستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها، فمن خلال إدماج الجانب البيداغوجي في مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمقاولاتية، سواء على مستوى التدريس أو بتنظيم الملتقيات والندوات التي تثري هذه المواضيع، كلها تؤدي إلى زيادة الروح المقاولاتية للطلبة.

وبهذا تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسة في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء في عدد من المهام النوعية منها ما يلي:[3]

---

[1] سفيان بدراوي، "**ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان**"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص76.

[2] بن شهرة محجوبة، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] مصطفى محمود أبو بكر، "**منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها**"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، ص68.

- ✓ توفير رأس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة؛
- ✓ التدريب على توليد الأفكار الإبداعية والإبتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات إقتصادية؛
- ✓ التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع المقاولاتية الصغيرة؛
- ✓ الإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني في التنظيم والإدارة والتسويق؛
- ✓ إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الإستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه.

كما أن للملتقيات والحلقات الدراسية دور في توجيه وإرشاد المبادرين وتنمية مهارات التفكير لديهم حتى يتمكنوا من تحويل أفكارهم ومبادراتهم إلى مشروعات متحققة فعلا، وتشمل هذه المهارات:[1]

- ✓ مهارة جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتوظيفها؛
- ✓ المقارنة بين الأفكار والحوادث والمعطيات؛
- ✓ مهارة إستخلاص النتائج والمؤشرات؛
- ✓ مهارة صياغة الأفكار والإبتكارات؛
- ✓ مهارة التبوء والتوقيع والإستشراف؛
- ✓ مهارة تطوير بدائل وحلول لمشكلات محددة؛
- ✓ مهارة الإستفادة من المعلومات الجديدة؛

أ. حاضنات الأعمال الجامعية: تم إنشاء حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة أو ما يسمى بحاضنات الأعمال الجامعية، قصد خلق دور جديد وحساس لها يساهم في التنمية الإقتصادية، فعلاوة عن الأدوار التقليدية للجامعة (التعليم العالي، البحث) فقد تقوم الجامعة بتوفير فرص إستثمارية وتشغيل مخرجاتها النهائية وعلى رأسها البحث العلمي عن طريق هذا النوع من الحاضنات. كما يعتبر الهدف من هذا النوع من الحاضنات هو تبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والإستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في الإقتصاد السوق، وذلك من خلال:[2]

---

[1] عبد السلام بشير الدويبي، **"ثقافة المبادرة توجهات إجتماعية سلوكية في الريادة وتأسيس المشروعات الصغرى"**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الرياض، السعودية، ص260-261.

[2] عبد الرزاق فوزي، **"إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)"**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص205.

- ✓ إحتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للطلبة والطالبات؛
- ✓ توفير فرص عمل للطلبة والطالبات؛
- ✓ المساهمة في توفير الفرص للتطوير الذاتي؛
- ✓ المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي.

المطلب الثالث: إستراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية

هناك العديد من الإستراتيجيات والبرامج للتعليم المقاولاتي التي من شأنها تنمية وتعزيز روح المقاولة لدى الطالب الجامعي وهذا ما سيتم التطرق لهفي هذا المطلب.

أولا: إستراتيجيات التعليم المقاولاتي

يعد التعليم المقاولاتي من أهم السبل التي تزود الطالب الجامعي بروح مقاولاتية لذا وجب إتباع عدة إستراتيجيات لبلوغ الأهداف المرجوة.

وفيما يلي سيتم ذكر ثلاث أنواع من الإستراتيجيات والنماذج التي تلهم الممارسات التعليمية للمقاولاتية:[1]

1. نموذج العرض

يعطى الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وهدا النموذج يصمم التعليم على شكل "توصيل المعلومات" أو هم الذين يستقبلونها بأقل سلبية، والمحتوى يعرف عموما من خلال البحث الأكاديمي الذي يتم تعليمه كما أن طرق التدريس المستخدمة تكون على شكل مؤتمرات، محاضرات، ماجستير، عرض عن طريق الأجهزة السمعية البصرية.

2. نموذج الطلب

هو معاكس لنموذج العرض حيث يقوم على الإحتياجات، الدوافع وأهداف الطلبة، وفي هذا النموذج يصمم التعليم على أساس خلق بيئة ملائمة لإكتساب المعارف، حيث أن هذه المعارف التي يتم إكتسابها هي في الأساس تعرض وفقا لإحتياجات الطلبة، وفي الممارسة العملية فإنه غالبا ما يجمع تقنيات بيداغوجية تسلط الضوء على المناقصات، الإستكشافات والتجارب والبحوث، أعمال تجريبية في المخابر، والدراسات الميدانية والنقاشات الجماعية. وتكون نظم التقييم في معظمها من أجل المتكونين ويكون على الطلبة إستعادة آرائهم وأفكارهم على ما تعلموه.

[1] شيخ خولة، لعموري زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.

3. نموذج الكفاءة

يبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير الإستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة بإستعمال المعارف والإستعدادات المفتاحية، ويصبح المعلمون كالمدراء أو المطورين في حين أن الطلبة مقترحون لبناء معارفهم فعليا من خلال التفاعل مع معلميهم وكذلك أصدقائهم في المحاضرة، وتكون المعارف التي سيتم الحصول عليها هي أساسها حول حل المشاكل المعقدة التي يمكن أن تقع لهم في حياتهم المهنية، وترتكز على إكتساب مهارات الإتصال (ملتقيات، تقديم عروض، مساهمة في نقاشات) أو إنتاج معارف (كتابة مقال أو مؤتمرات، تنشيط المجموعة) تمارس غالبا في إطار قريب من الحياة المهنية المستقبلية للطلبة. ونظام التقييم في هذا النموذج يكون مركزا على الإستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعية.

تبعا للإستراتيجيات السابقة الذكر هناك إستراتيجيات أخرى تتمثل في:[1]

4. المحاكاة والألعاب

يقترح بعض الباحثين أن إستعمال المحاكاة يساعد الطلبة على تطوير إستراتيجيات وإتخاذ عدد من القرارات لأجل ضمان نجاح مؤسسة صغيرة.

أ. **ألعاب ومحاكاة على الكمبيوتر**: يوجد ثلاثة محاكاة يمكن أن تقدم عدد من الفوائد في إطار التعليم المقاولاتي في الجامعة وهم: برنامج المحاكاة المقاولاتي، محاكاة المقاول، بدء المؤسسات الصغيرة برأس مال إبتداء من 100.000 دولار.

ب. **المحاكات السلوكية**: هي الأنشطة التجريبية وفيها يتم إنشاء مؤسسات صغيرة ومصممة من أجل الطلبة لكي يقوموا بتجريب بعض التوجهات وتنمية المهارات والقدرات المقاولاتية.

5. إستخدام أشرطة الفيديو

وفقا لباكلي ومايكسون Buckley,Wren et Michaelsen فإن عرض فيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة لملاحظة الواقع في تسيير من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة، وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون نقاشات لاحقة.

[1] الجودي محمد علي، **"نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)"**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص157-158.

6. إستعمال قصص الحياة

قصة الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية، يقترح كل من كارسويل وراي Rae et carswwell لتطوير السير لذاتية يمكن أن يدعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين.

إن منهجية التعليم المقاولاتي يجب أن تكون متنوعة ومتجددة في طرحها، وأن ترتكز في محتواها بالإضافة إلى النماذج المذكورة هناك نماذج أخرى تتمثل في:[1]

7. دراسات الحالة

حيث يمكن تعريف الحالة الإدارية بأنها وصف مكتوب مستخدمين كلمات أو أرقاما لحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية أو موقف حقيقي يواجه مديرا أو مجموعة من الإداريين أو مؤسسة ما، ويستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة للطلبة في مواقف تعليمية أو تدريبية، ويطلب منهم إما تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة، أو اتخاذ قرار، أو إقتراح طرق وأساليب للعمل، أو حلول للمشكلة.

8. مناقشات المجموعة أو التعليم التعاوني

أي أن يعمل الطلبة في مجموعات أو في أزواج لتحقيق أهداف التعلم في الحوار والمناقشة وتبادل الأفكار والآراء حيث يمارسون أدوار مختلفة مثل: المنسق، الملخص، المقوم، المسجل، الملاحظ، المشجع، قائد المجموعة، المتحدث بإسم المجموعة، أو يمكن من خلال هذه الإستراتيجية تكليف أو الإعتماد على مشاريع أعمال المجموعة أو فريق العمل أو في وضع خطة عمل لمشروعهم المقترح.

9. العروض التقديمية من قبل الطلبة

وذلك للشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو عن مشروع معين أو تقديم تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل بها.

10. أسلوب حل المشكلات بطريقة إبداعية

وهي طريقة منظمة يقوم من خلالها الطلبة بالتفكير بحل مشكلة يشعرون بوجودها وبحاجتهم إلى حلها، فهم يكتسبون معلومات ومهارات ذات صلة بحياتهم ومشكلاتهم وليس من أجل تقديم إمتحان والنجاح فيه.

[1] مجدي عوض مبارك، "**التربية الريادي والتعليم الريادي: مدخل نفسي سلوكي**"، مرجع سبق ذكره، ص ص92-93.

11. إستراتيجية لعب الأدوار

وهما يقوم طالب أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف إجتماعية إفتراضية ويتعلمون من خلال هذه الإستراتيجية كيفية الإستماع بشكل جيد وكيفية التفكير وحدهم.

12. الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة

وذلك من أجل التعرف على إمكاناتها وقدراتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها.

حيث تسعى هذه الإستراتيجيات إلى تطوير الطالب ودعم قدراته من خلال:[1]

أ. **المهارات التقنية والمهنية**: وتشتمل على إمتلاك الطالب المعرفة التقنية والمهنية والعملية الكافية والقدرة على تطبيقها على أرض الواقع بما في ذلك تخطيط المهام.

ب. **المهارات الإدراكية**: القدرة على تحليل المشاكل المرتبطة بالجانب التقني أو بإقامة المشاريع وتسويتها فعليا بإستخدام مهارات تفكير عالية وتطبيق المنهج العلمي.

ت. **المهارات الشخصية**: القدرة على إتخاد القرار وإبداء آراء سديدة وقيم شخصية ومهنية ملائمة.

ث. **المهارات الإجتماعية**: القدرة على التواصل مع الآخرين والعمل ضمن فريق والتحفيز وروح القيادة وإدارة العلاقات مع الزبائن.

ثانيا: برامج التعليم المقاولاتي

بعد التعرض لأهم إستراتيجيات التعليم المقاولاتي سيتم من خلال هذا العنصر التعرف على أهم مراحل بناء برنامج مقاولاتي بالإضافة إلى أهم تصنيفات هذه البرامج.

1. مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي

إن عملية تعليم المقاولاتية مدى الحياة تمر من خلال خمس مراحل حيث إن كل مرحلة من المراحل الخمس الآتية من الممكن أن تعلم من خلال الأنشطة التي تجرى في الصفوف الدراسية أو يمكن أن تعلم في مساق في المقاولاتية وتشمل هذه المراحل:[2]

[1] محمود سيد علي أبو سيف، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] شيخ خولة، لعموري زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

أ. المرحلة الأولى: تعلم أساسيات المقاولة

يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة لملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الإبتدائية والإعدادية والثانوية، ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الإقتصاد، الفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وأن يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في إقتصاد العمل الحر كما أن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.

ب. المرحلة الثانية: الوعي بالكفاءة

إن الطلبة يتعلمون الحديث بلغة أعمال ويرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية وإكتشافها لديهم والتي تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية.

ت. المرحلة الثالثة: التطبيقات الإبداعية

في هذه المرحلة يستكشف الطلبة أفكار وخطط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية، ومن هنا فإن الطلبة يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة.

ث. المرحلة الرابعة: بدأ المشروع

بعد أن يكتسب الطلبة البالغون تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي فإن العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمة فكرة العمل المقاولاتي لواقع عملي وخلق فرصة عمل، ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة لأفراد المجتمع في الكليات والجامعات، لتعزيز بدأ وتأسيس المشروع.

ج. المرحلة الخامسة: النمو

عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجه الشركة في هذه المرحلة، وبالتالي فإن سلسلة الندوات المسطرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب وحلها بفعالية مما يمكن من نمو وتطوير المشروع.

2. تصنيفات برامج التعليم المقاولاتي

لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرنامج تعليم المقاولاتية للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال إتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لإعطاء تعريف لما يسمى

برنامج تطوير المقاولاتية، هذا المفهوم يشمل مجموعة مراحل تطوير المقاولاتية ويبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والنوعية، والإستمرارية والنمو، ولا يغطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدرين المشرفين أيضا[1].

إن برنامج التعليم المقاولاتي يمكن أن يصنف إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-1): أنماط برامج التعليم المقاولاتي

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول؛
إنشاء المؤسسات	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، من أجل توليد الإيرادات الخاصة وخلق مناصب شغل؛
تطوير المؤسسات	الإستجابة للإحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين؛
تطوير المدرين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: شرفة خديجة، تلال نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

إن التوعية والتحسيس بالمقاولة تهتم بالطلبة في الأطوار الأولى وكذا إعلام الناس في مرحلة ما من حياتهم من خلال الدعوة إلى بدء أعمال تجارية أو المشاركة في خلق أنشطة إقتصادية بإتباع أسلوب التحفيز وإثراء القدرات الفكرية والشخصية وإيقاظ الإستعدادات المقاولاتية للطلبة والعمل على توفير المعارف اللازمة لإزالة الغموض حول خلق الأنشطة عامة والمشاريع الإقتصادية على وجه الخصوص كما أنه من الضروري تعريف الأشخاص بواقع المشاريع والأعمال من دون إخفاء أي شيء[2].

بالإضافة إلى إيجاد برامج مركزة على إنشاء المؤسسة تتمحور حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستهدف تكوين المستشارين المدربين المتخصصين في المقاولاتية وبرامج التوعية يجب أن تطور أكثر في مرحلة الليسانس من التعليم وفي مقررات التخصص وكذلك الماستر والدكتوراه[3].

[1] الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] قايدي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد الروح المقاولاتية عاملا ضروريا للطالب الجامعي كي يصبح مقاولا ناجحا، فالأفراد الذين يتمتعون بروح مقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على إنجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير، حيث يتم غرس هذه الروح من خلال التعليم المقاولاتي الذي يقدم برامج ومبادئ وركائز يسير عليها الطالب من أجل إنشاء مشروع خاص به، إنطلاقا من ظهور الفكرة إلى البدء في المشروع وصولا إلى الإستمرار فيه، بحيث يساعده التعليم المقاولاتي على التعرف على الفرص بالإضافة إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغدية المواهب والإبداعات الفردية، لذا يجب دراسة حالة الجامعة المدروسة لبيان مدى فعالية التعليم المقاولاتي في دعم الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في جامعة الطارف.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة بين طلبة علوم الاقتصاد وطلبة علوم الطبيعة بجامعة الطارف

تمهيد

تعد الجامعات إحدى أهم مؤسسات التعليم في المجتمع الحديث حيث يكمن دورها في إعداد طاقات بشرية مثقفة من خلال مقررات تدريسهم، وذلك من منطلق أن التعرض لهذه المقررات يخلق لذى الطالب نوع من الإبداع الذي يغدوا به إلى محطات مهنية لا تتمثل فقط في التوجه إلى وظائف حكومية، بل يخلق لديهم قدرة لإنشاء مشروع خاض به وبالتالي يزيد من القيمة المضافة للدولة، ومن أجل خلق مثل هذه الفئة وجب الإهتمام بالطلبة الجامعيين كونهم الطبقة المثقفة في المجتمع للإرتقاء بمجال المقاولاتية في الجزائر، ومواكبة الدول الرائدة في هذا المجال وذلك عن طريق دمج التعليم المقاولاتي في المقررات الدراسية الجامعية، وفي هذا الصدد تم إنشاء دراسة مقارنة في جامعة الطارف بين قسم العلوم الإقتصادية وعلوم الطبيعة حيث حاولنا دراسة تأثير التعليم المقاولاتي بمكوناته ومحتوياته في تنمية روح المقاولة بالإضافة إلى العوامل التي تمس الطالب في القدرة على إنشاءه للمشاريع والعراقيل التي يمكن أن تصادفه كي نستطيع الوصول إلى نتائج تساعدنا في معرفة سبب غياب الروح المقاولتية لدى الطالب الجامعي إذا كانت غير موجودة أو دعمها إذا كانت موجودة.

وللتفصيل أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: المنهجية الإجرائية للدراسة؛
- **المبحث الثاني**: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان.

المبحث الأول: المنهجية الإجرائية لدراسة

في هذا المبحث سيتم وصف المنهجية الإجرائية للدراسة التي تم القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة حيث يتضمن تحديد منهج ومجتمع الدراسة، نموذج الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على أهم مصادر جمع بيانات الدراسة.

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

يحتاج البحث العلمي إلى عدة أساليب وطرق وخطوات لكي يصل إلى أهدافه، من بينها المنهج المستخدم في الدراسة وكذا إختيار مجتمع وعينة الدراسة التي تتناسب مع بحثه.

أولا: المنهج المستخدم

يعتبر المنهج المستخدم بمثابة العمود الفقري لتصميم البحث لأنه هو الطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى تعميمات أو نتائج بطريقة علمية ودقيقة وكذلك مجموعة القواعد العامة التي توجه الباحث للوصول إلى الحقيقة العلمية[1].

وبناءا على الموضوع المختار فإنه يحتاج إلى دراسة وصفية تحليلية لإعتماده على وصف الحالة حيث يعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج التي يتم إتباعها في دراسة الظواهر إذ يعتبر " طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تحليلها وتفسيرها"[2].

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

كون التخصص المدروس هو إقتصاد نقدي وبنكي فنحن بصدد دراسة حالة في مؤسسة عمومية كونها "الكيان الإجتماعي المنبثق من الدولة، والذي يعمل على تحقيق أهدافها وفق السياسات المحددة بكفاءة وفعالية من خلال الفعاليات الإدارية"[3]، حيث يتكون المجتمع من طلبة قسم العلوم الإقتصادية وطلبة علوم الطبيعة بجامعة الشاذلي بن جديد بولاية الطارف الذين يزاولون دراستهم في السنة الجامعية 2020/2019.

بعد تحديد مجتمع الدراسة، يتعين على الباحث تحديد العينة التي يبني عليها الباحث دراسته، ويجب أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يتمكن الباحث من تعميم النتائج أو حتى التنبؤ بواسطتها للمستقبل[4].

---

[1] سامية عزيز، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 208.

[2] محمد سرحان علي المحمودي، "**مناهج البحث العلمي**"، الطبعة الثانية، دار الكتب للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2015، ص46.

[3] بن شهرة محجوبة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[4] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

حيث كانت العينة المختارة مكونة من 60 طالب من السنة الأولى والثانية ماستر وطلبة الدكتوراه كونهم يطمحون لشغل مناصب أكاديمية موزعة كالتالي: 30طالب من قسم العلوم الإقتصادية و30 طالب من قسم علوم الطبيعة.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

يمكن إستنتاج نموذج الدراسة وذلك من خلال الإعتماد على الإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة وإشكالية الدراسة وأهدافها إستخلصنا نموذج مفاده بيان دور إستراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وذلك على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

الشكل (3-1): نموذج الدراسة

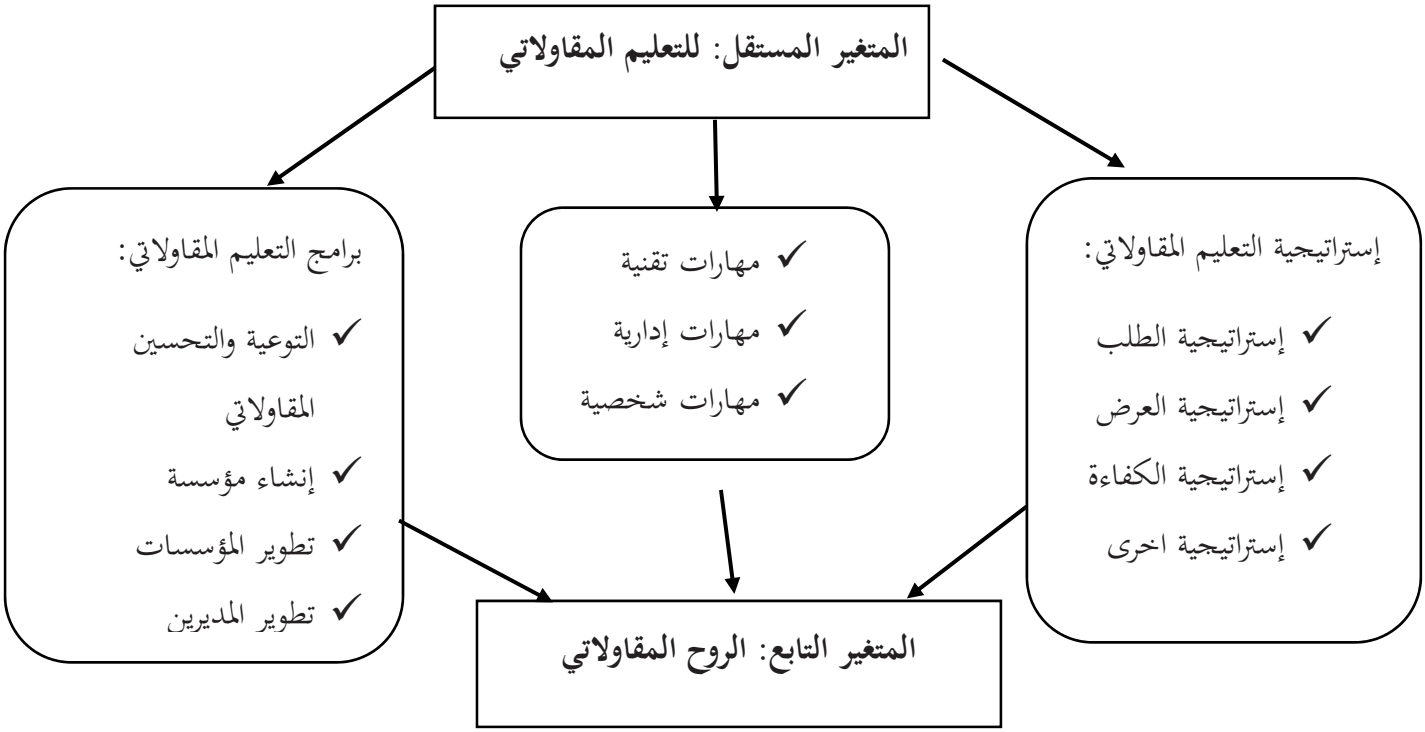

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثالث: مصادر جمع بيانات الدراسة

عند إنجاز أي دراسة علمية وجب توفر مجموعة من المعلومات والبيانات للإلمام بجوانب الموضوع، ومن أجل الحصول على هذه المعلومات والبيانات لابد من الإعتماد على مصادر ثانوية وأخرى أولية.

1. المصادر الثانوية للدراسة

هناك العديد من المصادر الثانوية التي إعتمدنا عليها في دراستنا بهدف الوصول إلى النتائج المراد التوصل إليها من بينها:

الكتب المجلات الملتقيات المذكرات المواقع الإلكترونية..... الخ.

2. المصادر الأولية للدراسة

إعتمدنا في موضوعنا على الإستبيان كمصدر أولي كونه الأهم من بين الأدوات المستعملة في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع بحث معين ويعرف على أنه "مجموعة من الأسئلة التي يتم الإجابة عليها من قبل المفحوص بدون مساعدة الباحث الشخصية أو من يقوم مقامه"[1].

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان

لقد إخترنا في هذه الدراسة تخصصين أساسيين هما قسم العلوم الإقتصادية وقسم علوم الطبيعة ووجهنا لهم 60 إستبيان مع العلم إنها تم توزيعها بالتساوي بين طلبة التخصصين أي 30 إستبيان لكل تخصص لتسهيل المقارنة بينهما وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى الخطوات التي ممرنا بها في إعداد الإستبيان وما يتضمنه من محاور بالإضافة إلى تحليل ومقارنة جميع النتائج المتحصل عليها سواء بيانات شخصية أو أسئلة المحاور المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: خطوات إعداد الإستبيان

لقد هدف هذا الإستبيان من خلال عباراته إلى التعرف على دور التعليم المقاولاتي في تعزيز وغرس الروح المقاولاتية في الطالب الجامعي بكل من قسم العلوم الإقتصادية وقسم علوم الطبيعة وبالتالي مر بعدة خطوات قبل التوصل لذلك حيث:

قام الباحث ببناء إستمارة الإستبيان إعتمادا على ما ورد في الجانب النظري والدراسات السابقة حيث تم عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف ثم بناءه في صورته النهائية بعد إجراء التعديلات التي إقترحها الأستاذ على العبارات من حيث صياغتها اللغوية ومدى إنتماء العبارات إلى كل محور من محاور الإستبيان حيث تم تقسيمه إلى جزأين يتعلق الجزء الأول بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويشمل كلا من الجنس والمستوى التعليمي والتخصص المدروس أما الجزء الآخر فخصص للمحاور الأساسية للدراسة وتم تقسيمه إلى 3 محاور:

المحور الأول: يقيس التأثير المقاولاتي على الطلبة الجامعيين ويشمل 5 عبارات؛

المحور الثاني: يقيس إتجاهات الطلبة نحو ممارسة العمل المقاولاتي ويشمل 6 عبارات؛

المحور الثالث: يقيس دور التعليم المقاولاتي في التصدي للصعوبات التي تواجه الطلبة الجامعيين ويشمل 4 عبارات؛

وكل عبارة من عبارات المحور تحمل خيارات يجيب عليها الطلبة حسب رغبتهم وميولتهم.

[1] زياد علي الجرجاوي، "**القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**"، الطبعة الاولى، دار أبناء الجراح للنشر، غزة، فلسطين، 2015، ص17.

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج البيانات الشخصية

أولا: الجنس

الجدول(3-1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	عينة طلبة العلوم الإقتصادية		عينة طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
الجنس	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكر	12	%40	9	%30	21	%35
أنثى	18	%60	21	%70	39	%65
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل (3-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس لعينتي الدراسة

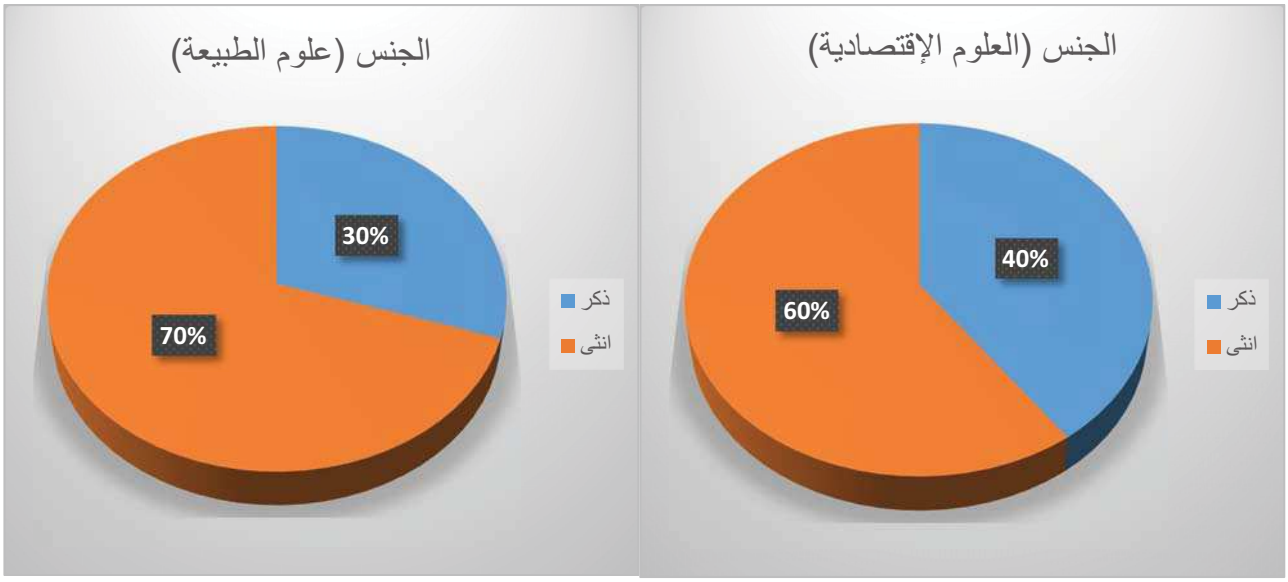

المصدر: من إعداد الطلبة

بالنظر إلى المعطيات المحصل عليها في الجدول والشكلين الموضحين في الأعلى نلاحظ أن إجمالي أعلى نسبة للإناث والتي قدرت ب 65%، أما الذكور فقد قدرت ب 35% وبالتالي نسبة الذكور قليلة مقارنة بالإناث في كلتا العينتين وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أن نسبة نجاح الطالبات في الإلتحاق بالماستر أكبر من الذكور بالإضافة إلى أن جزء كبير من الطلبة الذكور يحتكون بسوق العمل بعد حصولهم على شهادة الليسانس وعدم وجود رغبة لديهم لإكمال الماستر كالإناث.

ثانيا: المستوى التعليمي

الجدول (3-2): المستوى التعليمي لأفراد عينتي الدراسة

المستوى التعليمي	عينة طلبة العلوم الإقتصادية		عينة طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ماستر01	5	%16.6	6	%20	11	%18,3
ماستر02	25	%83.3	22	%73.3	47	%78,3
دكتوراه	0	%0	2	%7	2	%3,3
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل (3-3): المستوى التعليمي لعينتي الدراسة

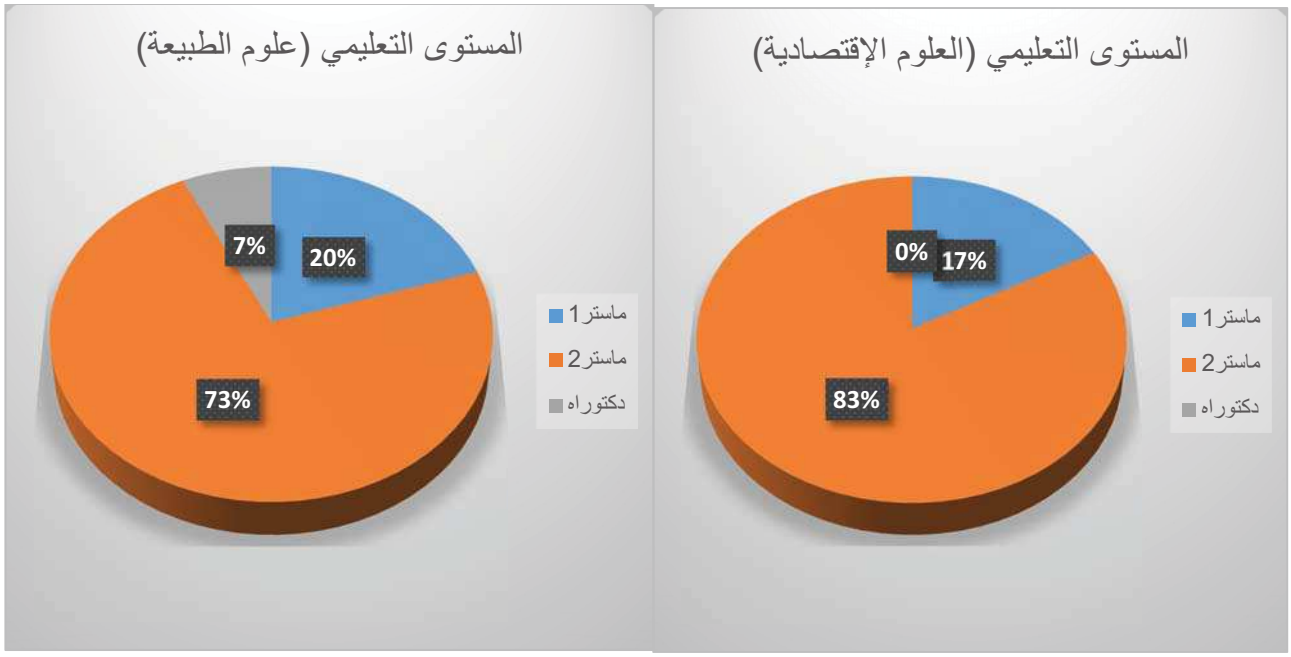

المصدر: من إعداد الطلبة

بالنظر إلى المعطيات المتحصل عليها في الجدول والشكلين الموضحين فيالأعلى نجد أن الاغلبية في كلتا العينتين هم طلبة الماستر 2 وهذا بنسبة 78%كونها هي الفئة المستهدفة والمتوفرة بكثرة وسهولة في مجتمع الدراسة، أما طلبة الماستر 1 فكانت نسبتها 18%، وبالمقابل نسبة طلبة الدكتوراه منخفضة جدا وقدرت ب 4%.

ثالثا: التخصص

الجدول رقم (3-3): توزيع أفراد عينتي الدراسة حسب التخصص المدروس

التخصص	التكرار	النسبة
علوم إقتصادية	30	%50
علوم الطبيعة	30	%50
المجموع	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-4): توزيع أفراد عينتي الدراسة حسب التخصص المدروس

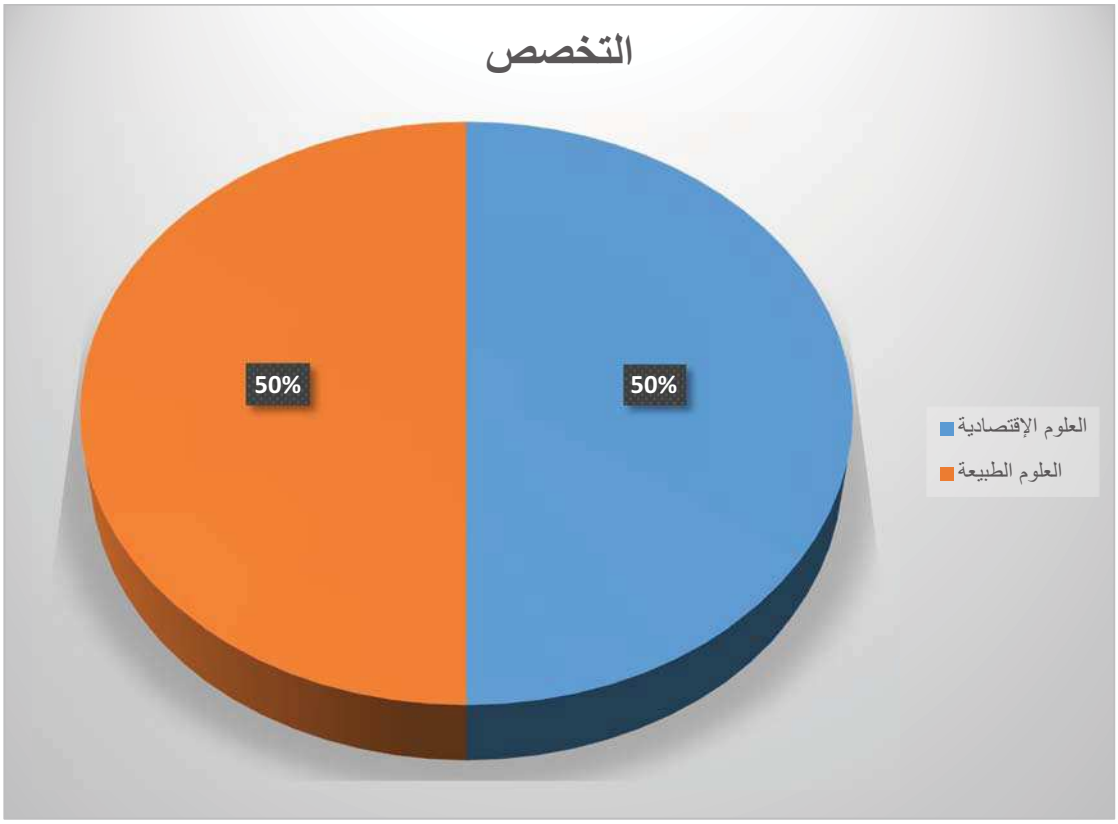

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين الموضحين في الأعلى يتبين لنا أن 50%من المستجوبين هم طلبة من قسم العلوم الإقتصادية و50% الباقية من طلبة قسم علوم الطبيعة، حيث أننا تعمدنا تساوي العينتين من التخصصين لتحقيق المساواة في إجابات الطلبة وبالتالي إبراز الفرق في تلقي التعليم المقاولاتي وإختلاف الروح المقاولاتية بينهما.

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة

المحور الأول: تأثير التعليم المقاولاتي على الطلبة الجامعيين:

الجدول (3-4): رأي الطالب الجامعي حول معنى المقاولاتية

في رأيك المقاولاتية هي:	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإبداع والإبتكار	5	%16.6	8	%26.6	13	%21,6
المخاطرة	1	%3.3	1	%3.3	2	%3,3
المبادرة	1	%3.3	1	%3.3	2	%3,3
القدرة على التخطيط وإدارة المشاريع	23	%76.6	20	%66.6	43	%71,6
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-5): رأي الطالب الجامعي حول معنى المقاولاتية للتخصصين

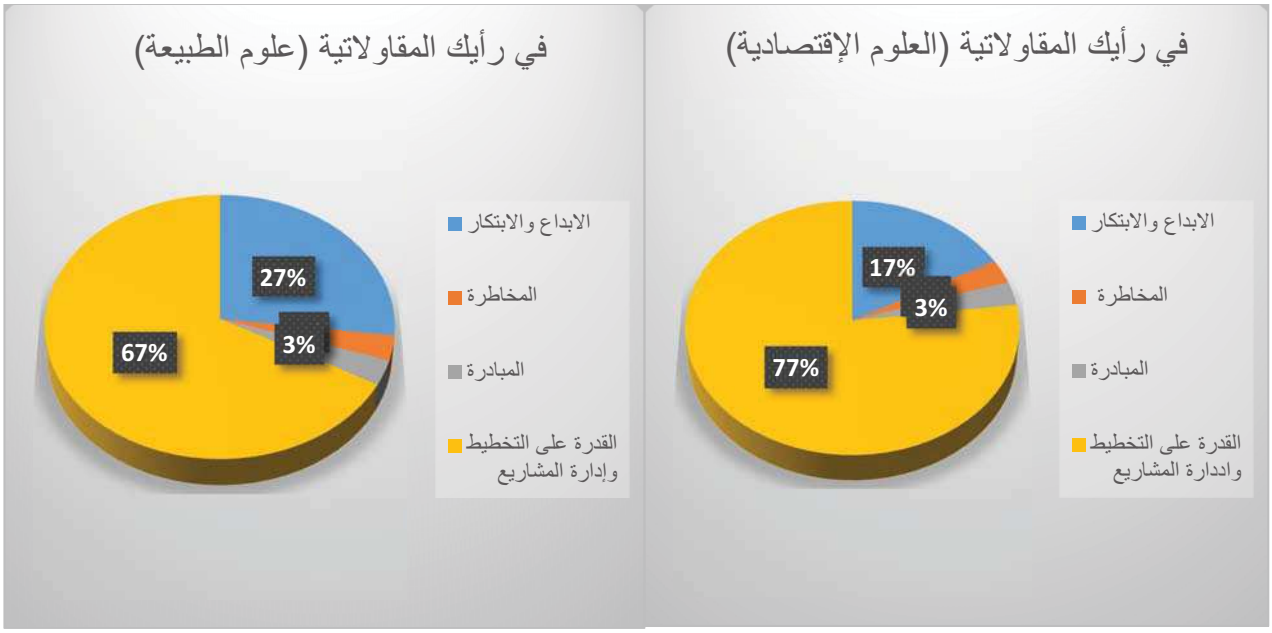

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين الموضحين اعلاه نجد أن كلا التخصصين قد أجمعوا على ان المقاولاتية هي القدرة على التخطيط وإدارة المشاريع، حيث قدرت نسبة قسم العلوم الإقتصادية ب 76.6% وتقابلها نسبة 71.6% لقسم علوم الطبيعة وهذا دليل على أن الطالب الجامعي مغروس في فكره أن المقاولاتية تكمن فقط في مدى قدرة الشخص المقاول

على تخطيطه وإدارته لمشروعه بصورة فعالة وبالتالي هذا يمثل سر نجاح مشاريع المقاولين في نظر غالبية الطلبة، تليها نسبة 16.6% لكل من قسم العلوم الإقتصادية و26.6% لقسم علوم الطبيعة الذين يرون أن المقاولاتية تنبع من إبداع الشخص وإبتكاره، أما باقي النسب تتوزع بالتساوي بين من أجابوا أن المقاولاتية هي مجرد مخاطرة وبين من يراها أنها مبادرة فقط، وبالتالي هناك إهمال وإغفال كبير بين الطلبة الجامعيين في كلا التخصصين حول معنى هاذين العنصرين المهمين في المقاولاتية ومدى تأثيرهما عليها.

الجدول(3-5): الفكرة التي يملكها الطالب الجامعي حول نشاطات المقاولاتية

هل لديك فكرة حول نشاطها أو آلية عملها؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	30	%100	5	%16.6	35	%58,3
لا	0	%0	25	%83.3	25	%41,6
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-6): الفكرة التي يملكها الطلبة حول نشاطات المقاولاتية للتخصصين

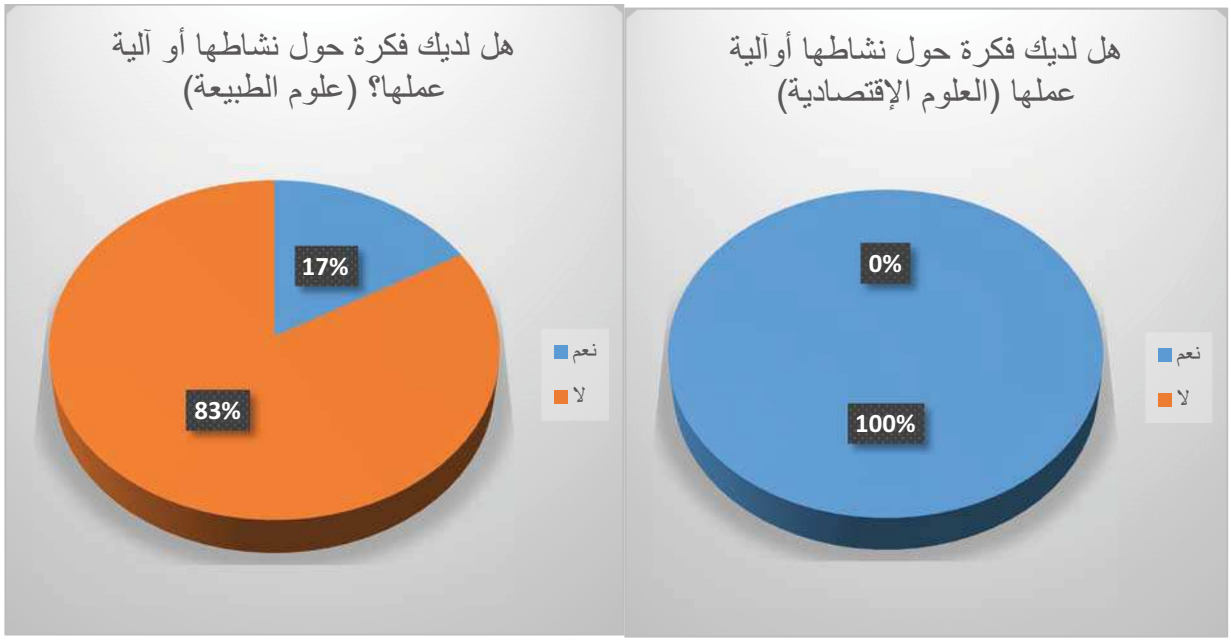

المصدر: من إعداد الطلبة

حسب الجدول والشكلين الموضحين اعلاه هناك فروق جوهرية في إجابات الطلبة المستجوبين في كلا التخصصين، فبالنسبة لطلبة العلوم الإقتصادية قدرت نسبة الطلبة الذين يمتلكون فكرة حول نشاط المقاولاتية والية عملها 100% وهذا دليل على الدور الفعال للمدرسين والتخصص المدروس في الجامعة.

أما الوضع في علوم الطبيعة فيختلف تماما حيث نجد أن الغالبية وذلك بنسبة 83.3 % لا يمتلكون أي فكرة حول نشاط المقاولاتية وآلية عملها والسبب يمكن أن يكون راجع إلى عدم إدراج مقياس المقاولاتية في المقررات الدراسية كما هو الحال في العلوم الإقتصادية، لكن هذا الأمر لا يجزم بعدم معرفة جميع طلبة علوم الطبيعة بنشاط المقاولاتية بمجرد عدم إدراجه فقط في مقررهم الدراسي فهناك نسبة 16.6% من المستجوبين يمتلكون فكرة حول نشاطها وآلية عملها وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى طموح الفرد ومدى قدرته على تحقيقه، وبالتالي إطلاعهم على هذا الاخير وذلك بمجهود شخصي منهم كحضور ملتقيات أو يوميات دراسية أو تصفح الانترنيت بحيث ما إن أرادوا إنشاء مؤسسة في المستقبل تكون لديهم فكرة حول هذا الموضوع.

الجدول (3-6): النشاطات التي قام بها الطلبة حسب الإجابة (نعم) لعينتي الدراسة

إذا كانت إجابتك نعم: أي من النشاطات التالية قمت بها؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ملتقيات	8	26.6%	4	%80	12	%34.2
دورات تكوينية	0	%0	1	%20	1	%2.8
معارض	0	%0	0	%0	0	%0
دراسة مقياس المقاولاتية في المقرر الدراسي	16	%53.3	0	%0	16	%45.7
لا شيء	6	%20	0	%0	6	%17.1
المجموع	30	%100	5	%100	35	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل (3-8): النشاطات التي قام بها الطلبة حسب الإجابة (نعم) لعينتي الدراسة

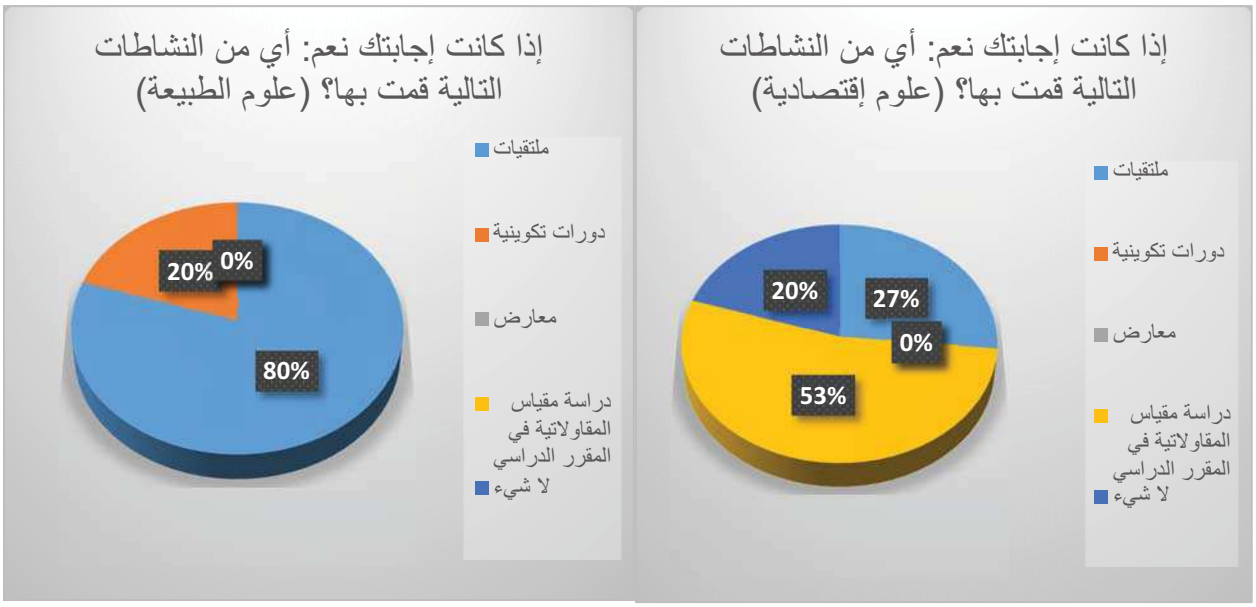

المصدر: من إعداد الطلبة

بالنظر إلى النتائج المقدمة في الجدول والشكلين الموضحين في الأعلى نجد أن هناك إختلاف جوهري في ما يخص النشاطات التي قام بها الطلبة في كلا التخصصين، فبالنسبة لقسم العلوم الإقتصادية النسبة الأكبر كانت من نصيب دراسة المقاولاتية في المقرر الدراسي وهذا بنسبة 53.3% الذي يرجع له الطلبة الفضل في إمتلاكهم لفكرة حول هذا الموضوع وفهمهم لهذا المصطلح، تليها الملتقيات التي تنظمها الجامعات بنسبة 26.6%، أما الذين لم يقوموا بأي نشاط كانت نسبتهم 20% وهذه تعتبر نسبة عالية بالنسبة لهذا التخصص الذي يعتبر من أكثر التخصصات التي من واجبها الإهتمام بهذا الموضوع، وبالتالي يمكن إرجاع السبب إلى نقص الاهتمام بالتعليم المقاولاتي في الجامعات حتى في التخصصات المخصصة لمثل هذه المواضيع، ففي قسم العلوم الإقتصادية يتم الإكتفاء بمقياس واحد في كل قسم وتدريسه على مستوى الماستر 1 وفي سداسي واحد فقط أي عدم وجود مقرر دراسي مكثف حول هذا الموضوع وبالتالي لا يرسخ في دهن الطالب الجامعي ولا يكون له تأثير كبير عليه.

أما فيما يخص قسم علوم الطبيعة فنجد أن كل الذين أجابوا بنعم والتي كانت نسبتهم 17% فيما يخص الطلبة الذين يمتلكون فكرة عن نشاط المقاولاتية واليه عملها يرجعون الفضل بالدرجة الأولى لحضور الملتقيات بنسبة 80%، وهذا دليل على أن الدار المقاولاتية تتعامل مع كل التخصصات بنفس الوتيرة وبدون تحيز فقيامها بملتقيات يساعدها في نشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي، تليها الدورات التكوينية بنسبة 20% التي تساعد الطالب بإنشاء مؤسسة مصغرة وتطويرها.

الجدول (3–7): رأي الطالب في ضرورة تلقي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات

ترى أنه من الضروري أن يتلقى الطالب خلال تكوينية الجامعي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	30	%100	30	%100	60	%100
لا	0	%0	0	%0	0	%0
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل (3–10): رأي الطالب في ضرورية تلقي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات للتخصصين

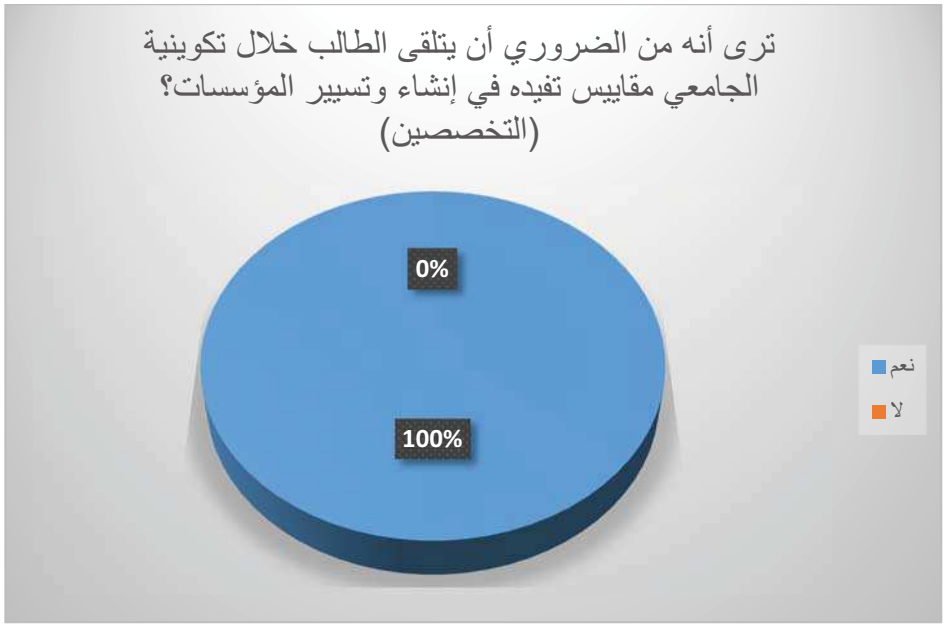

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن هناك إنسجام كبير فيما يخص إجابات الطلبة في كلتا العينتين فسواء تخصص علوم إقتصادية أو تخصص علوم الطبيعة نجد أن العينات متجانسة 100% وكافة الطلبة أجابوا بنعم ويقرون بضرورية تلقي الطالب من خلال تكوينه الجامعي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسة، وهذا راجع إلى وعي جميع الطلبة بإختلاف تخصصاتهم بأهمية هذا المجال في خلقه لفرص العمل وإستغلاله للطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيادي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية.

الجدول (3-8): المتغيرات التي تؤثر في تفكير الطالب حول إنشاء مؤسسته الخاصة

في حال فكرت بإنشاء مؤسستك الخاصة أي المتغيرات التالية الأكثر تأثيرا على فكرتك؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التخصص والمقاييس التي تدرس في الجامعة	16	%53.3	17	%56.6	33	%55
التربصات التي أجريتها في المؤسسات	2	%6.6	4	%13.3	6	%10
الملتقيات العلمية	2	%6.6	1	%3.3	3	%5
الأبواب المفتوحة على المنظمات ANSEJ CNAC	10	%33.3	8	%26.6	18	%30
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-11): المتغيرات التي تؤثر في تفكير الطالب حول إنشاء مؤسسته الخاصة

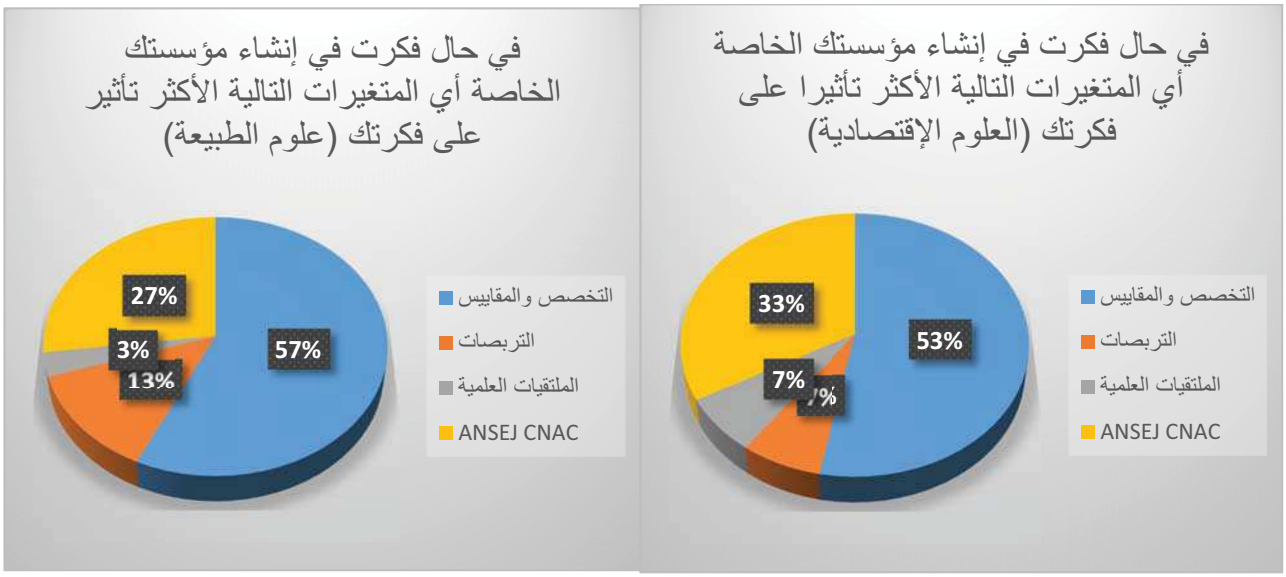

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين السابقين نلاحظ إجماع الطلبة في كلتا العينتين أن الفضل في تعزيز فكرة إنشاء مؤسساتهم الخاصة يرجع بالدرجة الأولى إلى التخصص والمقاييس التي يتم تدريسها في الجامعة، وذلك بنسبة 53.3% لقسم العلوم الإقتصادية و56.6% لقسم علوم الطبيعة، وهذا دليل على أن التخصص المدروس جد مؤثر في الطالب الجامعي لدعم إتجاهه نحو مقاولته الخاصة لأنها تعطيه صورة ولو بسيطة عن عالم الأعمال الخاص وكيفية إنشاء مؤسسة والوقوف على

نجاحها، أما بالنسبة للأبواب المفتوحة في المنظمات فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 33.3% لقسم العلوم الإقتصادية و 26.6% لقسم علوم الطبيعة لأنها تعتبر في نظر الطلبة من أهم آليات الدعم والمرافقة في المقاولاتية خاصة من ناحية التمويل، وبالتالي من واجبها الإحتكاك بالطلبة وتشجيعهم على العمل الحر، أما الذين يركزون على حضور الملتقيات والتربصات فكانت نسبتهم ضئيلة جدا مقارنة بالمؤثرات السابقة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم وجود التحفيز الكافي للطلبة لحضور الملتقيات والتربصات التي يتم إجراءها في الجامعة.

المحور الثاني: إتجاهات الطلبة نحو ممارسة العمل المقاولاتي

الجدول (3-9): رغبة الطالب بعد تخرجه من الجامعة

عند تخرجك من الجامعة وإنهائك دراستك ستقوم	طلبة العلوم إقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إنشاء مؤسسة خاصة	13	%43.3	11	%36.6	24	%40
البحث عن وظيفة حكومية	17	%56.6	19	%63.3	36	%60
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر من إعداد الطلبة

الشكل(3-12): رغبة الطلبة بعد تخرجه من الجامعة

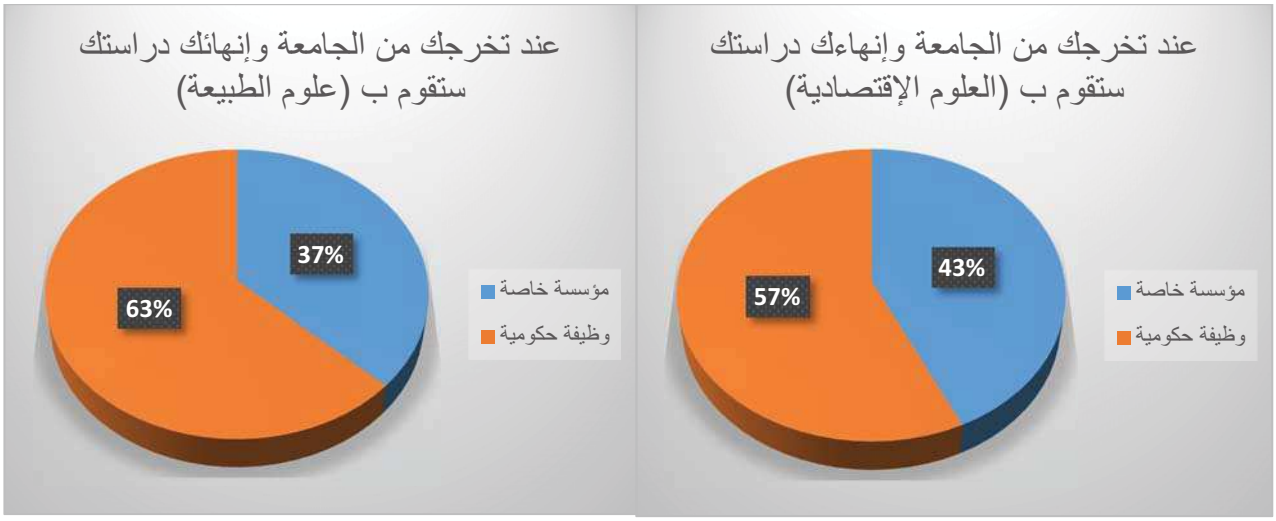

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين السابقين نجد أن الغالبية في كلتا العينتين إختارت البحث عن وظيفة في مؤسسة حكومية فور التخرج من الجامعة وإنهاء الدراسة و هذا بنسبة 56.6% لقسم العلوم الإقتصادية و63.3% لقسم علوم الطبيعة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أن اغلب العينة إناث، وبالتالي غياب روح المخاطرة والثقافة المقاولاتية لديهم ويرجع

ذلك إلى طبيعة المجتمع الذي يضع بعض القيود على تواجد المرأة في العمل المقاولاتي وبالتالي في نظرهم المسلك المفضل هو التوظيف الحكومي، تقابلها نسبة 43.3% لقسم العلوم الإقتصادية و36.6% لقسم علوم الطبيعة الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وبالتالي يمتلكون رغبة في الإستقلالية والحصول على مداخيل مضاعفة مقارنة بالراتب الذي يتحصلون عليه جراء العمل في مؤسسة حكومية.

الجدول (3-10): مدى ميول الطالب لمجال دراسته في إنشاء مؤسسته الخاصة

هل تريد أن تفتح مؤسستك الخاصة في نفس مجال دراستك	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	19	%63.3	20	%66.6	39	%65
لا	11	%36.6	10	%33.3	21	%35
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-13): مدى ميول الطالب لمجال دراسته في إنشاء مؤسسته الخاصة

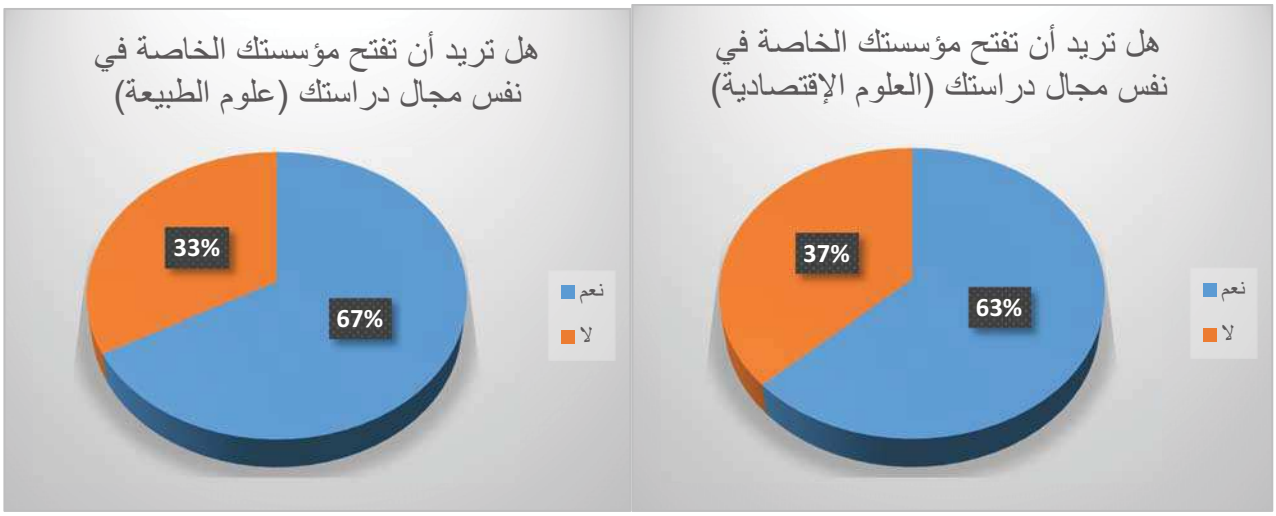

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين السابقين نلاحظ أن الغالبية في كلتا العينتين وهذا بنسبة 63.3% لقسم العلوم الإقتصادية و66.6% لقسم علوم الطبيعة ترغب في فتح مؤسسة خاصة في نفس مجال تخصصهم وهذا ما يفسر أن الطالب الجامعي يتأثر بمجال تخصصه ويكتسب خبرة عن طريق ما يتم تدريسه له في الجامعة، وبالتالي تصبح لديه قدرة أكبر في تسيير عمله بسهولة، أما الذين لا يريدون فتح مؤسسات في مجال تخصصهم فبلغت نسبتهم 36.6% لقسم العلوم الإقتصادية

و33.3% لقسم علوم الطبيعة، وبالتالي ربما تكون لهم نظرة أخرى كفتح مؤسسة في مجال اخر أو ليس لديهم طموح أساسا للعمل المقاولاتي.

الجدول (3-11): مدى تشجيع المحيط الجامعي للطلبة

في حالة الإجابة بنعم هل محيطك الجامعي يشجعك على ذلك	طلبة العلوم إقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	7	%36,8	5	%25	12	%30.7
لا	12	%63,1	15	%75	27	%69.2
المجموع	19	%100	20	%100	39	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-14): مدى تشجيع المحيط الجامعي للطلبة

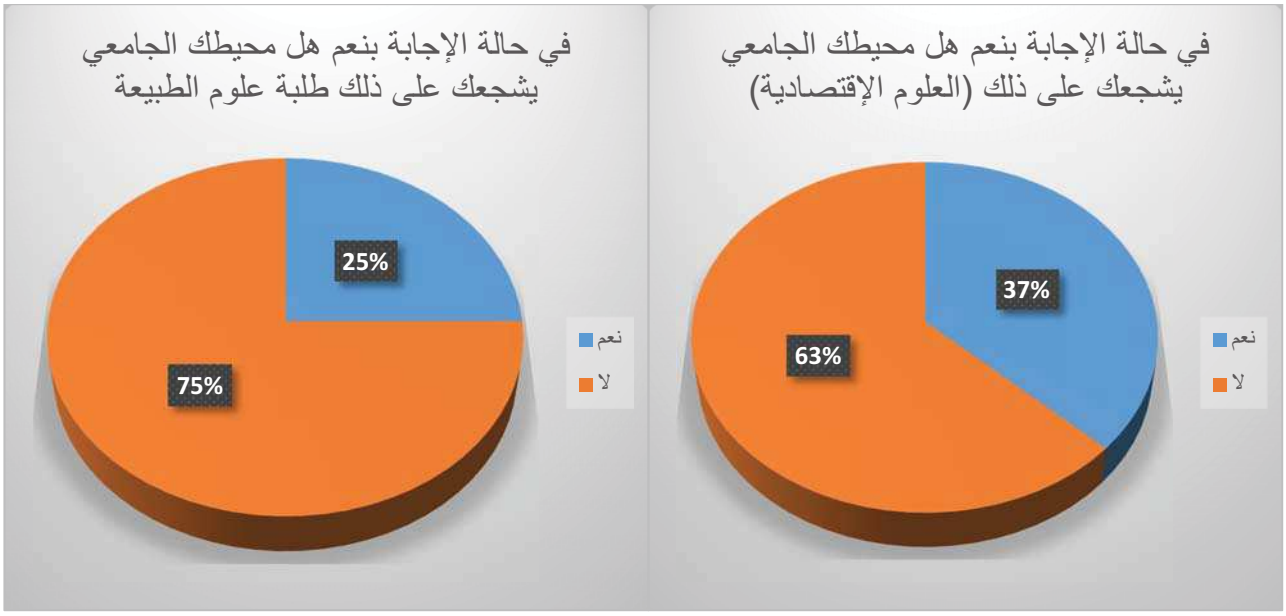

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين الموضحين في الأعلى نلاحظ أن كلتا العينتين قد أجمعتا بأغلبية مريحة وبنسبة 63.1% لقسم العلوم الإقتصادية ونسبة 75% لقسم علوم الطبيعة على عدم تشجيع المحيط الجامعي للطالب على إنشاءه لمؤسسته الخاصة، وهذا يمكن إرجاعه لسببين إما لأسباب شخصية للطالب كعدم قدرته على إستيعاب ما يتم تداوله في الجامعة حول النشاط المقاولاتي، وبالتالي عدم قدرته على إسقاط ما هو نظري في التطبيقي، أو أن الجامعة لا تولي إهتماما كبيرا بمثل هذه المواضيع، تقابلها نسبة 36.8% لقسم العلوم الإقتصادية و25% لقسم علوم الطبيعة الذين أقروا بدور الجامعة

في التشجيع على العمل المقاولاتي وهذا دليل على إطلاع بعض الطلبة على ما يحدث في المحيط الجامعي من نشاطات تخص المقاولاتية.

الجدول(3-12): الدوافع التي تجعل الطالب يقوم بإنشاء مشروع خاص به

ما هي الدوافع التي تجعلك تقوم بإنشاء مشروعك الخاص؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الرغبة في الإستقلالية	8	%26,6	10	%33,3	18	%30
الرغبة في المقاولاتية	2	%6.6	1	%3.3	3	%5
تجسيد طموحك على أرض الواقع	11	%36.3	12	%40	23	%38,3
المغامرة وتحدي المخاطر	2	%6.6	1	%3.3	3	%5
ربح المال	7	%23.3	6	%20	13	%21,6
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-15): الدوافع التي تجعل الطالب يقوم بإنشاء مشروع خاص به

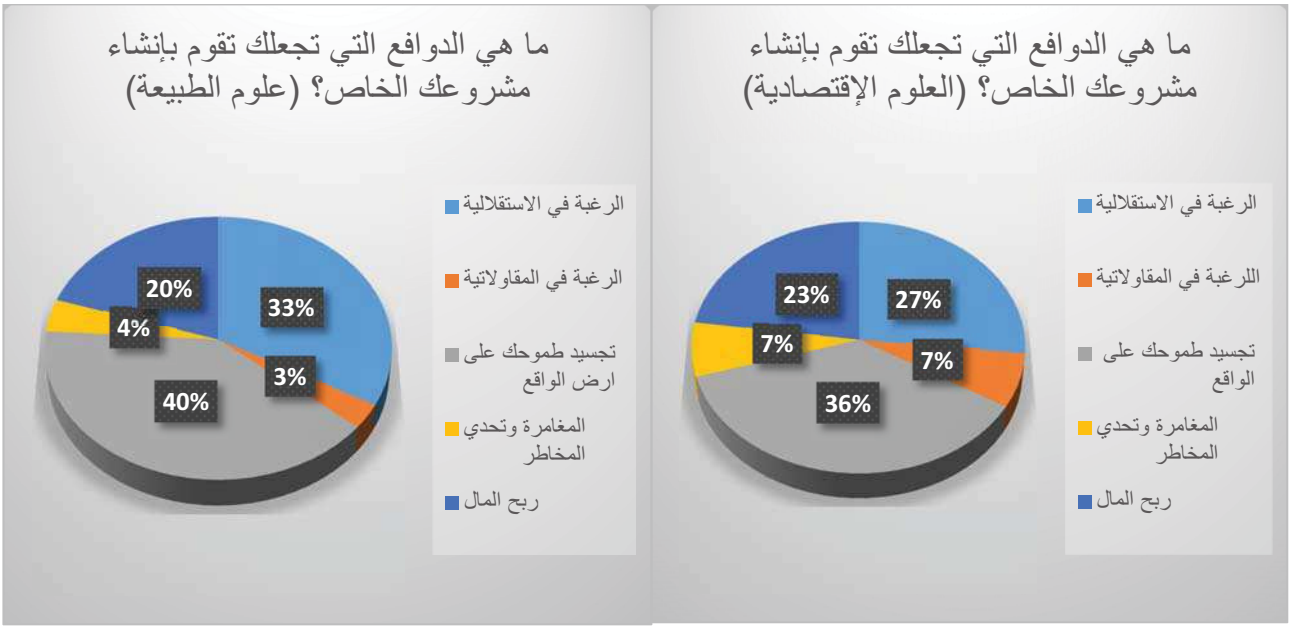

المصدر: من إعداد الطلبة

بالنظر إلى معطيات الجدول والشكلين السابقين نجد أن الغالبية في كلا التخصصين وهذا بنسبة 36.6% لقسم العلوم الإقتصادية و40% لقسم علوم الطبيعة ترى أن إختيار التوجه المقاولاتي دافعه تجسيد طموح الفرد على أرض الواقع وبالتالي

تحقيقهم لأهدافهم وذاتهم، تليها نسبة 26.6% لقسم العلوم الإقتصادية و33.3% لقسم علوم الطبيعة لدافع الإستقلالية بهدف الحرية والتخلص من العمل لدى الغير، أما جني الكثير من المال فأخذت المرتبة الثالثة بنسبة 23.3% لقسم العلوم الإقتصادية و20% لقسم علوم الطبيعة وهي نسبة معتبرة ومنطقية لكلا التخصصين إذا ما رجعنا إلى أصل الفكر المقاولاتي الذي يسعى لخلق القيمة عن طريق العمل وبالتالي الحصول على المال وتكوين الثروة، أما النسب الباقية فتتوزع بالتساوي بين الرغبة في المقاولاتية والمغامرة وتحدي المخاطر وهذا راجع إلى إختلاف عنصر الثقافة المقاولاتية من طالب إلى اخر.

الجدول(3-13): نماذج المقاولين الموجودة في محيط الطالب

في محيطك الشخصي هل يوجد نماذج للمقاولين؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
من العائلة	9	%30	11	%36,6	20	%33,3
من الأصدقاء	8	%26,6	6	%20	14	%23,3
آخرون	8	%26,6	7	%23,3	15	%25
لا يوجد	5	%16,6	6	%20	11	%18,3
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-16): معرفة بوجود نماذج للمقاولين في محيط الطلبة

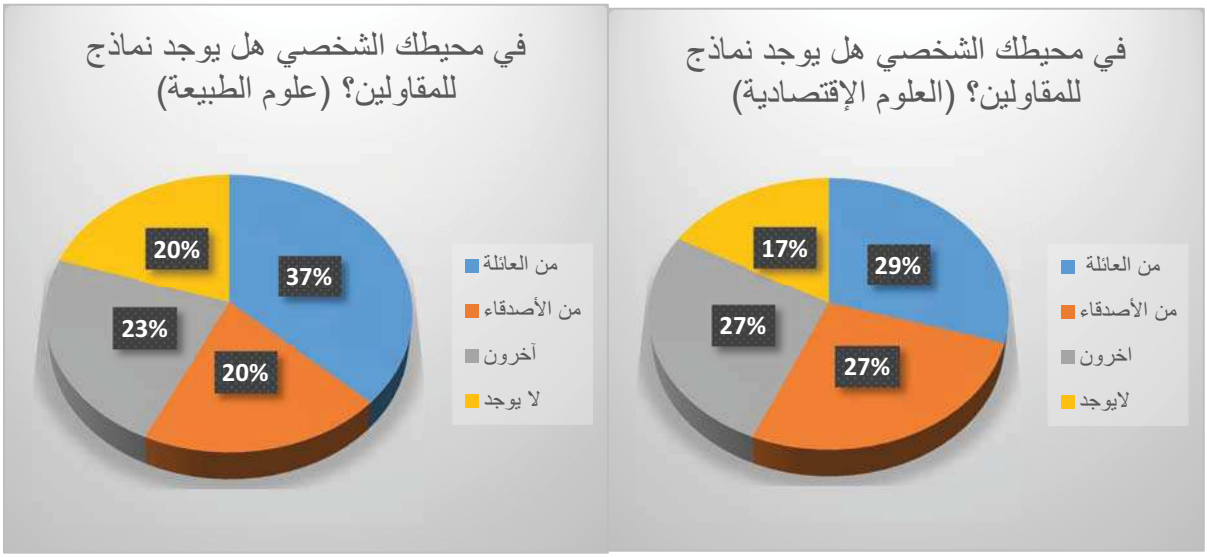

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين السابقين يتبين لنا أن إجمالي أعلى نسبة والتي قدرت ب 30% لقسم العلوم الإقتصادية و36.6% لقسم علوم الطبيعة كانت من نصيب العائلة وهذا ما يفسر تأثير الثقافة السائدة في العائلة على المحددات الشخصية لأبنائها، وتليها نسبة 26.6% لقسم العلوم الإقتصادية و20% و23.3% على التوالي لقسم علوم الطبيعة للأصدقاء وآخرون وهي نسب متقاربة جدا وهذا ما يفسر وجود عدد معتبر من الطلبة الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم الخاصة لوجود روح مقاولاتية لديهم متأثرين بالمحيط الإجتماعي الذي يعتبر أحد أهم مقومات الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، أما النسبة الأخيرة والتي قدرت ب 18.3% فكانت لعدم وجود نماذج لمقاولين في محيطهم الشخصي.

الجدول(3-14): مسار نماذج المقاولين من محيط الطلبة

إذا قام أحد من محيطك بإنشاء مؤسسته الخاصة هل كانت التجربة؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة علوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ناجحة	19	%76	19	%79,1	38	%77,5
فاشلة	6	%24	5	%20,8	11	%22,5
المجموع	25	%100	24	%100	49	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-17): مسار نماذج المقاولين من محيط الطلبة

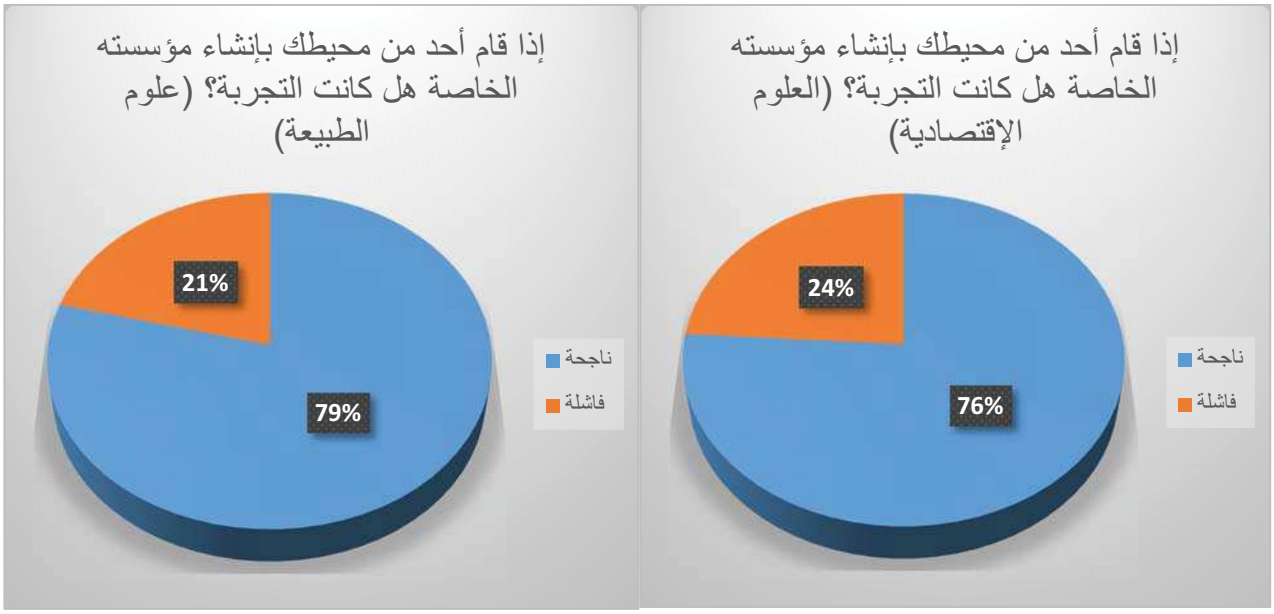

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين الموضحين السابقين نلاحظ أن معظم نماذج المقاولين الموجودين في محيط الطالب ناجحة في كلا التخصصين بنسبة 76% لقسم العلوم الإقتصادية و79.1% لقسم علوم الطبيعة، وهذا ما يشجعهم ويحفزهم على تجريب أفكارهم الجديدة وكسر حاجز الخوف من التغيير وهذا كله في سبيل النجاح، في حين نسبة الذين فشلوا في إنشاء مؤسساتهم الخاصة كانت 24% لقسم العلوم الإقتصادية 20.8% لقسم علوم الطبيعة. ومع أنها نسب قليلة جدا مقارنة بالتجارب الناجحة، إلا أنها تؤثر في توجه الطالب الجامعي وبالتالي تخيفه من خوض هذه المغامرة.

محور الثالث: دور التعليم المقاولاتي في التصدي للصعوبات التي تواجه الطلبة الجامعين

الجدول (3-15): إعتقاد الطالب حول المجهودات المقدمة من طرف الجامعة لخلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة

هل تعتقد أن جامعتك تقدممجهودات لخلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	8	%26.6	6	%20	14	%23.3
لا	22	%73.3	24	%80	46	%76.6
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-18): إعتقاد الطلبة حول المجهودات المقدمة من طرف الجامعة لخلق إتجاه مقاولاتي

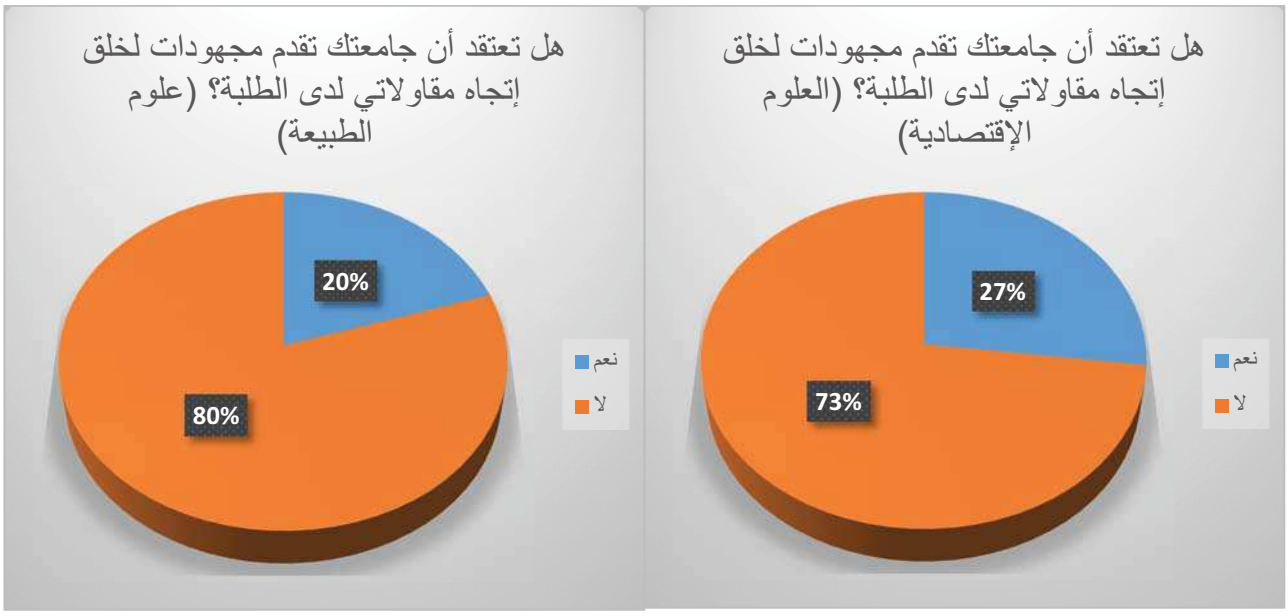

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ إقرار الطلبة في كلا التخصصين بعدم تقديم الجامعة لأي مجهودات لخلق اتجاه مقاولاتي وهذا بنسبة 73.3% لقسم العلوم الإقتصادية و80% لقسم علوم الطبيعة وبالتالي هناك تقصير في نشر روح المقاولة بين طلبة الجامعة في مختلف التخصصات، أما الذين يرون أن الجامعة تقدم مجهودات لخلق إتجاه مقاولاتي لهم قدرت نسبتهم ب 26.6% لقسم العلوم الإقتصادية و20% لقسم علوم الطبيعة ويمكن إرجاع السبب لإختلاف الثقافة المقاولاتية من طالب لآخر مهما إختلف تخصصه وبالتالي قد تكون لديهم خلفية سابقة حول هذا الموضوع ويرون أن المبادرات التي تقوم بها الجامعة في مجال المقاولاتية كافية لخلق روح مقاولاتية لديهم.

الجدول (3-16): العراقيل التي تواجه الطالب أثناء إنشاء مؤسسة الخاصة

تواجه الطالب المقبل على التخرج عراقيل ومشاكل أثناء تخطيطه لإنشاء مؤسستك الخاصة أهمها بالنسبة إليك هي:	قسم العلوم الإقتصادية		قسم علوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصعوبات الإدارية والبيروقراطية	11	%36.6	10	%33.3	21	%35
تهميش المبدعين والمفكرين	8	%26.6	7	%23.3	15	%25
عدم توفر برامج تعليم ودورات تكوينية	7	%23.3	9	%30	16	%26.6
صعوبة الحصول على القروض	4	%13.3	4	%13.3	8	%13.3
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل (3-19): العراقيل التي تواجه الطالب أثناء إنشاء مؤسسته الخاصة

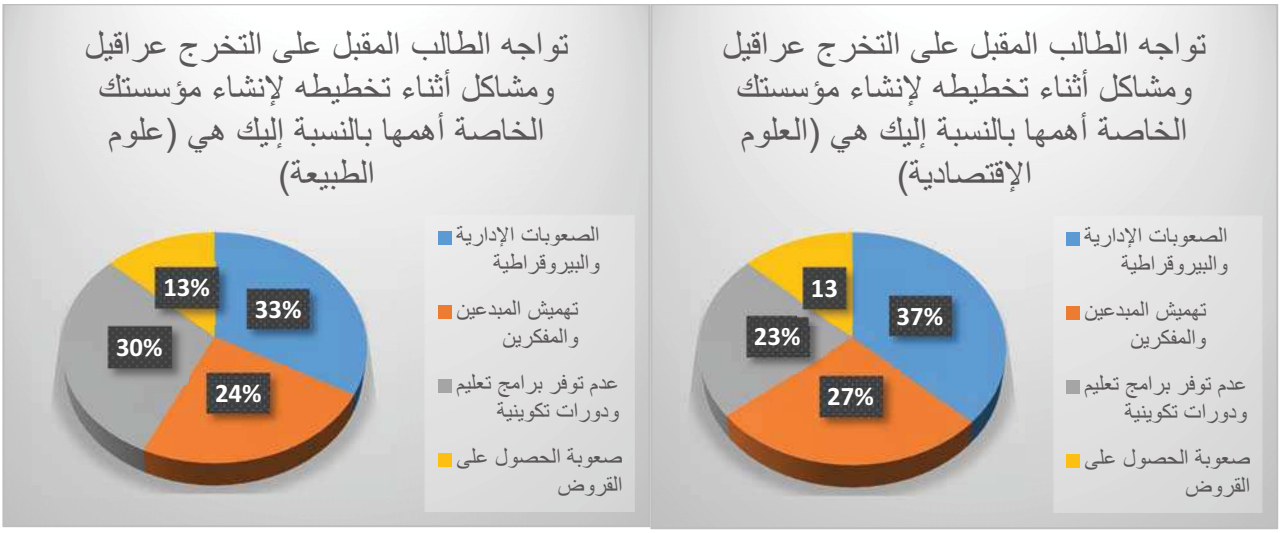

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكلين السابقين نلاحظ أن الطلبة تواجههم عراقيل ومشاكل أثناء إنشاء مؤسستهم الخاصة فأجمع كلا التخصصين بنسب متقاربة على نفس المشاكل، حيث سجلت نسبة الصعوبات الإدارية في قسم العلوم الإقتصادية 36.6% وتقابلها نسبة 33.3% لقسم علوم الطبيعة وهذا راجع إلى البيروقراطية السائدة في بعض إدارات الدولة، تليها عدم توفر برامج ودورات تكوينية بنسبة 20% لقسم العلوم الإقتصادية و30% لقسم علوم الطبيعة وهذا راجع إلى قلة هذه الدورات وعدم التعريف بها بالشكل المطلوب، تليها تهميش المبدعين والمفكرين بنسبة 26.6% لقسم العلوم الإقتصادية و23.3% لقسم علوم الطبيعة وهذا ما يجعل طاقاتهم الكامنة تبقى حبيسة على شكل مكبوتات ولا تطبق على أرض الواقع، أما صعوبة الحصول على قروض فسجلت نسبة 13.3%لكلا التخصصين وهذا راجع إلى الرؤية المستقبلية لآليات الدعم لفشل بعض المشاريع وصعوبة تطبيقها ونجاحها، وبالتالي إجمالا وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول أن الطلبة لهم دراية بالميدان ويعلمون أن هناك قيود وصعوبات مختلفة تواجههم وتعيق تجسيد أفكارهم الإستثمارية وربما تحد من روح المقاولاتية لديهم.

الجدول (3-17): العوامل التي تساعد الطالب في التفكير بإنشاء مؤسسته الخاصة

ماهي العوامل التي تساعد الطالب في التفكير في انشاء مؤسسته الخاصة؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
وجود توعية وتحسيس في الجانب المقاولاتي في مسارك الجامعي	4	%13.3	3	%10	7	%11.6
تقديم مقررات مقاولاتية تتناسب مع تشجيع الطالب في فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة	8	%26.6	7	%23.3	15	%25
التنسيق بين الجامعة وجهات أخرى من اجل مساعدة الطالب في ترسيخ الفكر المقاولاتي	4	%13.3	5	%16.6	9	%15
معرفتك بنقص فرص التوظيف في المؤسسات الحكومية والخاصة	14	%46.6	15	%50	29	%48.3
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-20): العوامل التي تساعد الطالب في التفكير بإنشاء مؤسسته الخاصة

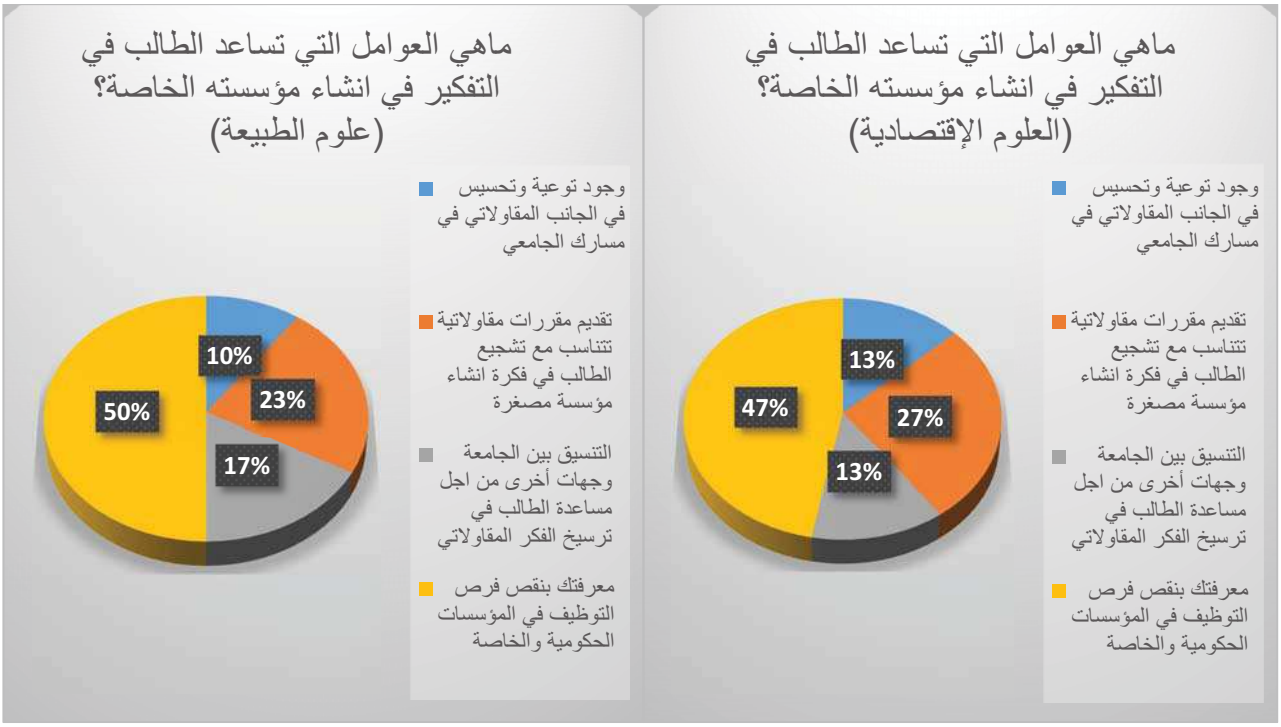

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين إجماع طلبة العلوم الإقتصادية بنسبة 46.6% وطلبة علوم الطبيعة بنسبة 50%على أن أهم عامل يساعدهم في التفكير في إنشاء مؤسستهم الخاصة هو نقص فرص التوظيف الحكومي وهذا دليل على وعي الطلبة بأن الوظيف الحكومي ليس المخرج الوحيد للنجاح إجتماعيا بل إنشاء مؤسسة هو حل أيضا لا يمكن تجاهله، تليها نسبة 26.6% لطلبة العلوم الاقتصادية و23.3% لطلبة علوم الطبيعة لتقديم مقررات تناسب الطالب في فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة التي تهدف لإستقطاب الطلبة للعمل المقاولاتي، أما التنسيق بين الجامعات والجهات الأخرى أخذت نسبة 13.3% لقسم العلوم الإقتصادية و16.6% لقسم علوم الطبيعة حيث أنها تعتبر مهمة في نظر الطالب من خلال دفعهم للتفكير في العمل الحر لكي يتسنى للطالب أخذ الخبرة وبالتالي يستطيع في المستقبل تكوين مشاريع ناجحة، أما بالنسبة لوجود توعية وتحسيس في المسار الجامعي فكانت نسبتها قليلة في كلا التخصصين وهذا راجع إلى عدم إهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي الذي من شأنه أن يؤثر في تعزيز روح المقاولة لدى الطالب الجامعي.

الجدول (3-18): رأي الطلبة في إرجاع نجاح المشاريع لإهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي

هل تعتبر أن نجاح بعض المشاريع راجع إلى إهتمام الجامعات بالتعليم المقاولاتي؟	طلبة العلوم الإقتصادية		طلبة العلوم الطبيعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	15	%50	16	%53,3	31	%51,6
لا	15	%50	14	%46,6	29	%48,3
المجموع	30	%100	30	%100	60	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

الشكل(3-21): رأي الطلبة في إرجاع نجاح المشاريع لإهتمام الجامعة بالتعليم المقاولاتي

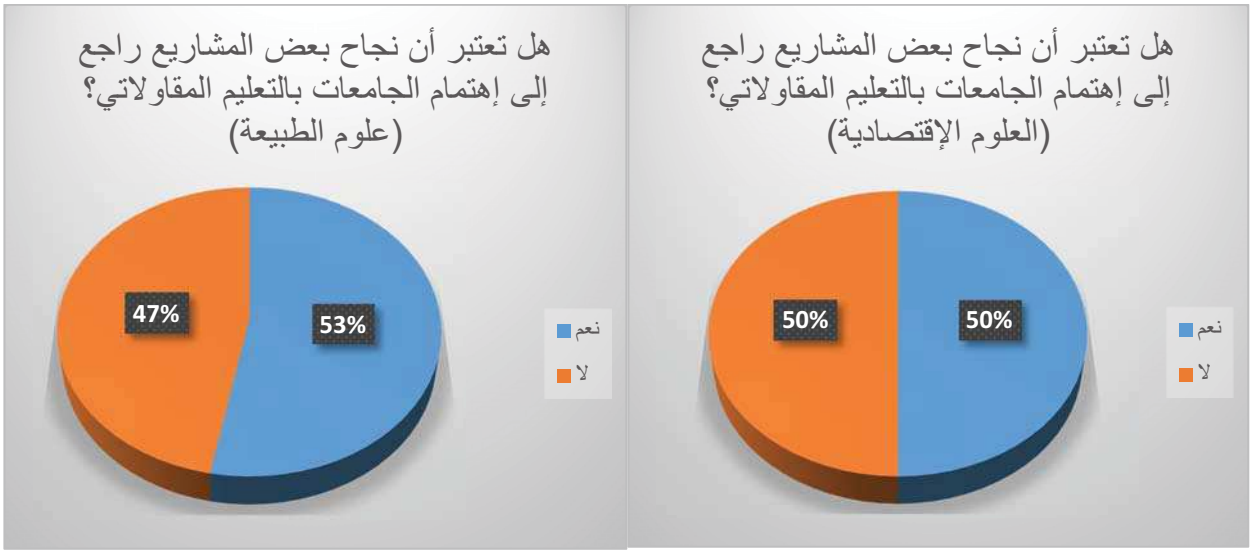

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ توافق في الآراء بين طلبة العلوم الإقتصادية بنسبة 50% وطلبة علوم الطبيعة بنسبة 53.3% في إرجاع نجاح بعض المشاريع إلى إهتمام الجامعات بالتعليم المقاولاتي وهذا راجع لمدى وعي الطلبة مهما إختلفت تخصصاتهم بدور الجامعة في توجيه الطلبة نحو إتخاذ القرار المناسب وإمتلاك معارف نظرية وتقنية ومنهجية تمكنه من لعب دور القيادي على مستوى مؤسسته وتسهل له الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والقدرة على التخطيط وإدارة المشاريع وبالتالي إكسابهم نظرة إستراتيجية وقرار رشيد، أما الطلبة الذين يرون أن نجاح المشاريع ليس لها علاقة بإهتمام الجامعات بالتعليم المقاولاتي فكانت نسبتهم 50% لقسم العلوم الإقتصادية و46.6% لقسم علوم الطبيعة ويمكن إرجاع

السبب إلى وجود نماذج من المقاولين في محيطهم الإجتماعي نجحوا في مشاريعهم دون وصولهم للمستوى الجامعي، وبالتالي يرجعون هذا النجاح لأسباب أخرى قد تكون مهارات شخصية في المقاول نفسه.

خلاصة الفصل الثالث

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بهدف تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري وإختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي.

فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من المنهجية الإجرائية للدراسة وطرق جمع البيانات ومصادرها التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها بعد هذه الخطوة قمنا بعرض وتحليل ومقارنة النتائج التي تم التوصل إليها في دراستنا.

خاتمة

تعد المقاولاتية مجالا كاملا يعتبر فيه المقاول والفرصة هما الأساس فإنشاء منظمة جديدة تستوجب شخص مثقف له سمات ومهارات تميزه عن غيره إبتداءا من الوسط الاسري مرورا بالوسط الإجتماعي وصولا إلى القيم الدينية الراسخة فيه كما نرى أن للدولة دور هام في تكوين النية المقاولاتية للطالب الجامعي من خلال سنها لقوانين فعالة ومشجعة وتوفير مرافق دعم تعمل على توجيههم وإحتضانهم من بداية المشروع إلى غاية تحقيق النمو والتوسع.

إضافة إلى الدور الفعال للتعليم المقاولاتي في الجامعات ومدى تأثيره على إتجاه الطلبة من خلال إستراتيجياته وبرامجه التي تعمل على غرس روح المبادرة والإبداع وتطوير قدراتهم وخلق روح مقاولاتية لديهم تقودهم نحو العمل الحر دون خوف من الفشل لأن الطلبة الجامعيين يحملون مؤهلات عالية ولكن لم يعطوا فرصا حقيقية للنهضة والإبداع غير أن المعرفة تنقصهم حول كيفية البدء بمشاريع إبداعية أو أنهم متخوفون من مخاطر هذا المجال وهذا يؤذي إلى غياب الروح المقاولاتية لديهم.

وبالتالي أصبح من الضروري الإهتمام بالتعليم المقاولاتي في الجامعات وتفعيل اليات الدعم وطنيا وتسهيل التعاملات الإدارية في طلب دعم الفكرة مع ضرورية إستهداف الفئات ذات الرصيد العلمي بإختلاف تخصصاتهم من أجل ضمان نسيج متنوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن هذه المشاريع أصبحت البديل الأفضل للتخلص من البطالة في ظل نقص فرص التوظيف الحكومي.

إختبار الفرضيات

- ❖ تم التوصل إلى أن الفرضية الأولى صحيحة وأن للتعليم المقاولاتي أثر في تكوين روح مقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من خلال إستراتيجياته وبرامجه؛
- ❖ تم التوصل إلى أن الفرضية الثانية صحيحة وأن نجاح المشاريع يعتمد بدرجة كبيرة على آليات تمويلها؛
- ❖ تم التوصل إلى أن الفرضية الثالثة صحيحة وأنه يوجد إختلافات معنوية في التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية بين شعب التكوين سببه إدراج مقياس المقاولاتية في المقرر الدراسي لقسم العلوم الإقتصادية فقط.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا لمجموعة من النتائج التالية:

- ❖ أن الجامعة قد أدرجت مقياس المقاولاتية في بعض التخصصات فقط لكن ليس في كل الأطوار كما أن بوادر ظهورها والإهتمام بها كان في السنوات الأخيرة ولهذا نجد جميع الطلبة يمتلكون معارف سطحية حول المقاولاتية؛
- ❖ تدريس المقاولاتية في الجامعة يعدل نمط التفكير التقليدي لدى الطلبة بالبحث عن الوظيفة وينمي طموحهم بأن يصبحوا مستثمرين وخالقين لمناصب الشغل بدلا من طلبه؛

- ❖ أنه توجد دوافع محيطة بالطلبة تشجعهم على تبني العمل المقاولاتي ولكن ليست بالمستوى الطلوب وهذا راجع لعدة أسباب من بينها؛
- ❖ عدم كفاية التشجيع من طرف أسر الطلبة؛
- ❖ ضعف المبادرات الخاصة بالمقاولاتية من طرف الجامعة وخاصة في قسم علوم الطبيعة؛
- ❖ تدني مستوى التحفيز من طرف الدولة للطالب على إنشاء المشاريع الصغيرة خاصة مشكل التمويل الذي يعتبر من أبرز العوائق والمشاكل التي تعاني منها المشاريع المقاولاتية.

إقتراحات الدراسة

تدريس مقياس المقاولاتية في جميع كليات الجامعة وبرمجته من السنة الأولى ل م د؛

- ❖ تنظيم مسابقات بتحفيزات مادية لأفضل فكرة مشروع لغرض تشجيع الطالب على الإبداع والإبتكار؛
- ❖ الإهتمام بالفكر الإبداعي للطالب عن طريق القيام بملتقيات وأيام دراسية يعبر من خلالها عن طموحاته وارائه؛
- ❖ تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة؛
- ❖ التنسيق بين الجامعات وجهات خارجية لكي يتسنى للطالب أخذ الخبرة وبالتالي يستطيع في المستقبل تكوين مشاريع ناجحة؛
- ❖ إنشاء حاضنات أعمال على مستوى الجامعة تعنى بمشاريع الطلبة والدفع بهم نحو تحقيقها في الواقع.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم بدران، "الريادية"، الطبعة الاولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، "الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي"، الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. زياد علي الجرجاوي، "القواعد المنهجية التربوية لبناء الإستبيان"، الطبعة الاولى، دار أبناء الجراح للنشر، غزة، فلسطين، 2015.
4. علي فلاح الزعبي، "ريادة الأعمال (صناعة القرن الحادي والعشرين)"، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
5. فلاح حسن الحسيني، "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
6. مبارك مجدي عوض، "التربية الريادية والتعليم الريادي"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2011؛
7. مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، أربد، الأردن، 2009.
8. محمد سرحان علي المحمودي، "مناهج البحث العلمي"، الطبعة الثانية، دار الكتب للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2015.
9. هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، "التعليم الجامعي من منظور إداري"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
10. هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، "إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. وفاء بنت ناصر المبيريك، أحمد بن عبد الرحمان الشميمري، "مبادئ ريادة الأعمال"، الطبعة الأولى، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2015.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. بيبي وليد وآخرون، "المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية (دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالجزائر)"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 01، العدد 01، أم البواقي، الجزائر، 2017.
2. جعفر إدريس، أحمد عثمان إبراهيم، "دور ريادة الأعمال في الحد من مشكلة البطالة بمنطقة الطائف (دراسة إستطلاعية)"، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 07، العدد 21، الطائف، السعودية، 2016.
3. حنان بشتة، نعيم بوعموشة، "البحث العلمي في الجزائر بين المفهوم النظري والممارسة الأكاديمية" مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01، جيجل، الجزائر، 2018.
4. راشد بن محمد الحمالي، هشام يوسف مصطفى، "واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 76، بغداد، العراق؛ 2016.
5. ساجد شرقي، " دور الجامعات في تطوير المجتمع وتنميته"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 10، الكوفة، فلسطين، 2008.
6. سفيان منيط، هشام بورمة، "ثقافة وروح المقاولة لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل (دراسة ميدانية لعينة من الشباب بجامعة جيجل)"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 01، عدد خاص، جيجل، الجزائر، 2018.
7. صادق راشد الشمري، "دور أبعاد الريادة الإستراتيجية في تحسين الأداء المصرفي المتميز (دراسة تحليلية في عينة مختارة من المصارف العراقية الخاصة)"، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، بغداد، العراق، 2015.
8. صالح بن أحمد صالح دخيخ وآخرون، "أساليب التدريب الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات"، مجلة العلوم التربوية، المجلد 3، العدد 01، مصر، 2017.
9. صفاء المطيري، "التعلم الريادي"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 149، الكويت، 2019.
10. عصام سيد أحمد السعيد إبراهيم، "مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر"، مجلة كلية التربية، العدد 18، بورسعيد، مصر، 2015.
11. عماد عبد اللطيف محمود، "التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 37، مصر، 2017.

12. عمر علي إسماعيل، "خصائص الريادي المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأثاث المنزلي)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 04، العراق، 2010.
13. محمد جودت ناصر، غسان العمري، "قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية (دراسة مقارنة)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 4، عمان، الأردن، 2011.
14. محمود سيد علي أبو سيف، "إستراتيجيات مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الإتجاهات المعاصرة"، مجلة كلية التربية، المجلد 35، العدد 167، مصر، 2016.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الاكاديمية:

1. أحلام قزال، "المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الإبتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود (دراسة حالة مجموعة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود)"، أطروحة دكتوراه، تخصص التسويق الإستراتيجي والإبتكار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
2. أمال بعيط، " برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع وآفاق (دراسة حالة Angem, Cnac،Ansej لولاية باتنة محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2017.
3. إيمان بوزيدي، "أثر التمويل المالي في الجزائر على تمويل المشاريع الإستثمارية"، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
4. باسم عمر محمود اللوح، "أثر العوامل الريادية في تحقيق التميز المؤسسي (دراسة حالة موظفي شركات الوساطة للأوراق المالية)"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2017.
5. بسمة فتحي عوض برهوم، "دور حاضنات الأعمال في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة (دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة)"، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2014.
6. بشير إبراهيم، "دور الإختيارات الإتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية (دراسة مقارنة للمقاولين الشباب بالجزائر ANSEJ ومعهد IFE جزر موريس)"، مذكرة ماجستير، تخصص إتصال إشهاري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2011.

7. بلغاشم نورية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري (دراسة حالة دهرة فيب حجاج)"، مذكرة ماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015.

8. بن شهرة محجوبة، "مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة (دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير)"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

9. بن عمارة منصور، "أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي (دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر؛ 2015.

10 . بن ليفة كلثوم، "الفكر المقاولاتي النسوي في الوسط الجامعي (عينة من طالبات جامعة قاصدي مرباح)"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

11 . بن مجدوب عائشة، "العوامل المعرقلة لتحقيق الأهداف التعليمية في المنظومة الجديدة ل. م. د (دراسة عينة طلبة السنة الثالثة علوم إنسانية وإجتماعية)"، مذكرة ماستر، تخصص علم النفس المدرسي، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر،2012.

12 بن يحي زهير، دور اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي (دراسة حالة مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج)"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

13 . بن يغزر حكيمة، تمار هاجر، "رضا المقاول على صيغ التمويل المصرفية"، مذكرة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر؛ 2016.

14 . جواري هادية، "أثر المقاولة في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة ماستر، تخصص الإدارة الإقتصادية للأقاليم والمقاولة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014.

15 . الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

16 . حياة مراح، "المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع"، مذكرة ماجستير، تخصص علوم إجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

17 . دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

18. زرقان ليلى، "إقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي بجامعة سطيف 1-2 نموذجا"، مذكرة دكتوراه، تخصص إدارة تربوية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -2-، سطيف، الجزائر، 2013.

19. زيتوني صابرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

20. سامية عزيز، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

21. سعيد محمد أبو قرن، "واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية)"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

22. سفيان بدراوي، "ثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان"، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

23. سليماني منيرة، "أثر ثقافة المؤسسة على التوجه المقاولاتي (دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017.

24. سهيلة عيساني، "دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة)"، مذكرة ماستر، تخصص مالية، تأمينات، وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.

25. شرفة خديجة، تلال نور الهدى، "قياس أثر التعليم المقاولاتي على روح المقاولة (دراسة ميدانية في كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير)"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة العمليات والإنتاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017.

26. شماخ نهاد، عفروني زينب، "تأثير كفاءات المقاول على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية (دراسة ميدانية على عينة من المقاولين الناشطين في ولاية قالمة)"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017.

27. شيخ خولة، لعموري زينب، "دور الجامعة في خلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر (دراسة حالة ميدانية على عينة من الطلبة)"، مذكرة ماستر، تخصص إتصال وعلاقات عامة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018.

28. طارق عادل ثابت، "العوامل المؤثرة في نجاح إختيار المشاريع الريادية ضمن برنامج مبادرون"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

29. عبد الرزاق منيش، "دور النسق الإجتماعي في تنمية المسؤولية الإجتماعية لدى الشباب المقاولين "(دراسة على عينة من الشباب المقاولين بولاية البويرة)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر ،2018.

30. عومري سالم، بايوسف عبد القادر، "المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع أدرار)"، مذكرة ماستر، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018.

31. غربي صباح، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي (دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضرة ببسكرة)"، مذكرة دكتوراه، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2014.

32. فرحات أفنان، "التوجه المقاولاتي بين خريجي الجامعات وخريجي المعاهد (دراسة ميدانية مقارنة لعينة من طلبة الجامعة والمعاهد لولاية ورقلة)"، مذكرة ماستر، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

33. قايدي أمينة، "تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2017.

34. لفقير حمزة، "روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مقاولي ولاية برج بوعريريج)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017.

35. لميس يوسف أحمد القرنة، "أثر أبعاد المنظمة الريادية في تحقيق التنافسية المستدامة (دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مدينة عمان)"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، الأردن، 2014.

36. محسن عبيد منشد العارضي، "التعليم الجامعي والحراك الإجتماعي في العراق (دراسة ميدانية في مدينة الديوانية)"، مذكرة ماجستير، تخصص علم إجتماع، كلية الآداب، جامعة القادسية، العراق، 2017.

37. محمد العيد عفرون، مزيتي إبراهيم، "أثر الروح المقاولاتية لدى خريجي الجامعات في إنشائهم لمؤسساتهم الخاصة (دراسة حالة طلبة قسم العلوم المالية والمحاسبة)"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، البويرة، الجزائر، 2019.

38. محمد قوجيل، "دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر (دراسة ميدانية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

39. مريم سماعيل، "واقع وآفاق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة بوكالة أم البواقي)"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.

40. نوال نمور، "كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

41. وسطاني زينب، "دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ترقية الإستثمار (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأم البواقي)"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. إيثار عبد الهادي محمد، سعدون محمد سلمان، "دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الإقتصادية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد يومي 22 و23 نوفمبر، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2011.

2. أيمن عادل عيد، "التعليم الريادي مدخل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمن الإجتماعي"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، 2014.
3. برحومة عبد الحميد صورية بوطرفة، "واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييره على ضوء التجارب العالمية"، الملتقى الدولي حول آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد أيام 4/3 و5 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2011.
4. بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة)"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 18 و19 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، 2012.
5. خذري توفيق، حسين بن طاهر، "المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المسارات والمحددات)"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 5 و6 ماي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.
6. عبد الرزاق فوزي، "إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الإقتصاد الجزائري)"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.
7. عبد السلام بشير الدويبي، "ثقافة المبادرة توجهات إجتماعية سلوكية في الريادة وتأسيس المشروعات الصغرى"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الرياض، السعودية، 2014.
8. عمر فرحاتي، "العوامل المساهمة في تحقيق الإستدامة للمشاريع الصغيرة"، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي 6 و7 ديسمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
9. فضيلة بوطورة، "أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية (دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة)"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التعليم المقاولاتي والإبتكار، المنعقد يومي 10 و11 ديسمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2018.

10. مبطوش العلجة، "تحليل إجراءات وآليات دعم المقاولاتية في الجزائر"، يوم دراسي حول إستراتيجية إنعاش وتطوير المقاولاتية في الجزائر، المنعقد يوم 6 نوفمبر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، الجزائر، 2018.

11. محمد الهادي مباركي، "المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي8 و9 أفريل، 2002.

12. مصطفى محمود أبو بكر، "منظومة ريادة الأعمال والبيئة المحفزة لها"، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المنعقد أيام 10/9 و11 سبتمبر، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة طيبة، المدينة المنورة، السعودية، 2014.

13. منصوري الزين، "آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية (دراسة حالة الجزائر)"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، المنعقد أيام 08/07/06 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

14. نوري طه حسين، غربي ياسين سي لاخضر، "عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي"، ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الإستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المنعقد يوم 11 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تندوف، الجزائر، 2016.

15. يحياوي مفيدة، "إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، المنعقد أيام 7/6 و8 أفريل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

خامسا: مواقع الأنترنيت الرسمية

1. عمر أحمد، أهمية التعليم العالي، 2019 ورقة متاحة عبر الموقع الإلكتروني، من الموقع الإلكتروني www.maktabatk.com
2. منيرة سلامي،" التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة"، ورقة بحثية متاحة عبر الموقع الإلكتروني، من الموقع الإلكتروني sellamimounira@yahoo.fr
3. الصندوق الوطني للتأمين www.cnac.dz
4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوكالة www.ansej.org.dz
5. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.www.angem.dz

6. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

الملاحق

إستبيـــان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم، أختي الكريمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين لولاية الطارف لذا نرجو منكم قراءة فقرات الاستبيان كاملة والإجابة عليها بدقة وموضوعية وهذا بغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة وشكرا على حسن تعاونكم وتجاوبكم.

1. معلومات شخصية:

الجنس أنثى ☐ ذكر ☐

المستوى التعليمي:

ماستر 1 ☐ ماستر 2 ☐ دكتوراه ☐

التخصص:

العلوم الإقتصادية ☐ علوم الطبيعة ☐

المحور الأول: تأثير التعليم المقاولاتي على الطلبة الجامعيين

1. في رأيك المقاولاتية هي:

- الإبداع والإبتكار ☐
- المخاطرة ☐
- المبادرة ☐
- القدرة على التخطيط وإدارة المشاريع ☐

2. هل لديك فكرة حول نشاطها أو آلية عملها؟

نعم ☐ لا ☐

3. إذا كانت إجابتك نعم: أي من النشاطات التالية قمت بها؟

- ملتقيات ☐
- دورات تكوينية ☐

- معارض
- دراسة المقاولاتية في المقرر الدراسي
- لاشيء

4. هل ترى أنه من الضروري أن يتلقى الطالب خلال تكوينية الجامعي مقاييس تفيده في إنشاء وتسيير المؤسسات؟

نعم لا

5. في حال قمت بإنشاء مؤسستك الخاصة أي المتغيرات التالية الأكثر تأثيرا على فكرتك؟

- التخصص والمقاييس التي تدرسها في الجامعة
- التربصات التي اجريتها في المؤسسات
- الملتقيات العلمية
- الأبواب المفتوحة في المنظمات CNAC،ANSEJ

المحور 02: إتجاهات الطلبة نحو ممارسة العمل المقاولاتي

1. عند تخرجك من الجامعة وإنهائك دراسة ستقوم بـ:

- إنشاء مؤسستك الخاصة
- أن تبحث عن وظيفة في مؤسسة حكومية

2. هل تريد أن تفتح مؤسستك الخاصة في نفس مجال دراستك؟

نعم لا

3. في حالة الإجابة بنعم هل محيطك الجامعي يشجعك على ذلك؟

نعم لا

4. ماهي الدوافع التي تجعلك تقوم بإنشاء مشروعك الخاص؟

- الرغبة في الإستقلالية
- الرغبة في المقاولاتية
- تجسيد طموحك على أرض الواقع
- المغامرة وتحدي المخاطر

- ربح المال ☐

5. في محيطك الشخصي هل يوجد نماذج للمقاولين؟

من العائلية ☐ أصدقائك ☐

آخرون ☐ لا يوجد ☐

6. إذا قام أحدهم بإنشاء مؤسسة الخاصة هل كانت التجربة؟

ناجحة ☐ فاشلة ☐

محور 03: دور التعليم المقاولاتي في التصدي للصعوبات التي تواجه الطلبة الجامعين

1. هل تعتقد أن جامعتك تقدم مجهودات لخلق إتجاه مقاولاتي لدى الطلبة؟

نعم ☐ لا ☐

2. تواجه الطالب المقبل على التخرج عراقيل ومشاكل أثناء تخطيطه لإنشاء مؤسسته الخاصة أهمها بالنسبة اليك هي:

- عدم توفر برامج تعليم ودورات تكوينية ☐
- تهميش المبدعين والمفكرين ☐
- صعوبة الحصول على القروض ☐
- الصعوبات الإدارية والبيروقراطية ☐

3. كطالب جامعي مقبل على التخرج ما هي العوامل التي تساعدك في التفكير لإنشاء مؤسستك الخاصة؟

- عدم وجود توعية وتحسيس في جانب المقاولاتية في مسارك الجامعي ☐
- تقديم مقررات مقاولاتية تتناسب مع تشجيع الطالب في فكرة انشاء مؤسسة مصغرة ☐
- التنسيق بين الجامعة وجهات أخرى من اجل مساعدة الطالب في ترسيخ الفكر المقاولاتي ☐
- معرفتك بنقص فرص التوظيف في المؤسسات الحكومية والخاصة ☐

4. هل تعتبر أن فشل بعض المشاريع راجع إلى عدم إهتمام الجامعات بالتعليم المقاولاتي؟

نعم ☐ لا ☐